

الفصل لو اشترى جارية فوجد بها وجه القهرس في مرة بعد اخرى فان كان قد باهله
 اراد ان كان حديثا لا وفي السراوية الماتمة المشتراة او اقامت في وجه القهرس
 لا يرد قولها وهذا العيب انما ثبت اما بقرار البائع او لقيام البنية على اقراره او ينكحها ^{حلف}
 وفي الفصل ولو اشترى جارية فوجد بها وجه الوجه او سوداد الوجه لا يرد ما لو كانت محترقة
 الوجه لا تسبى لان الوجه والجل كان له ان يرد ما في القرائن التي من انما حصة ولو اشترى عبدا
 على غنقه في فقال البائع ليس هذا انما اخبرني فاشتره فاشتراه فاشتراه فاشتراه فاشتراه فاشتراه
 الحرة صار ت واقعة وينبغي ان يرجع البائع النقصان على من يشتريه فاشتره فاشتره فاشتره
 من الخلاء حصة رجل اشترى جارية وبها قرحة ففطر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب قبضها
 ذلك ثم ظهر ان ذلك عيب له ان يرد ما بذلك في قنواي الكبرى ولو اشترى جارية
 تركه لانه ما كان يعلم ان هذا المشتري كان يعلم انها لا تحسن السكرية عيب في الجارية
 عند النجا قبضها ثم علم انه عيب ينظر ان كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعمور
 لم يكن له ان يرد لانه رضى بالعيب وان لم يكن بينا لم يخفى على الناس ان عيب كان له
 ان يرد لانه رضى بالعيب ويعلم من هذه المسئلة كثير من السبل وفيه ايضا اشترى جارية
 بهذه فاذا هي لا يعرف المندبة ولا يتكلم بها ينظر ان عده اصل العيب فله ان يرد ولو وجد
 العيب وان لم يجد اصل العيب لا يرد له لان عدم احد العيب بخلاف السكرية او المندبة او السكرية
 حيث كان له ان يرد لان ذلك عيب عند اصل العيب لا محالة وفي الذخيرة او اشترى
 جارية على انها بكر فاذا هي بكر عرفت ذلك بقرار البائع كان للمشتري الجارية في الحلية ولو اشترى
 جارية على انها بكر ثم قال هي شيب قال القاضي ربه النساء فان قلن هي بكر فالقول بالبائع ولا
 عليه وان قلن هي شيب فالقول للمشتري مع يمينه وان وطئها فاشترى فعلم بالوطئ ان
 كان زابدا كما علم انها ليست بكر بلا سبب رد ما والا الزمة الجارية بمكذبة ذكره الامام
 ابو القاسم وعن ابو يوسف رحمه الله انه يرد ما يشبهه من النساء وفي خلاصة المصنفات من
 الخلاصة اشترى جارية قد ولدت عند البائع لاسن البائع او عند اخر ولم يعلم المشتري
 بذلك وقت العقد لم له ان يرد منه روايتان على رواية كتاب البيوع لا يرد ما

رواية كتاب المضاربة بالمال على ملك الرواية الولادة عيب لازم لان المكسر يحصل
بسبب الولادة ولا يزول ابدا وعليه الفتوى وفيها ايضا نفس الولادة عيب في نهي اوم
وفي البيع بالمال ذلك يوجب نقصا نذكر في الماذون الكبير نحو له زاده وبه يفتي
في الفرائض ان من الظهيرة امر غيبا بنية ولو اشترى جارية على انها لم تظفر لها كانت ملكة
كان له ان يردوا في منقطع القينة ان العبد من اشترى الى البعده ولم يخف عنه لا يكون
عيبا وفيه ايضا اشترى عبدا فابقي ثم وجدته ولم يبق عند الباع بل الباع عيبا في البعده
وفي السراجية اشترى عبدا فاذا هو حلال الدم فقتل ثم رجع بكل الثمن وفي شرح العباي
اذا اشترى عبدا فوجد حلال الدم بمقاص او ردة وقتل عنه رجع على الباع بجميع الثمن وقد
رجع بقاءت باين حلال الدم وحرام وعلى هذا اذا قبضه وكان سرق عند الباع فقطع عنه
رجع بصف الثمن وعند بقاءت كونه وجب القطع وغيره وجب القطع وفي المحيط السحر
عيب فيما في في الغلام والجارية وفي الفرائض ان من المداينة ولو اشترى عبدا لم يرض فارد
مرضه في يد المشتري ليس له ان يرد وفي التهذيب فاذا حدث عند المشتري عيب فاطلع
على عيب كان عند الباع فله ان يرجع بنقص العيب ولا يرد البيع الا ان يرضى الباع ان
ياخذ بعينه لان في الرد اضرا بالباع لانه خرج عن ملكه مملوكا ويجوز عيبا فامتنع فلا يرضى وبيع
الضرر عنه فقبض الرجوع بالنقصان الا ان يرضى الباع ان ياخذ بعينه لانه يرضى بالضرر في المداينة
ان وجد عيبين وحدث به عيب اخر رجعت نقصان العين الاولى وفي السقي رجل اشترى نفقة
خالصة وخم ذاق قبضها وكسرها لا يكون عيبا حادنا فالمن الرد لانه لم يستمضه قبل ان
يؤشترى النفقة على الباع وكان الثمن وناير وقد قبضها الباع فقبض النفقة بعد النافاة ولم
يرد الذناير حتى تصرف فيها ورجع اصل لطيب له الرج قال نعم لان الدائم والذناير لا يبعثان
في العقود والفسوخ وفي خزانة الفقه اثنا عشر بابا يمنع رد البيع ورجع بنقصان العيب منها اذا
حدث في البيع عيب عند المشتري ثم اطلع على عيب ثم اوكال سويقا فله بالسمن ان كان عبدا فافا
اومات او ملك في يده او باعه او كانت جارية بكرا او ثيبا قبل ان يشترى او لم يشترى او طويها
او فانت يد او عينها باقة سماوية ثم اطلع على عيب كان بها او اشترى جارية فبقي ثم اطلع على

الارض ونحوه من الاشياء يمنع الفسخ بالاجماع وان كانت منفصلة متولدة كاللؤلؤ
 والولد الارش واللبس والتمر والصور يمنع بالاجماع وان كانت منفصلة غير
 متولدة كالكلب والقط والهناء والصدقة لا يمنع بالاجماع وان اجاز المشتري فسخه وان
 فسخ فعلى الاختلاف المعروف عند اهل حنفية رحمه الله تعالى منع عند اهل المالكية والشافعية
 وفيه ايضا في مسائل اسم المالك في ذكره فوايد صاحب المحيط اشترى دجاجة امرأة
 على انه بالخياري فبعت الدجاجة او ولدت التاة بطل خياره وان كان الولد مبيعاً
 فاسدة فهو على خياره الا اذا تنقضت التاة بالولادة فكذلك هذا في خيار الغيب فان
 اشترى شاة فتجفت ومات الولد ثم وجد بها فله ان يردوها الا اذا تنقضت بالولادة
 وفي الشق رجل باع حصاة على ان يكون ثلثة ايام فخرج منها رجل عند المشتري وقد قبضه باؤ
 البائع فليس البائع ان يحجز العقد وفي الهداية من اشترى دارا على انه بالخياري فبعت
 دارا الى جنبها فاخذها بالسفقة فمورضا لان السفقة بطل على اخصه فكذلك فيما لا يثبت
 الادفع ضرر الجوار ذلك بالاستدانة فيضمن ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت
 الملك من وقت الشراء فثبت ان الجوار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج اليها لمذهب
 اهل حنفية رضي الله عنى كثر الدقائق وحاشيتة ثم العقد بالخذ بالسفقة اي لو اشترى
 دارا على انه بالخياري ثلثة ايام فباع رجل دارا بجنبها فاخذ المشتري بالسفقة صح اخذه لتمام
 وفي التمهيد ولو جاز الشق لبره فقال البائع ليس له ايجت فالقول للمشتري
 وفيه ايضا واذا كان الخيار للمشتري فغيب المبيع في يده لا يقط وان كان لفعل البائع
 ولو كان الخيار للبائع فغيب في يده لا يقط لكن ثبت للمشتري خيار الرد لعيب
 وفي كثر الدقائق وجواشيتة لو عيب المبيع في يد المشتري والخيار له يجب عليه الفسخ
 سواء كان بقعه او بفعل غيره او تافه سماوية او بغير المبيع

في الهداية ومن اشترى شيئا لم يره فابيع جاز له الخيار اذا رآه ان شاء واخذ به جميع
 الفسخ وان شأه وقال البت في حكمة الله لا يصح العقد اصلا لان المبيع مجهول ولنا
 قوله عليه السلام من اشترى شيئا يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهل بعدم الروية لا يقضي

الى الشارحة لانه لو لم يوافق برودتصار كماله الوصف في العين المتراية وكذا اذا قال
 بخصيت ثم رآه ان يرد لان الجناز معلق بالروية لما روى فلا ثبت قبله وحق الفسخ
 يكتم عقد غير لازم للمقتضى الحديث ولان الرضا بالنسي قبل العلم باوصافه لا يتحقق فلا يغير
 وله خصيت قبل الروية بخلاف قوله رددت وفي البيع فان اشترى شيئا لم يردده فله خيار
 روية او اذاره فان ردة قبل الروية صح رده والفسخ العقد وان اجازة قبل الروية لم يخر
 خياره بان على حاله فاذا رآه ان يفسد واخذه وان شأ رده ثم في كل موضع ثبت له خيار
 روية نسخ البيع بمجرد قوله رددت سواء كان قبل قبض المشتري او بعده ولا يشترط
 في ذلك رضا البائع ولا قضاء القاضي لكن لا يبيع الروا لا بخبرة البائع عند الى خفيه ومحمد
 رحمه الله عليه وقال ابو يوسف رحمه الله يبيع رده بخبرة البائع وبغير خبره وفي التمسك
 للمشتري الجناز او اذاره وفي البائع روايات وعندنا في ردة الله لا يجوز البيع اصله
 بمحلول ثم ليس للمشتري ان يحرق قبل الروية وله ان يفسخ ولو اراد رد البعض لم يملك
 وفي خلاصة من التجربة بخبر الروية بغير موقفة وفي الهداية من يبيع ما لم يره فلا خيار له وكان
 ابو حنيفة رحمه الله يقول اوله الجناز راعيا بخبر العيب وخبر النشيط وهذا لان
 لزوم العقد تمام الرضا ولا يتحقق ذلك الا بالعلم باوصاف المبيع وذلك بالروية
 فلم يكن البائع راضيا بزواله ووجه المبرح اليه لانه معلق بالشرا فلا ثبت ووجه وباع
 شعيرة ولم يصف البيع اليه بالاشارة جاز لانه باع ما يملكه والدليل عليه ما روى عن محمد
 رحمه الله انه قال في رجل يبيع طعاما في السواد فان كان المشتري يعلم بموضع الطعام
 فلا خيار له وان كان يعلم فله الخيار ولو لم يفسد البائع الا بالاشارة لم يكن الا خيار الجناز
 معنى لانه بالاشارة يعلم بموضع الطعام فلا يكون له الخيار فان لم يكن في ملكه شعيرة اصلا كان
 البيع باطلا لانه باع المعلوم وان كان في ملكه شعيرة اقل مما يبيع باطل في الكل لان بيع
 الموجود والمعلوم وفي البيع ولو اشترى شيئا لم يره فوكل وكيله بقضه وراه الوكيل لطلب
 خياره عند اخفيه رضي الله ولا روية الوكيل بالقبض لا يكون روية الموكل والجمهور ان يرد
 الوكيل بالشرا روية الموكل وفي جمع البحرين ونظر الوكيل بالقبض سقط كالوكيل بالشرا

وقولنا رجعت العدد هو كالرسول وفي التهنيد وكل رجلا بالقبض لا بالسقطا فيها فقبض
 وراي المبيع بسقط خبار تلك خلافا لما في الرسول لا بسقط اجماعا في المنظومة في باب
 الى حنيفه رجعت العدد ورواية الى امور بالتسليم كروية الامر فاسمع وافهم وفي البداية قال نظر
 الوكيل نظر المشتري حتى لا يردده الامر غيب ولا يكون نظر الرسول كظنه وهذا عند
 ابي حنيفة رجعت العدد عند سوا اوله ان يردده قال رضي الله عنه الوكيل بالقبض فما الوكيل
 بالشراء فروية بسقط انما بالاجماع وفي النسق سبل نجم الدين رجعت العدد عن المشتري
 من رجل لم يره ووقع عند البائع الحمار الى غلام المشتري من غير علم من المشتري
 به وهلك في يد غلامه هل ينقذ الفس على المشتري قال لا وفيه ثلث ابي بكر رجعت الله
 عن رجل اشترى ارضا وله اكار ولم يرها ورثها الاكار ثم راثا فارادوها قال ليس له
 ذلك لان فعل الاكار بمنزلة فعله اذا فعل ذلك برضا فتركه اياه على حاله المتقدمة
 وفي التهنيد والمشتري اذا راي بعض المكيل او بعض الموزون ومن جنس واحد سقط
 خبازه في الكل وفي العدد المتقارب كالطوز والبض والاعيان المختلفة كالعبيد
 الثياب لا بسقط وفي الفصول وفي نوادر صاحب الحيط في خيار الروبة اذا كان المشتري
 اشيا فان كان من العدديات المتفاوتة كالبطيخ والياب لا بسقط خبازه بالروبة
 بالم بر الكل وان كان العدديات المتقاربة كالبيض وما شبه ذلك فان كان
 في دعاء واحد فروية البعض كروية الكل اذا كان الب في على تلك الصفة وان كان
 في وعابين فقد اختلف النتائج فيه قال بعضهم روية احدها كروية الكل وهو قول مشايخ
 العراقي وهو الراجح اذا كان الب في على تلك الصفة وقال مشايخ بلج روية احدها ليست
 روية الكل وفي البداية وان نظر الى وجه الصرة او الى ظاهر النوب مطويا او الى وجه الجاربه
 او وجه الداية وكفها فلا خيار له والاصل في هذا ان روية جميع المبيع غير مشروط بالتفدية في
 للروية ما يدل على العلم بالمقصود وفي اخراجه القفخار الروية في الجارية بسقط برؤية الوجه فان
 فان راي فدايها او صدرها او بطنها او ساقها لا يسقط خياره وفيها البضا وخيار الروية في
 النفس والبغول التي لا يسقط روية غنقه او فخذة او ساقه وكل مخصصه من الاثني اعضاء

اي فرد الناحية والذنب في التهنيد ثم النظر معتبر في العبد والامة الى الوجه والدواب الى
وجهها وموتها وفي الثياب الى ظاهر كل ثوب كذا في كسر الدقائق وفي الهداية ومن اشترى
عدل زطي لم يره في بيع منه ثوبا او بهيمة وسلم لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذلك خيار الرط
لانه لعقد الرد فيها خرج عن ملكه وفيما يلي تفريق الصفقة قبل النمام لان خيار الردية وشرط
ينعان كما هي بخلاف خيار العيب لان الصفقة تجمع خيار العيب بعد القبض وان كانت
لا يتم قبله وفيه وضع المسئلة فلوعاد اليه بسبب وهو فسخ فهو على خيار الردية كذا ذكره
اللايه السرخسي وعن ابو يوسف رحمه الله انه يعود سقوطه لخيار الشرط وعليه انعقد
العقد وري رحمه الله وفيه ايضا وان راى صحن الدار الى اشجار البستان من خارج فلا
له دخلا في رخصته العدا لا بد من دخول داخل البيوت واللاح ان جواب الكتاب على
يدفاق عادت في الابنية فان وورع لم يكن متفادته فاما اليوم فلا بد من الدخول في الدار للثبات
النظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل داخل الدار وقيد القبول كما قال في رخصته العدا في الدار
وقال رضي الله وتقول اليوم في الثوب ايضا لان الغالب ان داخل الثوب بخلاف الظاهر
في البيع وقال رضي الله لا بد من روية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى لان الدور
تختلف لا يثبت من ظاهره وباطنها كذا في المحيط وفي النصاب اذا اشترى ثوبا على اشجار
راى من كل شجر بعضه ثبت له الخيار وهو المختار لانه لا يعرف حال الباقي وعند محمد حسن
يحمته العدا في رجل اشترى ثوبا لاري في اوعية فحملة الكوفة ولم يكن نظره اليه ثم راه هل
ان يرد منها بخيار الردية قال لا ولكن بمحمد هناك ثم رده وكذا في الرد بالعيب وفي
خداصة المضمرات من الكبرى واشترى دارا لم ير ما تم بيعت واربعتها فاخذها بالصفقة
لم يطل خياره وعليه الفتوى وهو المختار من الرواية بخلاف خيار الشرط حيث يطل بهذا
البناء مع لو اشترى رجلي جميع الالة ولم يرب بعضها فله خيار الردية وكذلك ان اشترى سراجا
باكينة اوليده ذكره ابن جماعة عن محمد رحمه الله وفي فتاوى الكبرى ولو باع وجا به مع لولوة
اتبعها فالبيع فاسد وان كان راى اللولوة منتهى حسن اتبعها ولو كانت الداجية ميسة
فباع اللولوة في بطنها يجوز لانه ملكه لم يرد اللولوة بعرضه فان لم يرد المشتري اللولوة فله

الخي راذا راءا ولو اشترى اللؤلؤة في صدف قال ابو يوسف رحمه الله البيع جائز وله الخيار
 اذا راءه قال محمد رحمه الله البيع باطل وعليه الفتوى وقد مر نحوه في باب وفيه ايضا اشترى نافجة
 مسك فانجح المسك ليس له ان يرد خيار الروية او العيب لان الاخراج يدخل فيه عيبا حتى لو لم
 يخرج كان له ان يرد الخيار روية او عيب وفيه ايضا اشترى دمن في قارورة فنظر الي
 القارورة ولم يصب على راحته او على كفه او على صبعه منه شيئا فله ان يرد روية عند له حنيفة
 وعن محمد رحمه الله روايتان وهي معروفة وفي النسفي سئل نجيم الدين رحمه الله عن زقاق
 ولس او زقاق دمن ذاتي شيا من احداهما ورضي واشترى من يكون رضا بالكل او كل ق
 يحتاج الى الذوق خاصة لقيم الرضا فقال اذا كان الكل نوعا واحدا وعلى صفة مدق
 بعضها ذوق كل في التهنيد راي شيا اشتراه بعد مدة فان بقي على تلك الصفة لا
 خيار له ولو تغير له الخيار وفيه ايضا وان اختلف في التغير فالقول قول البائع وان اختلف في
 فالقول قول المشتري وفي الهداية وسبع الاعلى وشراؤه جائز وله الخيار اذا اشترى لانه
 عالم به وقد مرنا مرة قبل فم يسقط خياره بحسب المبيع اذا كان يعرف بالجنس ونسبه اذا كان
 يعرف بالنسب وبذوقه اذا كان يعرف بالفروق كما في البصر ولا يسقط خياره في بعض
 حتى يوصف بالوصف ليقام مقام الروية كما في السلم وعن ابو يوسف رحمه الله اذا
 دقت في مكان لو كان يصبر الزاه فقال رضيت بسقط خياره وفي الهداية وبداية
 ومن راي احد الثوبين فاشترى اهما ثم راي الاحمر جاز له ان يردهما لان روية احدهما
 لا يكون روية الاحمر للتفاوت في الشيا فبقي الخيار فله ان يرد ما لا يرد وحده يرد
 كذا تفريقا للصفحة قبل التمام كذا في التهنيد وفي بداية الفقه والهداية ومن مات
 وله خيار الروية لطل خياره لانه لا يخفى فيه الارث عندنا وقد ذكرناه في خيار الشرط
 وفي كثر الدقائق وبطلان ما سئل خيار الشرط وفيه ايضا ولا يرتب خيار الشرط وفي التهنيد
 ولو اختلف فقال البائع رايته وانكر المشتري فالقول للمشتري والتمس في السلم
 خيار العيب وفي الهداية واذا اطلع المشتري على
 عيب في البيع فهو باطل وان شاء لم يس اخذ بجميع الثمن وان شاء رده لان مطلق

العقد ليقض وصفت السلامة فعد فوانه تحرك لا يتضرر بمرور ما لا يرضى وليس له ان يسكه
وما خذ النقصان لان الاوصاف للبيعا بلهتشي من الثمن في مجرّد العقد وانه لم يرض بزوج له
عن ملكه بالقدس المستحق فيضرب به ووقع الضرر عن المشتري بمكس بالرد ويدرول تضربه
المراعيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البائع ولا عند القبض لان ذلك رضا
وفي التمسك ولو اشترى شيئا فوجد به عيبا كان قبل البيع او حدث بعد البيع في
البائع له ان يردّه وفيه ايضا ولو وجد العيب في بعض المبيع ليس له ان يردّه جميعا وحده
ان كان قبل القبض وبعد القبض له ذلك الا في المكس والموزون وعند زفر حتمه الدلائل
وحده وفي البيع وان اشترى عشرين نقبضا ثم اطلع على عيب واحد ما كان له ان
يسك التسليم ويرد المعيب وقال زفر حتمه الدلائل له ان يرد اصدعا وفي التمسك
وما كان في الحقيقة ضرر كذوحي محسن ومصرعي الباب فانه لا يرد البعض دون البعض
وفي البياض ثم كل ما تنقص الثمن في عادة التجار فهو عيب كسح السواد او فطخ
ونحوها وفي المحقق شرح المنطق وكل ما اوج نقصان الثمن في عادة التجار فهو
عيب لان التفرق بنقصان المالمات وذلك بان تنقص العتمة والمرجع فمؤقتة من
اهله فان قبل البيع فمجارته بوجب نقصان الثمن في عادة التجار رولته
ليس بسبب فتقول المراد منها بوجب نقصان الثمن ان يكون ادره المبيع خالصة
ولم يمتح على البائع اذ لا الامتة ولدنا العتمة تحرك لو كان البيع لا معارض ان
ظهر الامتة مخرقه الوجه لا يلبس جبالها كان له الرد لان اختراق الوجه معارض ثم
لو راوئته المشتري عيب اختار بوجه بنقصان اختراق وجهها فيقوم
صحته الوجه على القسح لا على المحرقة فيقوم خرقه الوجه فرج بنقصان بينهما من الثمن
وانما يقوم صحته الوجه مع البيع لما ذكرنا ان البيع امر اصيل فلا ان عيبا قال او
المسبيع لا يخلو عنه كله من الزبادات وقرى انية كل ما تنقص القيمة تجر فمؤقتة
وذلك انواع منها ما يكون معاتبا كالغور والسند ولعم والحرس والنوح والسلف
والسودا والسعد والاصبع الزائدة والامراض القروح وفقر الجيवाल كالمس

عيب قديم فان في ايقافها وهيت حية لا يرجع بشي ميبالي نحوه في اخذ الباي في فضل
 يكون رضا بالعيب وما لا في البيع فلو اشترى عبدا فاعقه ثم اطلقه على عيب يرجع بقضائه
 اهل الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع حكمي للبيعة واما الاطلاق فالحق في ان لا يرجع
 لان الامتناع حكمي للبيعة فضا كالفقد وفي الاستحسان يرجع لان العقب انما يزيل الملك لان
 الادمي ما خلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت الملك فيه موقوف الى غاية الاتفاق فكان انما
 فضا كالموت وهذا لان الشيء يتغير بانه يبيع فيجعل كان الملك باق والرد معتذر والتدبير
 الاستيلاء بمنزلة لان تعذر النقد الرجوع لبقاء الحمل بالامر الحكمي وفيه ايضا وان اعتقه على
 مال لم يرجع بشي وان جسد به له جسد البديل كجسد المبدل وعن ابن خنيفة رحمه الله يرجع لانه
 انما للملك وان كان بعوض وفي القرائن ان من الابانة البق العبد ثم علم المشتري بعيبه لا
 يرجع بقضائه العيب لم يثبت او يود من الباقي لان البيع انما يقول انما قبل هكذا وهذا
 قول ابن خنيفة رحمه الله وفي شرح العلام في باب ان خنيفة رحمه الله على خلاف ابو يوسف
 رحمه الله تعالى قال اشترى امته فابعت منه ثم علم المشتري بعيبه لم يرجع بقضائه واد
 حية في رواية الحسن بن زيار رحمه الله تعالى وروي الحسن بن مالك عن ابي يوسف رحمه الله ان
 له الرجوع في الحال لان العجز في المال متحقق والعود موهوم لانه خنيفة رحمه الله ان العود يمكن في الرد
 موهوم في الجملة واذ ابيع الرجوع في الحال بالنقصان وفي انما يشترى ارضا فبعتها سجد او غيره
 عيب لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بقضائه العيب والحق في الفتوى انه يرجع كما لو اشترى
 ارضا فو قتلها ثم علم بعيبها فلو كان له الرجوع بقضائه العيب في الرجوع بقضائه العيب في الرجوع بقضائه العيب
 عبدا فاجره ثم وجد فيه عيبا فله ان يقبض المأجور ويرد على الباي ولو رده لم يسلب القبض الا من
 وفيه ايضا رجل باع عبدا فوجد المشتري عيبا فاردده والبايع يعلم ان ذلك العيب كان
 به وسمه ان لا يأخذه حتى يقبضه القاضي عليه لانه لو اخذ بالغير فضا لم يكن له ان يردده على الباي
 وفي التمهيد واذ ابيع البع من رجل ثم رده عيبا ان كان قبضا فله الرد والرجوع
 بالارشاس كما كان قبل البيع وان كان برضا فليس له ذلك لانه ملك مبداء ولو وبع
 وسمه ثم رجع فيه قبضا او ردا فله الرد وفي التجريد اشترى جارية فباعها من غيره فوجد العيب

بما عيبا ولكن البائع الثاني فاقام المشتري الامر البتة فزاد عليه فاردو ما على البائع الاول فليس له
وكذلك قول زفر رحمه الله لانه البطل من الرد باقراره واقراره نافذ على نفسه وقال ابو يوسف رحمه
الله ان يرد ما لانه صار كذا في رده بقضاء القضا بالبنية فلا يعتبر رده فذكر في المحرر قول محمد بن
قول زفر رحمه الله وقول له خفيته مثل قول ابو يوسف رحمه الله وفيه تنقيط القيمة رد البائع
بقضاء او رضا او تقاضا ثم ظهر البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد وفي الهداية ومن
بائع عيبا فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فان قيل نقض القضا باقراره او منه او بايا يمين
له ان يرد عيبا بالبيع لانه نسخ من الاصل فجعل البيع كان لم يكن غاية الامر انك تعلم
لكنه صار كذا بغير عيبا القضا بالاقراءات انك الاقرار فثبت بالبنية وفيها ايضا وان قيل بغير
قضاء والقاضي ليس له ان يرد لانه بيع في حق ثالث وان كان في حق العاقدين والاول
ثالثا وفي الجامع الصغير وان رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث منه لم يكن له ان يجزم الله
بانه و هذا من الالحاب فيما يحدث منه وقيل لا يحدث سواء في
بعض روايت السويح ما في فيما لا يحدث مثله يرجع بالنقصان ليتبين
العيب عند البائع الاول وفي المنظومة في باب الى حنفية رضي الله في كتاب الصلح
ومن بيع المشتري الموهوم وضمن البائع في عيب وجد ثم بيع بايوما بعد في حاشيتها صورة المسئلة
اذ باع عبده من انسان ثم باعه المشتري من اخر ثم مات العبد ثم اطلع على عيبه فخرج بنقصان
العيب على بائعه لا يرجع بائعه ما بعد المشتري وعندنا يرجع وفي فتاوى الابانة اذ باع الموصو
وسلم وضمن القيمة لما كره ثم رد عليه بعيب فله ان يرد على المالك ويسترد القيمة لان البائع الضمان
البيع والتسليم وقد صار فذلك كان لم يكن في الاستحقاق هذا كله من السويح وفي الفضول
والخاتمة ولو اشتري بغيره وقبضه ثم وجد عيبا فذهب به الى البائع يرد فخطب في الطريق
يملك على المشتري ان اثبت العيب يرجع بالنقصان على البائع وفي الفضول ايضا في
فضل القضا على التمسك بغيره وجازية وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب فرفع الامر
الى القاضي وثبت عند المشتري والعيب واخذ القاضي ووصفها على يدي امين فثبت
في يده وحضر الغائب ليس للمشتري اخذ التمسك منه وكان قضا على الغائب بل كان وقفا على

يدى امين حتى اذا حضر الغائب فطلب المشتري الرد عليه بردا ولم يترك في يد المشتري ليل
 يقع من المشتري فيها يمنع الرد فكان ملكا في يد امين القاضي ملكا على المشتري كذا
 ذكره سيد الدين رحمه الله في فتاواه لان الدليل فيه بعدة اخرى وذلك لان الرد على
 البائع لم ينبت لكان الغيبة فكان الملك على المشتري قلت هذا اذا لم يقض
 القاضي عليه الرد اما اذا قضى بالرد على الغائب حال غيبته البائع بهلك عليه البائع لان قضاء
 على الغائب والعرض على الغائب يتقد في اظهر الروايتين عن اصحابنا وفي التسعة من
 رجل اشترى حذيرة فادعى انها لا يقض اشترى بعض الثمن ثم خصت قال ان كان
 البائع اعطى ما اعطى على وجه الصلح عن العيب كان له الرد وما اعطى وفي فتاوى ابو الليث
 الله قال فيما اشترى حذيرة وقبضها ثم وجد في احدى عينيها بياضا فضا فله الرجوع ثم زال البياض
 ففي المشتري رد ما قبض وسيا ل نحوه في باب الصلح وفي فتاوى ابو الليث وقره قال اصحابنا
 رحمه الله فيما باع عبدا فوجد المشتري به عيبا فقال العيب قبل القبض او بعد القبض انقطع
 خصوصه المشتري فيه البائع منه فسا به جراحته وقال للمشتري لا تخف منها فان ملكك بسببها فاما
 ضامن وانقذه وملك بسببها لانتفى عليه وفيه ايضا اشترى غدا لا نوزنه بعد ايام فقص بان كان
 رطبا فله الرد وان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلف فالقول للبائع لانه يكره رد البعده في منقط
 الغيبة اشترى على انه كان فاختاره قيصا وليس حجة وتس فغيره فاداه من قطن فله ان يرجع بل
 ما بهما فخره قطع وفي الكبرى اشترى ثوبا بخمسة وعشرين له البائع جازفا واعلم المشتري كان له الرد
 لان الحاشية عيب لانه يمنع اداء الصلوة وفيه ايضا ولو اشترى ثوبا فوجد فيه ومان كان
 لو غسل منه الدم نقص الثوب فهو عيب لوجوده العيب وان كان لا ينقص فله ان يرد
 وفي فتاوى ابو الليث رحمه الله وسئل عن رجل اشترى ثوبا فوجد به نجسا كله هل له ان يرد
 بالعيب قال ان كان ثوبا نجسا او جلد فله ان يرد وان كان غير ذلك فليس له ان يرد
 قال ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان الثوب كراسا واما اذا كان ثوبا فيكون في غيبته
 كثر فله ان يرد وان لم يكن نجسا او في التسعة خلف بن الوب رحمه الله قال سالت بن عمر
 وعن رجل اشترى ثوبا او فلسوة على ان يشترى قطن ففقد ثوبا فوجد صوفيا قال البعده

وبرو قال الحسن بن زباد البيع جازي يرجع بالنقصان قال الفقهاء رحمه الله و به ما خذ لان المشتري
 ويغير البيع لا يبطل البيع وفيه الضمان ولو اشترى ثوبا فباعه في عشرة اذرع فاذا تبين انه
 من خمسة اذرع وكان فطر اليه وقت الشراء فلا خيار له وفي البيع ولو اشترى ثوبا فاذا
 هو صغير لا يقطع فاردوده فقال البيع اراه خيار فان قطعك والاروده فاراه خيار فاذا هو صغير
 لا يقطع فان له رده وفي الهداية ومن اشترى ثوبا فقطع فوجد به عيبا يرجع بالعيب لانه يبيع
 الردها بالقطع فانه عيب فان قال البيع انا اقبلك كذلك فذلك لان الامتناع قطع
 رضى به فان باعه المشتري لم يرجع له لان الرده غير محتسبة رضا البيع فيصير البيع حابسا
 للمبيع فلا يرجع بالنقصان وفيها الضمان فان قطع الثوب فخطا او صبغته احمر او لثا لثا
 بسبب ثم اطلع على عيب يرجع بقصانه لا امتناع الرده بسبب الزيادة لانه لا وجه اليه حال
 لان الزيادة ليست بمسبقة فامتنع اصلا وليس للبايع ان يأخذه لان الامتناع يحق
 الشراء لا الحقيقة وان باع المشتري بعد تاراي العيب يرجع بالنقصان لان الرده
 اصلا قبله فلا يكون بالبيع حابسا للمبيع وفي السراجية اشترى ثوبا فقطع ولم يخطه فوجد
 عيبا يرجع بالعيب ولو قال البيع انا اقبلك كذلك فذلك ان باعه المشتري لم يرجع له
 او لم يعلم وان خطا ثم وجد به عيبا كان له الرجوع ولو قال البيع انا اقبلك فذلك لم يكن له ذلك
 وفي التجريد والكبرى اشترى ثوبا فقطع لاس صغيرا فخطا ثم وجد به عيبا فليس له ان
 يرجع بنقصان العيب ولو كان لاسا كسر يرجع وفي الهداية لان التملك حصل بالاول
 قبل الخط وفي بعده بالتسليم اليه وان قطع المملوك او لام والده فله ان يرجع بقصانه
 كانه قطع نفسه وفي السراجية اشترى ثوبا بالتمتة وهو يدعى عشرة فوجد به عيبا
 خمسة يرجع بدرعهم ونصف لانه نصف الثمن وقد فات نصف البيع وفي التهذيب
 اذا اشترى ثوبا فكف به بمورثه ثم وجد به عيبا يرجع المورث لانه يبيع ولو كف به اجنبى لا يرجع
 وفي البيع ولو اشترى ثوبا وكف به ميتا ان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى
 الثوب من تركته يرجع بالنقصان ولو تفرع اجنبى بالكف لم يرجع بنقصان العيب
 الكبرى ومن اشترى ثوبا وايب فأكله ثم قال البيع انا وقعت فيه فانه مات فله

ان يرجع بقصان العيب عند المبيع في حصة الدد وعليه الفتوى بمنزلة من اشترى طعنا
 فاكله ثم وجد به عيبا يرجع بقصان العيب عند ما كذا في السراجية وفيه الضابط للوضوح والبيان
 عن رجل باع خلا او عينا في خاتمة فحمله المشتري في حصة له فوجد فيها فارة مبيدة فقال البايع هذه
 الفارة في خبزك وقال المشتري بل كانت في خبزك قال القول قول البايع لان المشتري
 يدعي انه عيب والبايع ينكر العيب والقول قول المنكر وفيه ايضا ولو اشترى طعنا فوجد به عيبا قد
 اكل بعضه يرجع بقصان عيب اكله وروى ما بقي بحصة لان العقد يفسد بالاكل فيستقر احكامه وهذا
 قول محمد رحمه الله وبه كان يفتي الفقيه ابو جعفر رحمه الله واخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وروى
 ما بقي نصفه يربط في حصة محمد رحمه الله وعليه الفتوى وليس له ان يرجع بقصان ما بقي لان
 البيع قطع الملك فينقطع احكامه فصار بمنزلة من اشترى طعنا من قصاصه في اكله
 ووجد به عيبا عيبا وروى ما بقي لا يرجع بقصان ما بقي بالاجماع فكذا هنا عند محمد رحمه الله كذا في الشرا
 والمذاينة والقصاص وفيه ايضا اشترى دقيقا فخر بعضه ثم تبين ان الدقيق مردود ما بقي بحصة
 من النخس ورجع بقصان العيب بحصته ما استملك هو الخبز على ما روي في البيع ولو اشترى
 دقيقا فخر بعضه ثم وجدته متسنا قال ابو جعفر رحمه الله انه ان يرد الباقي بحصته من النخس ورجع بقصان
 ما خبزه وهو قول محمد رحمه الله خاصة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه اخذ في المطبوعة في
 باب الى حنيفة رحمه الله والارجوع في الدباس استعمال عديم عيب والطعام اكل وفي الشرح
 العلوي قال اذا اشترى ثوبا فقبضه فلبسه فخرق ملبسه او طعنا فاكله ثم علم العيب بالارجع
 بقصان العيب وقال ارجع وفي التمدب ولو اكل الطعام وليس الثوب حتى يملك بالارجع
 بالارشاد خلافا لما روي في خلاصة المضار من الزيفه والصحيح قول الحنفية رحمه الله وفي القصول
 ولو اشترى حنطة فوجد ما روي لا يرد ما لان الرواة ليست بعيب وفيه ايضا اشترى خمسمائة
 حنطة فوجد فيها ترابا ان كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعده النخس عيبا
 ليس له ان يرد والله ان يرجع بقصان العيب لان ذلك ليس بعيب وان كان
 مثل التراب الذي لا يكون في الحنطة وسال النسب علينا فان اراد ان يرد ما يحيط
 كلها فذلك لا تقدم اليه من الرد ان تميز التراب فزوه على البايع بحصته من النخس

ويجوز لخط ليس له ذلك لوجوده بالبيع لما تبين هذا المميز فلو ميزه فوجدت رابا كبر العبد
 الناس عنها فان امكنه الرد بذلك الكيل في قبض له ان يرده لانه العدم المانع من الرد وان
 لم يمكنه الرد بذلك الكيل لخطا بان ينقص السفينة له الرد لانه لا يمكنه الرد في قبض لكن يخرج
 من الثمن حصته نقصان العيب وهو نقصان النقطه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما نقصته
 فيكون له ذلك لان النقصان انما يمنع الرد للبائع وقد رضى بطلان حقه هذا اذا اشترى
 الخطه وكذا اذا اشترى جعلف الشمس فوجد فيه ربا فمضى على التفضيل الذي ذكرنا من
 بين هذا وهما اذا اشترى مسكا فوجد فيه رضا حبيبت تميز الرصاص ويرده على البائع بحصته
 من الثمن قل او كثر والفرق ان الخطه لا في القليل من التراب فلما يميز الكثير لان في
 ذلك ضرر بالبائع ولما يستوفى فيه القليل في المسك لا وفيه ايضا ولو اشترى بقرتين
 من نخل فاذ اخرج منها حرج من النخل فخرج من الحاشية فله ان يمسك من الثمن بحسب البائع
 البائع ان يأخذ كذلك ورد الثمن كله لان القليل من الخمر لا يمسك في النخل كالمصنف المسك
 وفي النسخ سبل نجم الدين رحمه الله عن رجل اشترى ثلثة اقواب من رجل ثم وقع في ثوبه
 المشتري باجدها عليها فزده على الباعه وقبله وقال بكان هذا الثوب غير معيب ورضي
 فبعث على يدى روله اليه فضا قبل وصوله اليه على من يضعه فقال عليه البائع روجه من الثمن
 وفي الخلاصه ولو اشترى دابة فوجد فيها قليل الاكل فقال بالغايريه فافترسها في العصور ولو
 اشترى بقره فوجد فيها قليل الاكل فله الرد وفي القراخاني من الخلاصه ولو كانت الدابة كولا
 عن العاديات فليس يعيب وفي الجارية عيب لانها تعد الفرائس قال رضي الله عنه سمعت
 هذه المسألة من ثمة وفيه ايضا ولو كانت الدابة بسطى اليسر يعني كاهل روليس يعيب وفي
 الفصول ولو اشترى بقره وقبضها فذرت من منزل البائع قال صاحب المحيط يعيب وقيل
 ان كان هذا البقرة او ثلث مرات لا يكون عيبا وان كان مسبيل الدوام يكون عيبا كما في
 زنا العبد وفيه ايضا اشترى بقره فشرى اللبن من خرما فهو عيب وفي فتاوى الميث
 رحمه الله مسبل البكر عن رجل اشترى بقره فاشترى منها لبنا فقال له عيبك وبه
 قيل له قد شرب لبن نفسه كيف يكون عيبا قال لا ينعف تلك النقطه عن المشتري وفي النسخ

اذا اشترى دابة فوجد ما تاكل الزباب ان كثر ذلك فهو عيب وان كان ياكل في الارض
فليس بعيب في القرائن التي ومن شتر الكرمي رحمه الله اشترى جواما قد يجف نفسه فاذا
فاسدة فسا واقد يارجع بالنقصان عند ما وعليه الفتوى وفي الخلاصة المضمرة من الكبرى
اشترى بغير وقبضة فلما ادخل داره سقطت فذبحته لان فطره والي امعاية فاذا هي فاسدة فسا
قد باق ان ذبح الذاب بغير المشتري لم يرجع المشتري على الباع بالنقصان لان الذاب
يضمن القيمة وان ذبح بامر المشتري يرجع عند ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله وفي القرائن
من الظهيرة المرفوعة رجل اشترى قدوما واوضح في النار ثم اطلع على عيب بهاء يروى القدر
ميتة وفيها عيب ولو اشترى ميتا راو حده ثم اطلع على عيب لم يرد المشتراة وفي منقطع
القنية قبض المسح وهو عيب وراو لم يطل حقه من الرجوع لانه قد برى ولا يعرف ملك الصفقة
وفي حاشية كثر الد قايق من الخلاصة اذا قال ان لم يرد هذا الثوب للعيب اليوم عليك فبينة
فان شرط في الرد بالعيب باطل وله الرد بالعيب وفي الثانية ولو اشترى عبدا فوجد عيبا
البائع انه لم يردده اليك اليوم فقد ضمنت بالعيب قال محمد رحمه الله هذا القول باطل لان يرد
وفي التمهيد ولو اشترى الباع انه لم يكن معيبا في يده يحلف بانه باعه وسلمه وما به هذا العيب
ولو اقام الباع البينة انه حدث عند المشتري واقام المشتري انه كان معيبا في يد الباع يقبل بينة
المشتري وفي السراجية اشترى عبد انجاءه ليرد بعيب قال لم يعك هذا القول مع بينة
وفي كثر الد قايق في قدر المقبوض للمعاينة صورة اشترى جديته وقا لبا فوجد به عيبا
المشتري بها الى الباع ليرد فقال الباع يعك هذه واخرى معها قال المشتري لابل يذه هذه
قال قول للمعاينة وهو المشتري وكذا اذا انفقا على قدر المبيع واختلفا في قدر المقبوض قال قول
للمعاينة وفي التمهيد ثم بعد المعاينة اذا وجد الباع بعض النقص زبعا لا يسير والمبيع لانه
نقصان الصفقة بخلاف المسحق والرحاص قال ابو يوسف وزفر ليس وروى في دستور القضاة
من واقعات المحضات واشترى بعض جمش لم ولانية الرد وقال كثر رواية المضاربة على انه
يرد ويقتى وقال القاضي واقتبال السنخى صدر الاسلام الى البير انه يرد وقال القاضي الامام الاجل
قال الدرر المحدي رحمه الله ان لم يغير فله ولانية الرد والافلا والبهج ان ما يدخل تحت قول المقولين

به و ما لا نقاش في تخليص الملقط في كتاب البيوع عن الحسن بن زباد رحمه الله الغائب في العود
 به و نهيم في الحيوانات و به بار و نه في العقارات و به و ارزده في الملقط الفقيه من الشري
 فغن فيه فغن فاختار ان يروه على البائع بحكم الغيب حكى ان في المسئلة روايتين و يفي بالرد
 فقا بالنسبة و سياتي جنس هذه المسائل في كتاب الكوكالة في باب التوكيل بالبيع و ان شاء
 في السراجة الموكلة او اوجد عيبا رده على التوكيل كذا في فتاوى الالبانة و في الفتاوى من خلاصة الفتاوى
 رد و به و روي و به و كافي في رد و ف لكاهم كرون في البتة و به و عيب است و فيه البتة
 است كودي و كاهم بدست جب كردن در غلام و كنيزك عيب است كذا في فتاوى و به و كاهم كرون
 فيه البتة من خلاصة الفتاوى و قول و خال اكر در موضع بود كذا في رشت غايد است و اكر در
 بر بعل و در اينه و انو بود عيب است و في القرائن و في من الايضاح و لو انشترى جارية فوجد بها كاهن
 لم يجز و لا خبر افسس في ذلك لعيب لان هذه حرفة كالكتبة فلم يكن فواته عيب الا ان يكون في شرط
 ذلك خبر و لا لانه شرط و صفه و عيوبها فضا و البتة شرط و حقا و في السراجة كثره في العلم في السراجة
 فان خارجا عن العادة عيب و في الفصول ذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه الله اذا انشترى
 رضا فوجد فيها طريفا غير فيه المس كان له ان يرد بحجة و في الثانية و لو انشترى فوجد فيه بؤس
 مثل كثره ان يرد و فيه البتة و لو انشترى و اراد قبضها فادعى رجل فيها عيب ما و اقام البتة
 فقال هو عيب و المشتري بالجناب ان شاء و امسكها بجميع الثمن و ان شاء و ردها و فيه البتة في باب
 ايدخل في البيع و لو باع ضعيفه فيها اعضاء اشجارا لم يستد له فله المشتري ان ياخذ الجار
 خرج الضعيفه عن اعضاء اشجاره لان المشتري يقوم مقام البائع و لو كان البائع و ذلك فثبت
 المشتري و كذا لو مات صاحب الضعيفه كان لوارثه ان ياخذ الجار بارأله الضرر و تقع بيع
 ضعيفه من الاعضاء و في الكبرى و لو انشترى جرمه بقل فاصاب في جوفه جنين
 و كان لا بعد عيب ليس له ان يرد و ان كان بعد عيب له ان يرد و ياخذ بجميع الثمن و في كثره
 و راقب و لو قبض المشتري المبيع و ادعى عيبا لم يحرم على دفع الثمن و لكن يبرهن او يحلف بالبيع
 به البتة فان قال فهو يدي بالتام دفع ان حلف بالبيع و فيه البتة و ان ادعى ابا قالم
 فثبت بالبيع حتى يبرهن المشتري انه البتة فانه يبرهن حلف بالبيع بالبيع عندك قط

في الكبرى اذا اراد ان يبيع سلفه وهو يعلم بذلك فيجب عليه ان يبين حتى لا يقع المشتري في
الغرور قال بعض من يتأخر عنه الدلول لم يبين حصاره فاسقام مردود الشهادة وفي نصاب
الاحتساب والبيع انه لا يصير مردود الشهادة لانه صغيره وله في باب خيا العيب
من بيع الفتوى الخفية وفي مخضر القدرى من اشترى عبدا ونشط البرات من
كل عيب فليس له ان يرد وان لم يسم العيوب ولم يعده في مجمع البحرين ولو باع بشرط
من كل عيب صح وبكم بدخل الموجود والحادث قبل القبض وحسب وفي القواعد
من الايضاح وخذت الحروف في الصحف او بعضه عيب لانه يوجب نقصان الثمن وفيه القيا
من النظرية ولو اشترى مصحفا على انه جامع فاذا فيه اثنان ساقطان اوابية واحدة فهو
عيب بركذا في الخفية وفي خلاصة المضمرات من الكبرى لم يشترى منه فاسدا
اذا روى على البيع بالغف والعيب فلم يقبله البايغ فاعاد المشتري الى منزله فذلك
ما يدر منه من الثمن كالتن كالتن صلب اذا جمل المصنوع الى المصنوع منه فالى المصنوع
ان يقبله فحملة الغاصب الى منزله فضاء عنه لا يضمن ولا يكون حملة الى منزله غصبا جديا
الا اذا وضعه عند المالك ثم حملة اخرى اما اذا كان في يده الغاصب لم يضمن
فالى المصنوع منه ان يقبله فحملة اعلى الامانة لان القبض متحد وقد خرج عن كونه متضمنا
ما لو وضعه عند المصنوع ثم حملة قال استاذنا رحمه الله الصبح انه يضمن الغاصب في الوجهين لانه
اما ان يرد او لم يرد فان رد صار غاصبا بالحمل بعد ذلك كما لو وضعه ثم حمل وان لم يرد لم
يبرأ لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد وكان ابو نصر بن سلام رحمه الله يقول اذا
كان البيع فاسدا بلا خلاف فحينئذ يبرأ المشتري عن الضمان وان لم يقبل البايغ اما
كان من و لم يتفقوا عليه لم يبرأ الا بقبول البايغ او قبضا والقاضي قال ابو بكر الاسكاف
رحمه الله يبرأ في الوجهين قال استاذنا رحمه الله الفتوى على قول ابو بكر الاسكاف رحمه الله وفي
الفصول ورايت في نوادر صاحب المحيط مؤنة رد البايغ بالعيب او غير الردية او
خيار الشرط على المشتري والله اعلم **فصل** في بعض مسائل العيب في السراجية
اشترى بزر اخيفيا فوجد ربعيا ادا اشترى بزر البطيخ فوجده بزر الفنا وان كان قايما رده

وان كان استهلاك البر عليه مندرج عليه ثمنه وفي الفصول لان الحبس مختلف في بطلان
 وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن وفيه ايضا ولو اشترى خطه على انما ربيع ثم ظهر بعد
 ما زرع انما حصر في رجع بقصدان العيب ويمكن اخيرا للشيخ رحمه الله وهو قول الاول
 ومحمد رحمه الله بناء على ما لو اشترى طعاما فاكله ثم اطلع على عيبه في ملقط القنبه باع منه خنا
 لم يرد وقال ان رعه فان لم يثبت فانما ضامن لهذا البذر فزرع فلم يثبت فعليه ضمان النقصان
 الا غير وفي الفصول ولو اشترى بذرا الدوس فزرعه في ارضه ولم يثبت رجع عليه كجميع الثمن
 وان كان النقصان فيه وفي قناري الدناري اذا اشترى بذرا البطيخ وزرعه لم يثبت
 معلوم شود برنا مدر ان ان غيب تخم بوده است بها باز تاند وفي العدة اشترى بذرا
 البصل ولم يثبت ان معلوم شود كونه بوسيده بوده رجع بالثمن وفي الفصول من فوائد
 ميرالدین المغانبي اذا اشترى حب القطر فزرعه في ارضه ولم يثبت قال بعض الشيخ
 رحمه الله ان رجع بقصدان العيب وقال عليه السلام رحمه الله ليس له ان يرجع لانه استهلك
 المبيع وبعد استهلاك المبيع لا يرجع بقصدان العيب عنده
 فيما يكون رضا بالعيب وفيما لا يكون في الخلاصة الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب
 اذا كان على كره من العبد لان الاستخدام جبر القهر يخص بالملك فيكون رضا واذا
 استخدم مرتين يكون رضا بالعيب في يفتي وفي قناري الابانة اذا استخدم مرتين يكون
 رضا بالعيب وفيما ايضا الاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا كان على كره العبد لان
 الاستخدام جبر القهر يخص بالاملاك فيكون دليل الرضا وفيما ايضا واذا وجد اشترى
 عينا ثم وطى او قبل او لم يشبهه فهو رضا فلا يرد ولا يرجع بالنقصان لان الوطى ودوايه
 لا يجل الا في ملك منفرد فاقدامه على الوطى دليل على الرضا بغير ملكه فيه ولو وجد ذلك
 قبل العلم بالعيب امتنع الرد فبعد العلم اولى وفي الفصول ولو اشترى جارية وقبضها وطىها
 او قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يرد ما ولكن رجع بالنقصان العيب اذا رضى بالبيع ان
 ياخذ ما ولا يرد في النقصان كذا في الزمن وزاوية البكرة الشيب فيه سواء وفي ملقط
 القنبه الوطى يمنع الرد وهو الذم في النصاب ولو اشترى جارية فزوجها لا يرد

وطبها الروح ام لا ورضي البائع بالبر او لم يرضى لزيادة المنفعة وهو الصديق وفي الامة
 الزيادة المنفعة لا يمنع الرد بالاجماع وهل يمنع الاسترداؤ على قول محمد رحمه الله لا على قولها يرد
 وفيها ايضا المشتري اذا رد او ادنى به المشتري زيادة منفعة ثم اطلع على عيب كان عند البيع
 يرد بالاجماع والزيادة المنفعة يمنع الرد بالاجماع وهل يمنع الاسترداؤ فعلى الاخذ في نية
 الرد انما المنفعة بعد القبض كالولد والنسب والارث من بيع الرد بالعيب نقصان واما
 الزيادة المنفعة كما سبق في الجمل الصحيح انها لا يمنع الرد في الكبرى والخبر بدلتى جارية فوجد بها عيبا
 فداها من ذلك العيب لم يكن له ان يرد بذلك العيب لانه رضى به ان ادانها
 عيبا فقدره الله ان يرد بالعيب الذي لم يبرأ منه لانه لم يرض بذلك العيب
 في الخداسة رجل اشترى دابة او غلاما فوجد به عيبا فلم يحدهم البائع يرد فاطمعه او لم يرض
 منه فصار له على الرضا فانه يرد على البائع لو حضر كذا في الظهيرة وفي الغد انما من الظهيرة ثم غشيت
 رجل اشترى ثوبا وخاله البائع في عيب فتركه لخصومة اياما عاد الى خصومته فقال البائع
 كم تركت لخصومة قال لا نظر واسأل ان هذا عيب ام لا فانه ان يخافه في العيب وفيه ايضا من
 السهولة اشترى دابة فوجد بها عيبا فتركها في جاحته فهو رضاء بالعيب بخلاف ما اذا كرهها ليرد
 وفي الثانية الوكيل بالشر او اذ اعلم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض بهذا العيب
 فرضي بالبرم الامر وهو بمنزلة المورضي به الوكيل بعد القبض وفيه ايضا الموكل اذا ابرأ البائع عن
 العيب صح ابراهه ولا يبقى للوكيل حق الرد وفيه ايضا الوكيل بالبيع اذا باع ثم فوجده في عيب
 فقبل البيع بغير قضا ولم يرد الموكل ولو قبضه بقبضه ولا يكون للوكيل ان يقيم
 الموكل فان خافه واقام البنية ان هذا العيب كان عند الموكل لا قبل البنية لان الرد بالعيب
 بغير قضا بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل كان الوكيل اشترى من المشتري هذا اذا كان
 عيبا يحدث منه وان كان قدما لا يحدث منه وذكر في بعض روايات البيهقي انه يلزم
 الامر وفي علمه روايات البيهقي والوكالت والماذول انه يلزم الوكيل دون
 الموكل هو الصحيح وبه اتفق الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله لان الرد بغير قضا في حق الموكل بمنزلة الاقالة
 سواء كان العيب قدما او حدا وان كان القضا بقبول الوكيل فكذلك علمنا

رحمة الله وفي ملحق القينة اشترى غلاما فوجده عيبا ثم استعمله لما يافله الرد وفي الدابة لا يتم
في استعمال العبد دون الدابة وفي الخاصة لو انفق كسب العبد بعد ما علم بالعيب لا يكون
رضا لا يقطع شئ من الثمن وفي الفصول اشترى ثاة فخرصونها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن
الخرص بها كان له ان يرد ما وفي الخاصة ولو جلب من لبن الثاة فهو رضا وفي الفصول
ولو اشترى جارية فارضعت ولد المشتري ثم اطلع على عيب يرد ما وفي الكبرى ولو اشترى
امته رضع جبا لا يكون رضا لان الامر بالارضاع استخدام والاستخدام لا يكون رضا وفي الفصول
اشترى عبدا ووجده عيبا فضربه بعد ذلك وانزله ضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان
ان اطلع او ضرب سوطين وثلاثة ولم يضر فيه يرد وفي الفرائض من البيع يبيع وروي عن ابو
رحمة المدائني قال لو اشترى جارية فوجدها بعينة فقال البائع للمشتري اعرضها على البيع
فان ابتعت عليك والارادة على عرضها فان هذا رضا منه بالعيب وليس له رد ما بذلك
العيب وفي السراية اشترى ثاة فوجده عيبا او وهبه من لم يسم اليه امتنع ثوب الرد
باب الاقالة والفسخ في السراية الاقالة جازية في البيع بمنثل الثمن الاول فان
فان شرط اقل او اكثر فالشرط باطل ويرد بمنثل الثمن الاول وفيها ايضا الاقالة يبيع
جديدي في حق غير العاقلين كالشفيع وغيره فسخ في حقها الا ان لا يمكن بان حدثت في
المبيع ما يمنع الفسخ فيجوز بطلان البيع انما صورته ان رجلا يبيع دارا بجملة درهم ولم
يطلب الشفعين الشفعة ثم قال الدار بجملة عشرين درهم فوافقا له على المايه لانهما في
فسخ فاذا ارادوا ان يطلب الشفعين الشفعة فذلك لانه بيع جديدي في حق الثالث
وفي الزماني فسخ است در حق منافقين يعني بايع ومشتري وبيع جديدي است در حق غير منافقين
تا معين كنست همان بنفس اول متعلق شد بدو شفعة واما قطعه رجوع مروايب
وهان اين خبر است كه مروى خانه خویش را فروخت بدست مروى بعد درهم و
بايك خانه فروخت كه بخشیده یافته بود وشفيع شفعه مسلم داشته بعد ان بيع
اقاله كردند لصد وپست درهم پس اين اقاله هم بدان حد درهم صحيح است زیرا كه اين فسخ است
در حق ایشان وكنون اگر شفيع شفعه طلبد روايت دارد كه مروايب خواهد كه رجوع كند بدان خانه رفته

رد از بر که این بیع جدیدند و در حق غیر بیع و مشتری در پیش اگر بیع کرد مشتری بیع را بدست دیگری
 و قبض کرد و از آنجا که در بیع اقله کرد و بیع را بعد از آن مطلق شد بر کسی که نزد یک بیع اول بوده است
 پس اگر خواهد که رد کند از بر روی بیع زرد او را زیرا که این بیع است و در حق ثالث و
 بقول ابو یوسف رحمه الله اقله بیع است مگر بیع و انشئ ممکن نبود انکاه فسخ بود و زردی محکم
 رحمه الله اقله فسخ است مگر فسخ توان داشت انکاه باطل بود و فی نسخه الاقالاته فسخ عند ان حنفیه
 رحمه الله و قال ابو یوسف رحمه الله بیع الا ان لا یکن جمیعاً فیجعل فسخ الا ان لا یکن
 فی بطل و قال محمد رحمه الله الا اقله فسخ الا اقله فسخ جمیعاً فیجعل فسخ الا ان لا یکن فی بطل و فیها
 و فایده که بیع فسخ این بحسب علی البایع رد النفس الاول و ما یطفا فیه بخلاف النفس الاول فویبطل
 و عند ابو یوسف رحمه الله بیع الا ان لا یکن جمیعاً فیجعل فسخ الا ان لا یکن فی بطل و فیها
 فی بدهی جعل فسخ لانه اخذ لان بیع المنقول قبل القبض لا يجوز الا ان لا یکن جمیعاً فسخی که لوقایله
 فی المنقول قبل القبض علی خلاف جنس النفس الاول فالاقالاته باطله لانه اخذ را عیب را فسخی لان
 الفسخ انما یكون بالنفس الاول و قد یسمیها اخذ و قال محمد رحمه الله الا اقله فسخ انکاست بالنفس الاول
 او بالاقالاته فسخ جمیعاً بان تقابل بعد القبض بخلاف جنس النفس الاول فیجعل فسخ الا ان لا یکن
 جمیعاً فسخی و فی بطل که لوقایله فی المنقول قبل القبض علی خلاف النفس الاول که ذاتی السخی فی الکافی
 و فی السراجیه الاقالاته اذا کانت بقول لا بد من الیجاب و القبول و انکان بالفعل و هو السطح
 فلا بد من التسليم و القبض من الجانبین و فی الخلاصه و لوجه مشتری الی البایع و قال انه قام علی غیر علی
 و رد البایع علیه قبض و کس لم یقبض من ع لایتم الاقالاته و فی الکبری مشتری من اخذ و
 حظه بدرایم معلومه و قبض الحظه و لم یقبض من ع لایتم الاقالاته و فی الکبری مشتری من اخذ و
 علی نفس غایل فرد البایع علیه قبض من النفس و اخذه مشتری لایستقص البیع بهذا لان الاقالاته بمنزله
 البیع و البیع لایصح الا بالیجاب و القبول ان کان بالقول و ان کان بالفعل و هو التعاطی لا بد من التسليم
 و القبض من الجانبین فكذا الاقالاته فی السراجیه اذا قال مشتری بیع یا ز و اودم فقال البایع یا
 که فتم تمت الاقالاته و فی کثیر الدقائق فی مسائل شتی قال البایع یا ز و اودم فقال البایع بدکم کیون
 فسخا لسه و فی الفصول فی الفصل السادس و العشرین اذا قال مشتری البایع یا ز و اودم

بازوه فقال البيع ببيعهم ببيع البيع الذي رجمه العدد في الزاوات وفي الترخا من البراءة
 انما قال البيع ببيع بمن بازوه فطلب الاقالة فقال المشتري داوم فقدا قال وفي تحضر القدر وري ملك
 النفس لا يمنع صحة الاقالة وملك المبيع يمنع صحته فان ملك بعض المبيع جازت الاقالة في فيه
 وفي القرائن في من الظهيرة المخرقة بغير رجل اشترى حمارا وقضه ثم جاز بطاربع اربعة ايام ورد على البيع
 حيكا واستعمال الحمار اياما ثم امتنع في رد النفس وقبول الاقالة لذلك لانه لما روى كلام المشتري بطل كمال
 فدايم الاقالة باستعمال كذا في الخاصة وفي السجدة اشترى جارية ثم انكر الشراء فان رضى البيع بثمنه
 وغرم على ترك خصومه حل له وطهر لان الجور من المشتري والترك من من قضه المبيع وفي الكسري
 باع الدابة فأنكر المشتري فادان بطهر ان كان غرما ان يكون على خصومه الجور وطهر لان البيع
 فان رضى بسخه وغرم على ترك خصومه جاز له وطهر لما ذكر من الدليل وذكر عكسه في باب فقال
 باع جارية ثم انكر بيعها والمشتري يدعيه للبيع للبايع وطهر لان انكار البيع كان في حقه منه المبيع كسري
 لا يتم بوجه واحد حتى لو ترك المشتري الدعوى وسمع البيع من المشتري انه غرم على الترك وسمع وطهر
 لانه ثم الغنى في الثانية في فصل الاقالة ولو اشترى حمارا وقضه ثم جاء بعد ايام ورد على البيع في قبض
 البيع رده وقال لا قبل ثم استعمل بعد ذلك اياما ثم اراد ان يرد على المشتري ولا يرد النفس لذلك
 لانه لما قال لا قبل لطل وللمشتري واقالته فلا يفسخ البيع باستعمال البيع بعده لان الاستعمال
 وان كان دليلا على الرضا لانه دون الصريح فلا يطلح الصريح وفي الشق رجل اشترى غلاما فباعه
 بعد ما ارتفع الى القاضي ثم اشترى ما كثر مما ادعى ثم اقام البينة على الشراء والاول لا يقبل لان الشراء الثاني
 نقض الاول وفي الخلاصة رجل اشترى حمارا وطهر ثم انشأ البيع وفسخه ففسخ فزله لا يجب عليه
 المشتري شي في الظهيرة رجل اشترى عبدا بالثمن ودرهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال
 بعد القية وبست لك العبد والنفس كان ذلك نقض البيع وثبنا ايضا وبسته النفس بالبيع
 وفي الشق رجل اشترى عبدا ودفع الثمن ولم يقبض العبد قال وبسته لك العبد والنفس فان البينة
 في النفس بالبيع لانا جعلنا هذا اقالة للبيع فلا يكون بسته للنفس وفي الترخا من الجاهل كونه
 المشتري المبيع من البيع قبل القبض فهو من قبضه ولو باعته منه قبل القبض فقيه روايتان والظاهر
 ان لم يكن من قبضه وفي القرائن في من الخلاصة رجل اشترى عبدا فباعه من البيع قبل

٢٠

٢١

القبض لا يفسخ البيع في الفضول في الفضل الثالث والعشرين قال ولو كان يبيع انما يملك
 الاقاله عند اخذ حقه ومحمد رحمه الله اذا قبض الثمن اياها قبض فانه لا يملكها اجماعا ولو كان يبيع انما يملك
 الاقاله قوله جميعا وفيه الصافي في الفضل الخامس والعشرين والمجوس بعد الاقاله قبل الرد في البيع
 مضمون بالثمن في يد المشتري حتى لو ملك بعد الاقاله في يد المشتري او استهلكه فبيع الاقاله وتغير
 عليه الثمن كذا ذكر في الفتاوى **باب اختلاف المبيع والمشتري في مطلق القسيه**
باب الدعوى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفاداه فانما يجعل القول لمن يبيع الصحة العين
 وفي السراجيه اذا اختلفا في الطوع والكراهه فالقول لمدعي الصحة والبنية منه مدعي الفساد وفي القرائن
 وفي الخلاصه من الفتاوى الصغرى ولو ادعى احداهما صحة العقد والاخر حجه العقد فالقول قول من ادعى
 صحة العقد ولو اقاما البنية فبنية الفساد او في خلاصه المضاربات في باب بيع الوفاء واذا اختلف
 المبيع والمشتري في الطوع والكراهه قبل الاقاله البنية كن لقول الاول القول قول من ادعى الكراهه لانه
 ويمكن انني العاصي الكاسيحي بل رحمه الله والآن نقول القول قول من ادعى الصحة ويجوز ان يكون
 اذني في فتاوى النسفيه وبرهني وفي المضاب هو المني روى عليه الفتوى وفي الصغرى وان اقاما البنية
 فبنية الطوع او في قول بعض شيوخنا رحمه الله قال العاصي الكاسيحي في البنية بنية الكراهه والآن نقول
 هكذا وفي المضاب وعليه الفتوى سيل نجم الدين رحمه الله عن الامامان الحسن وشيخنا
 اكرمت هذا يعني درهم فقال بعتك بالكاف درهم فقال انشترته به بل يكون هذا ساجيا قال نعم
 ان لم يكن على طريق المنزل قال اختلفا ان كان في منزل اوجه فالقول قول مدعي المنزل لا دلالة
 الحال بل عليه فان الاول قال ذلك على معنى انه تلك شيا له قيمة فلم يظهر من نفسك ضعف مال
 وانني نقول ذلك رد عليك من مع ذلك اللفظ يصلح مبيعا او امنا انهما لم يتبايعا لان
 شيا من الثمن فقبض من ذلك على الجدر ولم يسمه دعوى المنزل منه بعد ذلك في السراجيه قال المني
 البيع بات وقال المبيع وفاداه فالقول لمدعي البات ولو قال المبيع جميعا باتا فالقول له
 الا ان يدل الدليل على بيع الوفاء بان كان نقض الثمن كثيرا الا اذا ادعى صاحبه انه قد تغير من كونه
 في مطلق وفيه ايضا اذا ادعى احدهما انه كان في البيع خيرا فالقول للمشتري ان يفسخه رضى الله
 عنهما

الرسالة فلا نسلك على وقال الباع لابل بغير منك فالتول لما جعل اقام منه انه اشترى منه بغير
 خطه بدم واقام الباع البنية انه باع منه بغير ابد بغير قال في وجهه العبد بغيره بغير ان يخلطه وراهم
 وقال ابو يوسف بغيره بغير بدم في التمسك اذا اختلف الباع والمشتري في البيع او في الثمن
 بان قال الباع لعنك هذا العبد وقال المشتري لابل هذه الجارية او قال الباع لعنك بغيري قال المشتري
 بالعت او اختلفا في السلم انا في راس المال والسلم فيه يخالفان ثم يفسح الحاكم العقد ويملك كل واحد
 وعوى صاحبه ايها اقام البنية ببيع ولو اقام باجمعا فعلى البنية الباع في الثمن وبنية المشتري في البيع
 فيه ايضا ولو اختلفا بعد ملك السلعة وصبر ورثه بال لا يمكن رده للعيب بخلافه ان قال المشتري
 اذا كان الثمن فيها وعند محمد رحمه الله بخلافه ان في الجارية اختلفا في قدر الثمن او السلعة كالمقتضى لم
 يخالفان والقول للمشتري ببيع بمينه ولو كانت السلعة قائمة تحت العا وراوا فيها ايضا اذ ابيع ارضاء او
 انه وقع وقفا واقام البنية على ذلك الطل القاضي الباع وليس للمشتري حبس الارض بالثمن وان لم يكن له
 منه فلا يمس على المشتري والارض ملكه وفيها ايضا وقال القضاة ابو جعفر وابو الليث رحمه الله وقال
 المشتري است الباع في الباع قبل القبض وقبل نقد الثمن قال الباع من في ملكه نقول للمشتري اعلم
باب في القبض والتسليم في بداية الفقه ومن باع سلعة ثمن قبل للمشتري او في الثمن
 او لا فانه اوقع قبل للباع سلم المبيع وان باع سلعة او ثمن ثمن قبل لها سلمها وفي التمسك بغير
 سلعة ثمن قبل للمشتري او في الثمن او لا لان حتى للمشتري يبيع في البيع يقدم دفع الثمن لتعين حتى
 الباع بالقبض لانه يتعين بالتعين تحقيقا للمساواة ومن باع سلعة بغير ثمن قبل لها سلمها
 لا سواء في التعيين فلا حاجة الى تقديم احداهما في الدفع وفي فتاوى الكبرى باع دارا وسلمها الى المشتري
 وله فيها من قبل الباع التسليم حتى يسلمها اليه فارغة لان الباع قائمته وذلك ببيع التسليم وان
 له بعض الدار والمساوىح التسليم لان التسليم صار ودية عند المشتري والتمسك بالبائع من
 الدار وفي الخبر يد رجل باع دارا وهي عارية فقال الباع سلمتها اليك وقال المشتري قبضت لم
 يكن قبضها وان كانت ربيبة كان قبضا لان في الوجه الاول القبض الحقيقي لا يتصور فلا يقيم عليه
 مقامه وفي الوجه الثاني يتصور فقام مقامه والخاصل منها ان كان بحال بقدر المشتري اعلمها كانت
 فريضة والا كانت بعبدة وكذلك حكم الهبة والصدقة قال ابو يوسف رحمه الله كان الخفيف رحمه الله

يراه في الشراء قبضا وان كان عليها لوجود التسليم هو الخلية من المشتري وبين البائع على وجهه
 غير جليل لان التسليم حتى يمسح عليه وقد تعلق بهذا الحق الذي عليه حق له وهو انك تحقه في القبض
 عن جملة عليه فلا يجوز ان يتوقف على وجود الفعل من جانب الآخر لانا اذا وقف عليه هو محذور في ذلك
 يعني ان في العدة فان حقه في انك تحقه في البذل فاذا اتى التملك من القبض فقد اتى بما وسه فقلنا البيع
 من ضمان الى ضمان المشتري وكذا في جانب النقص لما روي في الثانية ولو باع دار البست بخرتها فقال البائع
 سلمتها اليك وقال المشتري قبلت وذكر في ظاهر الرواية ان الخلية في العدة لا يكون قبضا لانهما
 وذكر في النوادر اذا قال البائع للمشتري سلمتها اليك قال المشتري قبلت والدار البست بخرتها يصير
 المشتري قابضا عند لا خيفة رضي الله عنه وقال ان كانت الدار يوب منها بقدر على الدخول لا فلا في
 يصير قابضا والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان
 قريبا تصوره قبض الحقيقة في الحال في مقام الخلية مقام القبض كذا في الهبة والصدقة وفيها ايضا ولو باع
 الدار وسلم المفتاح قبض المفتاح ولم يذهب اليه الدار يكون قابضا قبل هذا اذا وقع مفتاح الفتح اذا كان
 ذلك فلا لانه لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون قبض المفتاح قبض الدار وان وقع البفتح ولم
 يقبل خليت منك بين الدار قبض لم يكن ذلك قبضا وفي التجرد رجل اشترى حنطة فوقع البائع
 المفتاح اليه وقال خليت منك وفيها فهو قبض وان وقع المفتاح ولم يقبل ذلك لا يكون قبضا لان
 الاول امر قبض الحنطة عادة وفي الوجه الثاني لا هذا اذا اشترى مكابله فلا يكون قبضا الا بالاكتمال الوجه
 لان النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع والمشتري وفيه ايضا وان
 اشترى برامك بانه كان الكيل على البائع لان الكيل من تمام التسليم فيكون على البائع وليس عليه ان يصيبه
 في دعوى المشتري وان اشترى فريته ما قاله الصب على صاحب الفريته لانه من عادات الناس قال
 الفقيه رحمه الله ان كان الاحتياج لعادات الناس في كل الصورتين الصب على البائع وهو
 الحق روية ايضا وان اشترى غلاما فلم يقبضه حتى ذهبه رجل او ربه وامر القبض فقبضه جاز لان هذه التصرفات
 تتعلق صحتها بالقبض فيصير الموهوب له والمشتري بايعا عنه في القبض البصر قابضا لنفسه وفيه ايضا ولو ان
 رجلين اشترى ارضا فاقسموا قبض القبض لم يجر في الثانية ولو اشترى غلاما وجازية فقال المشتري للمعلم
 تعال معي ادس فخطا على موهوب قبض ولو قال البائع للمشتري بعد البيع فلا يكون قبضا ولو قال اخذ به يكون

تحمية او يصل الى اخذه وفيها ايضا المشتري اذا احدث عيبا في البيع قبل القبض بضره ايضا وكذلك
البيع بذلك وفي الشئ رجل من عبد ارغيف فلم يقبل بضائه كل العبد ارغيف فقصص البائع
لنفس لان الطعام على البيع ما دام العبد في يد البائع وفيه ايضا واذا اشترى رجل غلاما فغيره بعينه فكل
البعض الشئ قبل القبض انتقض البيع في الشئ وبهذا المشتري العبد كجسه من النفس ان روي فيه ايضا رجل
بائع من الخالف درهم فلم يقبض حتى باع البائع من حشر ودفع اليه فمات في يده فالمشتري
الاول بالخيار ان يرفض البيع واسترد ثمنه ان كان دفع اليه وان سار امضى البيع ومن الشئ
ان في قيمته وكذا القيمة وفي الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والشئ على البائع نسي وان اختار
نقص معه فللبائع ان يبيع قيمته يوم دفعه وكذا في الهبة والعارية لانه انما صار له بعد نقصه ولو
اجره من رجل او اودعه اياه فمات في يده انتقض البيع ولا سبيل للمشتري على القبض وانما
بمكة استردا ونسب لودي لانه ان ضمنه رجوع على البائع فصار كانه نسي في يد البائع وفيه ايضا
رجل اشترى عبدا بالعت درهم فلم يقبض النسي حتى قبضه فغير اذن البائع فباعه من رجل ودفع اليه
ودفعه المشتري الا حشر من غير ان يتجهوا الى القاضي في ذلك ونفع النسي الى البائع فان سار
المشتري الا حشر جاز وفي التهذيب البائع اذا سلم المبيع لكن لا يمكن للمشتري قبضه الا بالرضا
فعل في ملك البائع لم يكن قبضا كما لو باع حنطة في سبيلها والقطن في القماش وسلم الفرس والسبل
لانه لا يتوصل الى المقصود والبالدق وانما تصرف في ملك الغير بخلاف النسي على الشجرة ان اجزءه
السبل على البيع واجزءه الجزاء على المشتري وفي الثانية ولو اشترى ثوبا وامر البائع بقبضه فلم
يقبضه حتى يخلصه النسي فان كان حين امره البائع بالقبض امكن ان يغيره بغيره ويقبضه من غير اقامه
التسليم والافلاذ في التجريد في باب السير ولو باع ثوبا في يده ووضعه قريبا من المشتري فان كان
في موضع لا يكون قابضا الا ان يقوم اليه فاشترى ان فهو من مال البائع لان القبض لم يتحقق
وان كان يصور قبضه من غير قيام فهو من مال المشتري لان التحلية مما بمنزلة القبض فتح التسليم
وفيه ايضا في باب السير رجل اشترى من رجل ثوبا ونقده النسي فقال البائع للمشتري اسك الثوب
وقد خلعتك وبني قبضه المشتري وهو في قبضه فاشترى النسي فقبضه النسي فقبضه من المشتري
لان التسليم قد صح قال الفقيه اقول محمد رحمه الله وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا كان

في البيع المشتري فملك من ثل البيع لان القبض لم يتم فيمنع ان يكون الفتي على هذه الرواية
 وفيه ايضا في باب السير ولبيع فرسا وفي الخطيرة وخطي بينه وبين الواس ففتح المشتري باب
 الخطيرة لباخره فهرب الفرس فالتبس على المشتري بقدر على اخذه ولم يقدر لانه امكنه القبض بالتحيط
 في الفتح لفتح فاذا لم يفعل كان القواست بقبضه وان فتح غير المشتري فان كان المشتري يتقدم
 اخذه بكمية منه فالتحلية بمنزلة التسليم وان كان لا يقدر على قبضه اذ وصل فلا يكون هذا منه قبضا
 وكذلك لو كان طيرا في بيت عظيم ولم يقدر الخروج الا بفتح فحى منه وبين البيت ففتح المشتري الباب
 فخرج الطير صار قابضا وان فتح غيره فان كان لا يقدر على اخذه ان اغلق الباب صار قابضا ولا
 التحية حرت فيما تقدم وفي الثانية البيع اذا اخلى من المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن من قبضه
 بغير المشتري قابضا للمبيع حتى لو ملك قبل ان يقبضه بهلك عليه وكذا الوضعي المشتري من البيع
 والنفس وفيها ايضا ولو قبض المشتري المبيع بغير اذن البيع قبل قبض النش فملك البيع ان يسترد
 وفيها ايضا وان خلى المشتري بين المبيع وبين البيع لا يصير البيع قابضا لم يقبضه وجمعا
 على ان التحلية في المبيع الحياز يكون قبضا وفي الفاسد وايتان والبيع انه قبض في الهبة العائدة
 كسبة الشئ الذي يحتمل القسمة لا يكون قبضا باتفاق الروايات واختلوا في الهبة الجارية ذكر
 الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يصير قابضا بالتحلية في قول ابو يوسف وذكر نفس الامة الجملوي
 رحمه الله لا يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا وفيها ايضا ولو باع ثمر على النخل وخطي بينه وبين المشتري صار
 المشتري قابضا ولو وبها على النخل وخطي بينه وبين الموهوب له لا يصير قابضا لانه في معنى الشئ الذي
 يحتمل القسمة وفي الثانية اذا اشترى حطبا فلما ذهب في الطريق غضب الحطب من البيع فباع على البيع
 لان على البيع تسليم المنزل المشتري ان كان البيع في المصروفية ايضا اذا اشترى ووطع حطبا
 البيع ان ياتي به الى منزل المشتري لان البعاء المعقود عليه الى منزل المشتري ووطعنا وفيه ايضا البيع ووطع
 الحطب الذين يحرق على التسليم الى منزله وفيه ايضا المشتري اذا احوال للبايع ان يحبس المبيع حتى
 يقبض النش ولو احوال البيع غير ما من غير ما به على المشتري حواله المقيدة بالنش لم يكن للبايع ان
 يحبس المبيع حتى يقبض النش من المحال عليه وكان للمشتري قبض المبيع وان لم يقبض المحال

وهو رواية عن محمد بن ربيعة عن أبيه عن غيره الباقين ولو حال الباع رجلا على المشتري النقص سقط
وفي النسخ رجل اشترى من آخر ثوبا فاخذ منه غير الثوب الذي اشتراه فضاء عنده ضمن قيمته لانه اخذ على وجه
الشر او ولو لعبت علامة القبض من قبلان الثوب الذي اشتراه منه فاخذ غير ذلك الثوب فضاء
على واحد منها فسلت الخدم الذين يفرق بين قبضة علامة بامره فقال قبضة عنده قبض العين
حقيقه وهو على سوم الشئ او كان مضمونا وعلامة رسول له وما ارسله لا يقبض ما اشترى فاذا
قبض غيره لم يكن بامره وقد قبضه باذن مالكه فلا يضمن ولم يكن هذا بامره مولاه فلم يكن مضمونا
حقه وفي الكسري باع من حسن صنعا مرافي هبت ولا يملك اخراجه الا بقلع الباب اجمعه
الباع تبليغ خارج البيت لان التليم واجب فيؤخذ به وفي المصنف باع ثوبا فولدت ولد
اقبل القبض فانصف الباع الولد ياخذ المشتري قبسط اللام ويسقط حصته الولد فيقسم الثمن على قدر
قيمة اللام يوم العقد وعلى قدر قيمة الولد يوم الاستهلاك فما اصاب الولد يسقط وما اصاب
اللام بقي وهذا لا يجمع ولا يفرق للمشتري عنده وعند غيره الجارية اذا كانت قيمة الزينة
يوم العقد ثمانية وقيمة الولد يوم الملام اربعة والثمن تسعة ثم يقول من القيمتين موافقة
اربع في اخذ ربع قيمة الثمة وربعين وربع قيمة الولد وربعها ويقسم الثمن بينهما انما يسقط
لث الثمن بالثلاث والولد وذلك ثلثه وربع ثلثان وهو ستة وانما قال فانصف الباع
لانه اذا ملك الجارية فلا يسقط شئ من الثمن وفي المنطوية في باب الخيفه رضي الله
سبعة مات ولم تسلم فكسبها لمشتريها فاعلم وفي المصنف مائة من اي في البيع الذي فيه
خيار تفصيل والوضع في اللام لانه في الزيادات كذلك لانه بنى عليها مسايل الوطى من
البيع والمشتري وذكر في الشرح عبدا واقمة الاصل فيه يعرف في الزيادات ان
المبيعة بالبيع البات قبل القبض ملك المشتري على كل حال عند ابي حنيفة رضي الله عنه
ليس للبايع فيه سبب الملك وعندهما موقوف ان نعم البيع فهو للمشتري وان انتقص
البيع يملك الباع قبل القبض بخيار الرؤية فهو للبايع وفي المنطوية في باب الخيفه رضي الله
وما على الباع عقد فاعلم في وطي باع ولم يسلم وفي المصنف باع جارية من ابن ان نعم
وطيها الباع قبل القبض اي قبض المشتري لم يملكه العقد بركات او شيئا عنهما

يسقط عنه حصه العشر من النسيء فيقسم النسيء على قيمه الجارية وعلى العشر اصاب العشر يسقط وما
يجب لو كانت قيمتها العشر مائة ليقسم النسيء احد عشر جزءا ويسقط عنهم النسيء حتى
بعضه جزءا من احد عشر جزءا من النسيء وان كانت كبر اعزده يقسم النسيء على قيمته النقصان
الذي حصل بسبب زوال البكارة ويسقط وما اصاب فيه الجارية يجب فلا ينظر الى قيمه
النقصان والعرفه في الاول في الاكثر لان الجمع متعدد لكون المضمون واحدا ثم يقسم النسيء
على الاكثر وعلى قيمه الجارية ما قصته فما اصاب الاكثر يسقط عن النسيء من النسيء وما لم يكن
لو كانت قيمه الجارية العشر والنقصان البكارة مائة والعشر مائة من النسيء يقسم النسيء
ما قصته وهي تسع مائة وعلى الاكثر وهو مائة فيصير احد عشر جزءا يسقط سهران ويجب الباقي
كذا في شرح الزيارات العقبى والفايضان وغيرهما رحمه الله وفي الهندس ولو اختلف في
قبض المبيع او بعضه فالقول للمشتري ولو اختلف في قبض النسيء او بعضه فالقول للبائع وفي النقصان
رجل اشترى دارا فطلب من البائع ان يكتب له صك على الشراء فابايع من ذلك لاخير
على ذلك لان المكتبة غير حرة على البائع وان كتب المشتري من ثل نفسه وامره بالاشهاد
واتبع البائع عن ذلك يوم بان يشهدنا هذين هو الحق لان المشتري محتج الى الاشهاد
لكنا يوم اذنا الى المشتري بشت هذين اليه يشهدنا على البائع اما لا يكلف بالخروج الى الشهود
وفي الترتيب من البائع ولو قال المشتري ان كذا كذا اطل من زيت وبعث مع
علائك ففعل ذلك فارتق في الطريق فهو من مال البائع وفي النسيء سئل ابو بكر رحمه الله عن رجل
باع شيئا فاجرة الناقه على البائع او على المشتري ان قال المشتري وراعي جدي ففعل البائع
يجي الى الناقه والراعي عليه وان قال وراعي غير متقده فهو للمشتري لان تسليم الراجح عليه وفي الحق
شرح المتفق اجرة الكيل والوزان على البائع لانه يجب ان لا يتسلم المقدره والتسليم على البائع
فيكون مؤتمنه عليه وفيه ايضا وان نذر الدليل على ثلث معاني احدها وجوب التسليم على البائع
وان في ان لا يتوسل الى التسليم الا به يجب كوجوبه وهو الكيل والوزان والثالث ان
النسيء يجب على المشتري لان النسيء له وللمتبع حكم الاصل فيلزم من هذه المعاني وجوب
اجرة الكيل ونحوه على البائع والوزان كالكيل وفي النقصان الاختلاف الروايات وفيه ايضا واجرة

وزن الثمن على المشتري لانه يحتاج في التسليم الى الوزن وعليه التسليم فكانت ميزته عليه
 وفي الهنداية قال واجزة الكيل ما قد الثمن على البائع اما الكيل فلا بد من التسليم وهو على البائع
 ومعنى هذا ان ذابح مكايلا وكذا اجرة الوزن والزرع والعدا وما النقد فالمدكور رواية ابن رستم
 من محمد بن حمزة العدلان النقد يكون بعد التسليم لا يرى انه بعد الوزن والبائع هو المحتج والي التميز
 ما تعلق به فقه من غيره او يورث العيب ليرده وفي رواية ابن سماعة عنه عن المشتري لانه يحتاج الى
 التسليم الجيد المقدر والجوده يعرف بالنقد كما يعرف النقد بالوزن فيكون عليه قال وحسب
 وزن الثمن على المشتري لانه يحتاج الى التسليم الثمن وبالوزن تحقيق التسليم وقد
 جنس هذه المسائل بالجوزية وما لا يجوز **باب** الربو ان في كسر الدقاليق وعليه القدر خمس
 فحرم الفضل والنسب وبها والنسب فقط باحداهما وصلا لبعدها وفي البيع اعلم بان العدة في
 تحريم الربو اني الكيل مع الجنس في جميع المكيدات والوزن مع الجنس في جميع الموزونات
 فاذا وجد احدهم التفاضل والنسب واذا عدا ماحل التفاضل والنسب واذا وجد احدهما وعدم الآخر
 حل التفاضل وحرم النسب وذلك مثل الخطبة بالنسيئة والدرهم بالدينار لقوله عليه السلام اذا اختلف
 الجنان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون على يده ولا ضرر فيه **باب** وفي التمدب ثم احدهما
 بمقي الربو النسب وعندها وعنده الطعام بجرم النسب ونحوه لو اسلم خبطة في شجرة ولم يفي رغبان
 لا يجوز اجماعا وعنده لوجود الموضعين وهو الكيل في الاول والوزن في الثاني وعنده لوجود الطعام
 وفي خلاصة المضرات في باب الربو فان قيل يسجل على ذكرتم في الاصل الدرهم والدينار
 في الموزونات كما تجد في الصفرة والعسل والنش والزعفران والعطش فان التسليم جائز بالاجماع في هذه
 الاشياء مع وجود احدي العطين وهو الوزن الجواب قيل له هذا هو القياس وانما غلظ
 عن ذلك حتى نال الحاجة الى ان في ذلك ولعموم البلوى فقلنا بعدتم الجواز لتضيق الامر
 على الناس وكل من ضاق امره مع حكمه فقلنا بالجواز بالاجماع المسلمين عليه من غير كره لان الوزن
 والدينار كل واحد منهما يوزن بالميزان وما ذكرتم من الموزونات يوزن بالقسطاس فان تنكر
 في الوزن من كل وجه يوجب الافتراق في الحكم وفي التمدب ثم ما هو جنس واحد وبها
 وجب ما سواها كالخطبة الجيدة مع الروبة وفي مختصر القدرى ولا يجوز بيع الجيد بالروبي فيما فيه الربو

والاشد مثل وفي التمدب ولو باج تحفته بجفتي ارز او قفاحه بفاحين يجوز عندنا فقد ان العلة
 وهو الفضل على الكيل وهذا القدر لا يمكن وعندنا لا يجوز لوجود العلة وهو الطعم والجنس في العلة
 قال يجوز مع البضطة بالبضتين والتمرة بالتمرتين والجوز بالجوزتين لانعدام المعيار فلا يتحقق الربو
 وان في رحمة الله تعالى فيه لوجود الطعم على امر وفي السرية التقابل بين طبع الطعام
 ليس شرط وفيها ايضا مع الكيل في الكيل اذا كان احدهما نقدا والاخر نسبة لا يجوز اذا
 تجانس وفي الهداية ولا يجوز مع الخطه بالذوق لا بالسويق لان النسبة باقية من وجه
 لانها من جنس الخطه والمعيار فيها الكيل لكن الكيل غير سوى بينهما وبين الخطه لاكتفاؤها
 فيه وتختلف حبات الخطه فلا يجوز وان كان كيدا كيل وفي التمدب ومع الخطه بالذوق
 المقابلة وغير المقابلة لا يجوز اتفاقا وفيه ايضا مع الدقيق بالسويق لا يجوز وان تساوى في
 الكيل وعندها يجوز وان تفاضلا كما في الرمن وفي الكبرى مع الخطه وزنا لا يجوز وان كان
 على السادة في الوزن لان الخطه كيلة فلا يجوز الاتماثل في الكيل ولم يوجد حتى لو علم انها متماثلة
 في الكيل يجوز وكذا مع الدقيق بالذوق وزنا لان الدقيق كيلي وفي خلاصة المصنف لم يجز
 الخطه بالخطه وما وزنا او الذيب بالذيب متماثل كيدا لا يجوز وان تعارفوا ذلك منهم
 الفصل على ما هو المعتاد وفي الرمن باوجود نفس رومنيت برزف ما اكرج كره خطه را
 مساوي بوزن ويا ذيب را ذيب متماثل بكيل بنش اكرجهم ينجين متعارف كره
 سبب توهم فضل وفي واقعات الطحاوي واجمعيان مع الخطه بالخطه وكل ما هو كليل
 البضات بنسبه وزنا لا يجوز بلا خلاف بين المتابع رحمهم الله وفي مختصر القندوري ولا يجوز مع
 الخبز بالخطه والدقيق متفاضلا في الكبرى مع الخطه بالخبز والخبز بالدقيق والدقيق بالخبز
 يجوز متفاضلا وبالا لان الخبز خرج من الدقيق عن حاله الكيل فصار وزنا وهذا اذا كانا
 نقديين فان كان احدهما نسبة والآخر نقدا جاز بالاتفاق وان كان على العكس عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز على اختلافهما في جواز السلم وزنا على الحق
 على قول أبي يوسف رحمه الله وفي التجريد من الرخيرة مع الخطه بالخبز ومع الدقيق به ومع الخبز
 به يجوز متساويا ومتفاضلا او اكانا نقدين وان كان احدهما نسبة والاخر نقدا فان كان الخبز نقدا

يجوز بالاتفاق وان كان الخبز نسبة عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يجوز وعند أبي يوسف
 رضي الله عنه يجوز بناء على اختلافهم في جوار السلم في الخبز وزنا فعند أبي حنيفة ومحمد رضي الله
 عنهما لا يجوز السلم في الخبز وزنا وعدد اللان الخبز يختلف بالعجين والنضج والخففة والنقل والمهصد
 مختلف واذا وقع التقادس لا يمكن تجوز السلم فيه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يجوزنا
 واختيار الشيخ رحمه الله للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله اذا انشأ نيرة الطير الى جهة الناس
 لم يمان في تحفة القدر في كل شئ نص رسول الله عليه سلم على تحريم التقادس كذا فهو
 مكس وان ترك الناس الكيس فيه مثل البر والتجر والتمر والماء وكل ما نص على تحريم التقادس
 وزنا يجوزون ابدام مثل الذئب والفصه وما لم ينص عليه فهو محمول على عادة الناس
 وفي التمدب ويجوز مع الرطب بالتمر اذا نشأ في الكيس وعندنا لا يجوز وان نشأ
 ابايع الرطب حار اذا نشأ في الكيس وعندنا في رحمه الله لا يجوز وان نشأ في
 السراحيه مع القطن المذوق الذي فيه حب لا يجوز الا مثلا مثل وفيه مع النخل البصر متفلا
 لا يجوز وفي التمدب عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز التقادس في الماء لانه ليس بكيس ولا
 مؤذن وفي المصنف في باب فتاوى العالم الرباني ولو اشترى ثاة حية بثاة مذبذبة
 غير مسلوخة يجوز اتقا وفي السراحيه اذا نشأ ثاة بثاتين وبغير ابي حنيفة جاز وفي تحفة
 ويجوز مع اللحم بالجبوان من جنسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وفي السراحيه يجوز مع
 اللحامات المختلفة بعضها ببعض متفلا ومراوده ثم الا بل والبقر والغنم فالبقرة والجواشيس
 واحد وكذا المعز والضأن وكذا اللوايح مع النجى وكذا البان البقر والغنم وفي التمدب اللوم
 معبرة باصولها والبقر والجواشيس جنس واحد وكذا الغنم ضأنها ومفرا في التبريد يباع لمن
 الغنم طين البقرة متفلا يجوز وفيه الضأن والاطوم الطير وما لا يؤذن من اللحامات كالصيد
 والسمك فلا بأس بان ساع واحد عابا لاخر متفلا وما كان منه يؤذن فلا خير الا مثلا
 بمثل لانه يحتاج في المؤزونية وفي التمدب وعن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز مع لحم
 الطيور بعضها ببعض متفلا وان كان نوعا واحدا لانه لا يؤذن عادة وفيه ايضا في كتاب
 البيوع ولو باع الروس بالردس يجوز عندنا لانه لا تكال ولا تؤذن وعنده لا يجوز اذا وجد

الفصل في الزني رويت مع زنيون بروغن زيت دج كجيد بروغن في متساوي تاكرشيه
 روغن موجوده در زنيون است و در كجيدت زيادت پس اين روغن موجود فعل
 روغن شود كه در زنيون است و ان زيادت روغن بهجا به كجيدده اين فاضل رويون
 و اين جايست كه مقدار روغن كه در زنيون كجيدت معلوم است و اگر معلوم نيت پس
 روغن بهج سبب احتمال رويون است به دروي تصديق هم برين قياس است
 جوز بروغن دي و فيه البضا و زنيون نام درخت است و باره بر اين زنيون كويند زنيون
 است و في مختصر القدر و ري و لار بواين المولى عبد و لابين السهم و الحربي في الهداية
 و لار بواين السهم و الحربي في دار الحرب خلافا لابي يوسف و ان في رحمه الله تعالى
 بالساقه منهم في دارنا قول علي السلام لار بواين السهم و الحربي في دار الحرب و لان السهم
 مساح في دارم فاي طريق اخذه السهم اخذ لاما اذا لم يكن فيه عذر بخلاف المستامن
 منهم لان مالهم مخطور بعقد الامان و في خزائن الفقهاء اربع لار بواينهم من المولى و العبد و المولى
 و المولى و بين السهم و الحربي في دار الحرب فتمت حصل البيع من هؤلاء و ربما برهمين نقد
 او شيئا جاز و في المنظومه في باب ايجته رضى الدعوى و لا يضر مومن استامن ربوايع
 الذي هناك يوسن و في شرح العداي قال اذا اجاب السهم المستامن في دار الحرب بين
 السهم السهم هناك بهج درهم برهمين او روي او قمار فاخذ السهم المستامن من ذلك حل له
 و قال لا يحل له **باب السهم في الهداية السهم عقد مستروح بالكتاب هو ائنه**
 الهدايت و قد قال ابن عباس رضى الدعوى السهم ان الله تعالى اجل السلف المضمون و
 انزل فيها اطول اية في كتابه و قالوا لعل يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم بدس الى اجل الالبته
 و بالسته و هي روي عن النبي عليه السلام انه من البيع ليس عند الانسان و حرض
 في السهم و القياس و ان كان ما به و لكن تركناه بما رويناه وجه القياس انه به المعلوم البيع
 هو السهم فيه و فيها البضا و هو جاز في المكيلات و الموزونات لقوله عليه السلام من اسلم منكم
 نسيم في كيل معلوم و وزن معلوم الى اجل معلوم و المراد بالموزونات غير الدرهم و الدينار
 لانها اثنان و السهم فيه لابد ان يكون ثمنه فلا يصح السهم فيها و في مختصر القدر و ري السهم

بج

جائز في الكليات والموزونات والمعدونات التي لا يتقادت فيها كالجوز والبعض وفي الجوز
ولا يجوز السهم في الحيوان ولا في اطرافه ولا في الجلود ولا في الخطب ترنا ولا في الرطبة جزا
وفي التندب وفي الحيوان لا يجوز لان المقصود من الحيوان معانيها لا عينها فلا يمكن ضبطها
سنة فانه يختلف بدرجة وضغاره خلا فالت في رحمة الله وفي النفع ولا يجوز السهم في الحراف
الحيوان كالرؤس والاكراع ولا في الجلود ولا في الخطب ترنا ولا في الرطبة جزا ولا في الجوز
السراجية وفي القصب والخطب احمالا او ترنا لا يجوز وفي المحيط او قار او جوز السهم في النوم والصيل
كليا لانه اذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في نحره وجعلها من العدييات المتقادة وفي القصب والسهم
في البؤيان يجوز عند ذكره في السنة السراجية رحمه الله وفي سره وفي النفع ولا يجوز السهم
الطواهر والحرز للمبيد في تحضر القدر في ولا يجوز بكيل رجل بعينه ولا في طعام قربة بعينها ولا في
رجل بعينه ولا في تحفة بعينه ولو اسلم بكيل رجل بعينه وهو يملكها ليس بالجوز وفي
ولا يجوز السهم بانيه وهم الاقطاع وفي السراجية ولو اسلم في حظه ولا في عظيمه كعراق وخراسان
وخراسان جزا وفي التندب والاصل اقل شهر وقيل عشرة ايام وقيل ثمانية ايام وقيل اكثر من
نصف يوم وغذات في رحمة الله الاصل ليس بشرط في السراجية وفي مدة الاصل ما يمكن
تحصيل مثل السهم فيه هو المخرور في خلاصة المضرات وعن محمد رحمه الله قدر اناه بالشرع عدا
وعليه الفتوى وفيه انه الفقه ثمة اشياء يصح السهم فيها من الكليل والموزون والمزدوج وهو التندب
وفيها ايضا السهم بقتلها بمؤذنه راس المال وقبضه في المجلس معونة الكليل وموت السهم
فيه وكون السهم فيه موجودا من وقت العقد لا وقت محله والاصل بهان مكان الايفاء
اذا كان له حمل وموتة وفي تحضر القدر في والخاصة ولا يصح السهم عند اخففة رحمه الله في
مع شرط ان ذكر في العقد المجلس والنوع والمصلحة والمقدار والاصل وموتة مقدار راس المال
اذا كان راس المال يكس بموتة بعينه بهان المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له حمل وموتة
قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله بموتة مقدار راس المال ليس بشرط ان يكون معين وكذلك
بيان مكان الايفاء ولكنه يسلم في موضع العقد وفي التندب يجوز السهم بعينه شرطا على اخففة
رحمة الله بقتل السهم فيه ثمة في راس المال السهم فيه اعلام المجلس كالنوع والنوع كل الشر

الباقى والصفة كالجيد والردى والمقدار كالعقير والاحبل كالشهر ومكان الايفاء فيما له حمل وموته و
 كونه موجودا من وقت العقد الى حين محله ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة
 فوجدهم يسلفون في ثمار السنة فقال عليه السلام ارايتم لوضع الدقث ثمارا حركتم ثم لم تسحق
 احدكم مال اخيه لم لا تسلفوا في الثمار واما في راس المال اعلام الجنس والعقد من كيل او ثوبان
 او عدد من متقارب والتسليم قبل الافتراق وعند غائبة حتى لا يشترط اعلام قدر راس
 المال اذا كان غنيا ولو كان ثوبا لا يشترط اعلام زرعه اتفاقا ولا يشترط بيان مكان الايفاء و
 متعين مكان العقد للايفاء وفي بيع العين متعين مكان العين فيما له حمل وموته وعند ما كان
 العقد وهو رواية عنه وليس له حمل وموته يسلم حيث شاء وفي القرائن ان من المغي ولا يجوز السلم
 في الحظيرة الحديثة لانها اليوم مقطوعة عن ايدي الناس وفي مختصر القدوري ولا يجوز السلم حتى يكون
 المسلم فيه موجودا من حين المحل لا وقت التسليم وفي الخلاصة والقاب السلم في المنقطع ظل
 عندنا وحده ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت وفي مختصر القدوري ولا يجوز السلم
 حتى يقبض راس المال قبل ان يبارقه وفي الخلاصة من النوازل رجل اسلم ثوبه وراهم في
 عشرة اقفه خطه ولم يكن الدراهم عنده فدخل بيته فخرج الدراهم ان دخل حيث يراه المسلم الى اهل
 السلم وان توارى عنه بطل وفي التجريد المتعارفان او المتعاقدان عقد السلم اذا سارا
 او كتب قبل القبض جازا لم يتفرقا لان القبض قبل الافتراق شرط فلو ناما او نام احداهما فذا
 وجهين اما ان ناما حالين او مضطجعين ففي الوجه الاول ليس بفرقة لانه لا يمكن التجريد عنه
 وفي الوجه الثاني فرقة لانه يمكن وفيه ايضا رجل له على رجل مائة درهم فاسلم اليه تلك المائة وعشرة
 وناير في كخطه فاسلم فاسد عنه الى بخسفة رضى الدعته اما الحصة الدراهم فظاهر والاحصنة
 الدنانير فلان حصة الدنانير من الكرم مجبولة وعندنا لا يجوز في الدراهم لان المفسد وجد في البعض
 فيقصر الف وعليه ذلك لو اسلم المائة التي عليه ومائة اخرى من غير جنس تلك الدراهم وان كانت
 من جنس المادى جاز في النصف بالاجماع لان حصة العين من الكرم معلوم لان الكرم يقسم عليها
 على السواء لعدم التفاوت منها وفي السراية اذا اسلم ما بقي درهم في كخطه مائة منها نقد ومائة
 منها نسيئة فاسلم في الكل فاسد وفي التهذيب اذا قبض المسلم اليه بعض راس المال وافتراق

والشئ

الصحة

جاز بقدره وبطل في الباقي وفيه ايضا ولو اسلم الى رجل وينا عليه في حظه ان قبض الدين بقدره
 انقض من عبثه جاز والافلا ولا اسلم بدين على ثالث لم يجز وان قبض فبقدره وفيه ايضا ولو
 اسلم في جنين مختلفين لا يجوز حتى يبين راس كل واحد منهما وعندهما يجوز وان لم يبين وفي
 المحيط واذا عقد الوكيل السهم ثم امر الموكل باء راس المال فذهب الوكيل فبطل السهم و
 كذلك لو كان الذي عليه سهم وكل رجل يقبض راس المال فذهب عن المجلس قبل ان يقبض
 وكبد راس مال بطل السهم لان الشرط قبض راس المال قبل افتراق المتعاقدين عن مجلس العقد
 ولم يوجد وفيه ايضا وان اختلف الوكيل ان شاء ضمنه وان شاء ضمن السهم اليه وفي خلاصة
 المصنفات من الزخيرة ولا يجوز السهم في العلم وان كان مخلوقا العظم وهو المصحح وفي التندب
 ما في العلم لا يجوز لان السهم لا يجوز الا بوجوده او العلم يختلف باختلاف الاوقات سيما ونهر لا عند
 المحل ولا يعرف وجوه ما ذكرنا وعندهما لا يجوز الا ان يبين مكانا معلوما لان بالبيان يقبل العلم
 وفي العلم المستروح عظمه روايتان عن الاخيه رحمه الله وفي الشحم والالبنة يجوز اتفاقا وفي الخلاصة
 ولا يجوز السهم في العلم عند الاخييه رضي الله عنه وان هب موصفا معلوما وفي منسوخ العظم روايتان
 وعندهما يجوز السهم في العلم والمسئلة معروفة الجسد يجوز السهم فيه بالاجماع بان يرجع الى القاضي حتى
 يقضي بصحة ولا سهل ان يكما رجلا حتى يحكم فيه وفي المصنف والغنوي في هذه المسئلة على قولهما وفي
 القدر الخواني من فناء المغنة ولا يخبر في السهم في شئ من الطيور ولا في الجوهر لان احادها مختلفة في
 المالة فكانت عدده متفاوتة وفيه ايضا من البيناه ولو اسلم في السمك الصغار باكثر
 والوزن فالصحيح من التندب ان يبيع وفي الكبار روايتان في رواية لا يجوز وهو قول ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله وفي رواية يجوز كما في الصغار ولا فرق بين المالح والطري ذكره في شرح الكفر في رحمة
 الله عليه وفي التندب غيره في السمك الصغار يجوز عند الاخييه رضي الله عنه وفي الكبار روايتان
 وعندهما لا يجوز وفي مختصر القدر وري يجوز السهم في الثياب اذا هب طولها وعرضها ورفعة معلومة
 وفي التندب ثم السهم يجوز في كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره كالكميل في الموزون وكل
 ثوب وبساط وبواري يمكن ضبط وقدره بالوزن او بالوزن كالحرير وفي خزائن الفقه ويجوز السهم
 في جميع ما يمكن ضبطه كالخطة والشعر والنباب والنعل والخشب والخبز والقهقير والسمن واللبن

والجبن والبصل والبعض في قول السيف وغيره وفيها الصنعة عشرة شربا لايحسم في الموزون والكيل في الكيل وفي الحيوان والركوس والاكابر واللالا في الجواهر والقول في النجوم
 الرطبة وفي الرطبة في غريزية والمان والسفرجل والبطيخ والعشاء في غير زمانه وما شابه ذلك
 في الطحاة والجود وكلها عدد او الحطب جونا والرطبة جزا اجمع بالاكيل ضبطه وفيها يقل
 وينقطع ابدى الكس ولا يحسم السهم فيما بعد الا في الجوز والبعض وفي التمدب ولو اسلم في
 غير المنقطع ولم يقبضه حتى انقطع فرب السهم ان يقبض ويأخذ راسه له ويتغير اذراكه وفي المحيط
 اذا اسلم شعرا في مسعر شعرا كان ينقص ذلك السهم ولا يصير شعرا لا يجوز لانه في شعرا الا يري انه
 يعود شعرا وفيه ايضا من المشق اذا اسلم صوفيا في لبد او شعرا في مسعر او شعرا في ثوب خرا لا يجوز
 ولم يقبض ولو اسلم شعرا في ثوب حازر وعلل فقال لان اللبد ينقص فيجود صوفيا وكذلك الشعر
 والمسح والتوب لا ينقص فيجود شعرا وفي فخر القديري ولا بأس بان يسلم اللبن في اللبن والاسم
 لبنا معلوما وفي المحيط وعن ابو يوسف رحمه الله لا بأس بان يسلم اللبن في اللبن وفيه ايضا السهم
 في الكافور وزنا لانه ذكر الصدر السبيدي واقعته وفي التمدب السهم في الكافور يجوز عدو
 عدوى كالبعض والجوز وكذا استفاض الكافور عدو وفي الكبرى ولا يجوز اسلم الخبز في الخطة
 والديق وعندها يجوز وعليه الفتوى وفي خلاصة المضرات من الخفاصة واما السهم في الخبز فافتى
 اليوم انه يجوز وزنا وعدو الخبز كمن يحيط وقت القبض حتى يقبض السهم كذا يصير شيئا
 باسم فيه يعني اذا سمي خبز الخطة لا يقبض خبز الشعير وعلى هذا اسم الخطة في الخبز وعليه الفتوى وفي
 الكبرى السهم في الخبز وزنا اذا تاتي بانه البطيخ وهو الخبز ركذا في اللغنية وفي القرائن في اللغنية
 ولو اسلم في الخطة وزنا وروي الحسن عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه لا يجوز وروي الطحاوي رحمه الله
 عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه يجوز وعليه الفتوى لمكان التعامل والتعارف وفي المحيط اذا ستم في غير خطة
 في ثوب شعير لا يجوز لوجود الكيل في الثمنين وكذا لو اسلم الدرهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في
 ثمنين قال في الاصل في جنس هذه المسائل موقوفة على الحرمة في ربو النقد وربو النصف فيقول ربو النقد
 بحرمة بوضفين وهو القدر الجنس وربو النصف بحرمة ما جرد وصفه على النقد وهو الجنس او الكيل وقدر
 نحوه في باب الربو وفي اللغنية واذا اسلم في الخبز في غير ما معلوما في طول وعرضه واحد ومكانه النك

يؤفيه فيه فهو جاز لانه جاز معلوم كالنياب وفي التندب شرط الخيار في التندب معذله ولو سقط
في المجلس فقلب جاز اخلافا لفرق وفيه ايضا ولو اشترى غيره اى بعد عقد السلم في السلم فيه لا يجوز
وفي تحقير القدوري لا يجوز التصرف في راس المال والسلم فيه قبل القبض وفي السلم فيه لا يجوز
بالكفا له بالسلم فيه وفي التندب ولو كلف برأس المال رجل او اجاب بغيره ان يسلم في مجلس القصد
السلم فيه راس السلم اذا اخذ الراس بالسلم فيه وملك في يده صار متوفيا بقدر قيمته وفي الفضول
فوائد حسب الخط اذا اخذ السلم بالسلم فيه راسا وملك الراس صار راس السلم متوفيا ولو
تفاسخ العقد سلم ولم يقبض الراس حتى يملك الراس في يده السلم فانه يملك بالبطاع فليست
رأس السلم ان يرد طعنه مثل طعنه وياخذ راس المال لان حقه راس المال فيخرج السلم وفي السلم
ولو اخذ السلم اليه برأس المال فان ملك في يده قبل التقبيل لم يسلم وان لم يملك حتى يفرقا
بطل السلم فبعد ذلك لو ملك ملك برأس المال يجب عليه ولو اسلم المال فخراته الفقه خمسة اشياء
بجوز السلم الوكالة والحوالة والكفالة والاقالة والرس وفيها ايضا خمسة اشياء لا يجوز في السلم
والتولية وبعده قبل القبض والاعتين عن راس المال بعد الاقالة وفي التندب ولو كان ملك
المال عينيا فاستحق او وجده عليه فزاد بطل القصد وفيه ايضا اختلفت السلم والسلم اليه في احد بعدي
السلم جنب او قدرا او صنعتة تجال فان دبره او ان ولو اختلفا في مكان الاثنا والاثنا لكان لان
اختلف لم يقع في المعقود عليه فصار كالحائض في البراءة عن العيب والقول للمطلوب وعندهما
تجال فان كان الحائض في المعقود عليه وفي الخيار لاثنا لكان اجماعا وفي النظم في باب الخفية
وفي مكان الدفع فيها اختلفا كيف المطلوب ولم يخلص وفي الخلاص قال اذا اختلفت السلم والسلم
اليه في مكان الاثنا فاقول قول المطلوب والسبب في طلب الطالب لاثنا لكان وقال لا يجوز
وفي التندب قال السلم اليه شرط طعنه ما روي وقال السلم ما شرطه ثانيا فاقول السلم اليه ولو
اختلفا في مقدار الاصل فاقول للطالب عند فرقة تجال فان وفيه ايضا ولو اختلفا في مسمى الحال
بعد الاتفاق به شرطه فاقول للمطلوب ولو اقاما البينة ايضا يقبل بنية المطلوب لانه بنية
فيه ايضا ولو اختلفا في راس المال وقال السلم وبناني كحظته وقال السلم اية عشرة درهم في
حظته واقاما البينة يقضى السلم واحد وهو يقول السلم اليه وعند محمد حجة الله يقضى السلم

برئاً و سلم لعشره درهم وفيه ايضا ولو اعطاه اجماعاً سلم فيه بحر على قبوله فان زجره الله
 ولو اعطاه رد و يرضى به جاز وفي المحيط يجب ان يعلم ان الاستقطاع جاز في كل ما جرى التعامل
 فيه كالقنطرة والحنف والا وفي المتخذ من الصفر والفضة ما شبه ذلك استثناء ولا يجوز فيها
 لم كالتعامل فيه كالشباب ما شبهها والقياس ان لا يجوز الاستقطاع اصلاً ولا به اخذ في رد
 رحمه الله وفي المصنف وصورة الاستقطاع ان يقول للمزارع اخذ في فحاش جلدك كذلك اني اخذته
 وفي المنظومة في باب اني خيفه رضي الله عنه لو اقبل استقطاعه فهو سلم بشرطه كل ما بشرطه
 في شرح العداي قال لا يصح بالاجل ما يفتق استقطاعه في كثر الدقائق ووجه السلم والاستقطاع
 في خوف وطست وقته وله الخي اذا اراد للصانع بيعه قبل ان يراه وهو سلم
 الاستبراء في السر حجة سبب وجوب الاستبراء استحداث تلك الوطى بكلمة العيس من جهة
 الغريبي وجعل كان وفي التمهيد قال ومن اشترى جارية فانه لا يملكها ولا يملكها ولا يقدر
 ولا ينظر الى زواجها بشهوة حتى يفتقها والاصل فيه قوله عليه السلام في سبأ او طمس ال
 لاوطاء والمبا إلى حتى يضعين حملهن ولا يجب الى حتى يستبرأ بحضة افاد وجوب الاستبراء على
 المولى وفي الجبرية جارية بكر او ثيب من امرأة او صغيرة عليه الاستبراء بحضة او شهر ان كان
 صغيراً او ثيباً لا يطأ ما كان المشتري حق الفسخ وهذا لم يعلم المشتري بالغصب اذا علم وجوب
 ان لا يكون له حق كمن اشترى المهر من اول مستاجر ان كان لا يعلم بذلك كان له ان
 ش رفعه وان شاء رخص الى وقت فكذلك الرمس والقضارة مدة الاجارة دروي عن الجوف
 رحمه الله انه لا يكون له حق الفسخ في ذلك يخرج رحمه الله اخذوا بهذه الرواية وهذا اذا علم المشتري
 وقت البيع بالغصب فيه ايضا المعصوب منه اذا باع المعصوب من غير الغصب فان كان
 الغاصب عاجداً يدعي انه له ولم يكن للمعصوب منه هبة لا يجوز بيعه وان كانت له هبة يجوز
 وفيه ايضا وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المعصوب من غير الغصب الا ان يكون الغاصب مقراً
 بالغصب او يكون للمعصوب هبة وفيه ايضا في الفضل السادس والعشرين من كتاب
 القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله رجل غصب عبداً و باعه من اخيه في المعصوب منه
 اجاز البيع روى عن ابي يوسف رحمه الله ان كان منه كلاً ما يارى فاجاز المعصوب

وأجاز المصنوع روى عن أبي يوسف رحمه الله أن كان يحنه كلاً ما حنه البيع قال محمد بن
 المدائني جاز قال أبو يوسف رحمه الله إذا علم أنه في الأحياء فامضاه جاز وإن لم يعلم
 هو أو ميت فامضاه لم يخبر بهذا قوله الأصم وفيه الضابط ولو أبق العبد المصنوع من الغائب
 فباع المولى من الغائب بعد الأباق قال صاحب المحيط رحمه الله يجوز ولا يحتاج إلى قبض جديد بل
 قبض العصب يوجب قبض الشراء وقال القاضي الإمام في الدين رحمه الله لا يجوز لأنه ليس بقبض
 ومكذاً ذكر صاحب المداينة في نوادره وذكر في فتاوى الإمام طهير الدين رحمه الله عصب
 فباعه من غيره ثم أبق العبد من المشتري ثم أجاز المالك البيع جاز عند أبي يوسف رحمه الله
 خلافاً لزمير وفيه الضابط في فصل تصرفات الفضولي ولو باع المشتري من الغائب ثم أجاز
 المالك البيع لا يفتقح المشتري بها خلافاً وفيه الضابط لو باع عبد غيره بغيره ثم اشتراه
 من مولاه أو ورثته ثم أقام البائع حقه على شراؤه أو ورثته بعد بيعه قال محمد رحمه الله قبل الفسخ وبطل
 البيع الأول وذكر في باب المصفاة من مخرج الطحاوي من باع ملك غيره ثم اشتراه بملكه
 إلى المشتري لم يخبر ويكون باطلاً فاشترى أو أجاز إذا تقدم سبب ملكه على غيره حتى إن الغائب
 أو أباغ المصنوع ثم ضمن المالك جاز بغيره ولو اشتراه الغائب من المالك أو ورثته المالك
 أو ورثته من المالك لا يفتقح بغيره قبل ذلك لأن العصب سبب الملك عند الضمان ليس
 البيع أو الهبة أو الارتفاق في السبب هو البيع أو الهبة أو الارتفاق ما خلا عن البيع أو
 في بعض الفتاوى من غصب عبد فباعه فإن ضمن المالك قيمة يوم الغصب جاز بغيره
 وإن ضمنه قيمة يوم البيع لم يفتقح بغيره وفيه الضابط لو غصب رجل عبد فباعه ثم جاز صاحبه فإن
 ضمن الغائب قيمة يوم الغصب جاز البيع وإن ضمنه قيمة يوم الدفع لم يفتقح البيع لأن الغائب
 إنما يملكه يوم الدفع فلم يملكه وفيه الضابط لو غصب عبد أو باعه من إنسان ثم المشتري بملكه
 آخر ثم إن المالك ضمن الغائب فإنه يفتقح البيع الأول وبطل بيع المشتري لأن ملك
 الأول باق وملك الثاني موقوف وقال بعضهم يفتقح البيع الثاني وإن لم يملكه لأنه ضمن
 الغائب حداً مطلقاً من وقت الغصب فصارت ملكاً له ثم لم يفتقح الكل وفيه التعذيب
 غصب عبد أو باعه فافتقح المشتري ثم أجاز المالك البيع نقد الحق خلافاً لمحمد رحمه الله

الفصول رجل غصب عبدا وابعده من نفسه وملكه اليه ثم ان الغاصب صالح المولى
العبد على شئ روى ابن عطاء محمد رحمه الله انه اذا صالح على درهم او دينار كان ذلك
بمنزلة البيع من الغاصب ففزع الغاصب وان صالح على شئ من الموضع كان ذلك
بمنزلة البيع من الغاصب فيبطل بيع الغاصب مكذا ذكره فتاوى القاضي الامام في الدلائل
رحمه الله وفيه ايضا وذكر في المبسوط اذا اشترى جارية موصوطة وهو يعلم ان البيع غاصب
فاستولده كان الولد رقيقا لانعدام الغرور حيث كان عالما بحقيقة المال ولكن يرجع اليه
على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع على البايع بالنقص عند الاستحقاق وفي شرح الطحاوي
ومن اشترى جارية فاستولدها فاستحق كان للمشتري لان ما اخذها لانه عين له وفيه ايضا
ويأخذ منه قيمة الولد ولا سبيل له على الولد لان مولد المغرور وولد المغرور حرج بالقيمة بالانفاق
من الصيانة رضي الله عنهم في الثانية واذا طلب المشتري من البايع ان يكتب له صك
لشراؤه الى البايع ذلك لم يجز عليه لئلا يكتب من مال نفسه صكا وان كتب
بمال نفسه صكا وطلب من البايع ان يخرج الى الشهود يشهد بهم لا يجب البايع على ان يخرج
فان جاء المشتري يشهد الى البايع وطلب من ان يشهد بهم كجبر على بيعه عنه فان المشتري
يرفع الامر الى القاضي فان اقر البايع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له سجلا وشهدا يشهد
على ذلك فان طلب المشتري من البايع الصك القديم فلم يعطه لا يجز عليه فان احتاط
بكتب من صك البايع لنفسه صكاً مثل ذلك ونسبت فيه اسمي الشهود الذين بذلوا خطهم
في الصك القديم حتى لو جاء البايع الاول بما وجد البيع او جاء وارثه واردا ان يأخذ البيع من يد
المشتري لم يرد المشتري شهود البيع فيشهدهم ورفع الخصومة فان كان الشهود الصك القديم بين
او غنه لم يكتب بها وتم وبأمرهم بالماشدا وعلى ذلك ثبت ما وتم فان الاشهاد على الشهود من غير
عذر بالاشهاد جاز وان الى البايع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في مشدانه
يجز عليه وفيه ايضا حكى ان رجل اشترى ضيعة ثم غصبها البايع وجحد البيع وكان صك البيع بوجه
عند رجل او عند رجل غير المشتري فجاء المشتري الى شهود البيع وطلب منهم الشهادة على البيع
فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا في المشتري الى الذي في هذه الصك وطلب من الصك

فابى المودع ان يدفع اليه وقال اودعني غيرك فلما دفع اليك فحضر المشتري فرجع الى ائمة زمانه
 فاختلوا فيه قال بعضهم بحكم المودع على دفع الصك اليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا حكم
 لانه اودع غيرهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يوم المودع ان يوض الصك على الشهود حتى يرد خطه
 ولا يدفع الى المشتري فاحذر العلماء بقوله لان فيه صيانة لحق المشتري من غير ان يتصرف به
 وكذا المشتري اذا اطلب من البائع ان يوض الصك القديم ليكسب من ذلك مكاوفا وكذا
 اشترى لانه الصغير خادما او ثوبا لايخرج عليه لان يشهد انه اشتراه ليرجع لانه مستطوع عادة وان لم
 ينقد الثمن حتى مات ولم يشهد انه اشتراه ليرجع لو خذ من ثلثه لانه دين بالارجح اليه بقبولته وفي الفصول
 في الفضل الثالث والعشرين في وصايا المنتقة اذا اشترى الاب للصغير ثوبا ونقد الثمن من ثلثه يوجب
 ان يرجع به ولم يشهد على ذلك لم يعرض القاضي بالرجوع ووسع فيه ما بين الدعا الى ان يرجع به
 فيها ايضا رجل له ابن صغير اشترى له ثوبا او طعاما وشهد انه اشترى له ثوبا او طعاما ليرجع عليه
 ان لم يكن له مال لايخرج عليه لانه يحضر على طهره وكسوته وان اشترى له عبدا او دارا او ابنة او شيئا كبيرا
 عليه ولو اشهد ان يرجع عليه هو اكل له لم يكن وان لم يشهد لايخرج عليه وفيه ايضا
 الفصل الثالث والعشرين في قاي وشيد الدين رحمه الله عليه رجل اشترى دارا لابن ابنه من
 مال نفسه حال قيام ابنته وشهد على ذلك للصغير ثوبا لانه ليس عليه في هذه الحالة اجبي قبضه
 واوقات تكون تركته وفيه ايضا في الفضل الثالث والعشرين ولو اشترى الام صغيره لولدها الصغير
 بالمال على ان يرجع بالثمن على الولد جازا حتى لا يكون الام متزينا لنفسها لانه لا يمكن الشراء
 لولده الصغير ثم يصير به من لولده لانه صله ثم ليس ان يمنع الصغيره عن ولده وفيه ايضا
 الفصل الثالث والعشرين في وصايا في موضع اخر ولو ادعى الابن بعد البلوغ ان والديه باع
 منك في حال صغيري بعين جاش وان كانت قيمة يوم باع مائة فقد باع منك خمسين فحق للمشتري
 وروى علي ملكي وقال المدعي لابل كانت قيمة خمسين فانه يحكم الحال اذا لم يكن المدة مدة تبديل فيها
 الاسعار وان كانت المدة مدة تبديل فيها الاسعار فالقول قول المشتري وان اقامه فثبت الزيادة
 الاولى في النسخ وسيل ابو القاسم عن امرأة لها جاريتة قامت زوجها ان يبيعها واشترى لها اخي
 ثم قال لها بعد ذلك يا امي انما اشتريت لنفسه فحملت ثمن جاريتك وبنيت علي نفسي فان نقد لها ثمن

الجارية فهي لها ولا يصدق انه اشتراه لنفسه في الفصول ذكر في موضع الخط رجل له على اخر فلو سبها
 بشهوة ولا ينظر الى فرجها بشهوة ولو وضعت حملها سقط الاستبراء الا في حق الجمع فانه لا يملكها
 النفس في البناج وان كانت الجارية حاملا استبراء حتى تضع حملها واذا وضعت حملها جارية في
 نفسها ما سوى الوطى وقال بعضهم لا تحرم الدوائى اصلا وفيه ايضا الاستبراء حتى يوجب فالحق ان
 يستبرى المولى جارية التي لطا ما بعد وطئه اياها اذا اراد ان يسهل وكذا اذا اراد ان يزوجه ويسته
 او مدبرة او ام ولد وما الواجب اذ ملك جارية كاملة تستبرأ او مائة او صدقة او ميراث او قدرا
 بديل خلع ويمن كل له بالتحا فانه يجب عليه ان يستبرأ بها حتى تستبرأ ان كانت اليه او صنفه
 سواء ملكها من امرأة او صبي وهي بكر او ثيب وعن ابو يوسف رحمه الله اذا كانت بكر او طيبها
 بشهوة وفي التهذيب ملك جارية تستبرأ او غيره بكر او ثيب لا يحل وطئها او مقدماتها حتى تستبرأ بحضنة
 سواء اشتراه من رجل او امرأة وعند ابو يوسف رحمه الله اذا احاط علم المشتري انها بكر لم يوطأ ولم
 يجب الاستبراء وفي الفوائد اگر مسلمانی کنیزی خریدار خجی دیار محبوب و باز غنیمت و یا خود کنیز بکشت
 و یا از زنی خرید که تصور ندارد بر قول ابی یوسف رحمه الله استبراء واجب نشود بر قول اخيه محمد
 رضي الله عنه استبراء واجب نشود في السراجه استبراء بايع مستحب لا واجب وفي الهداية ويجب على
 المشتري لا على البائع لان العلم بالحقيقة ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد به دون البائع وفي
 كفاية السعي الاستبراء على المشتري واجب وعلى البائع مستحب وفي التهذيب ولو لم يخلص بعد لا يطأ
 حتى يعلم انها ليست بحامل واقله سنة شهرة وقال محمد رحمه الله اربعة شهرة وشهر فرج وقال شهران
 وخمسة ايام وقال زفر رحمه الله سنتان وفي السراجه ولو قبضها وهي حائض لا يجنب تنكك
 الحضنة وفي التهذيب ولو حاضت قبل القبض لا يكون محسوبا خلافا لابن يوسف رحمه الله ولو وضعت
 حملها قبل القبض لا يجنب كذا في كفاية السعي وفي السراجه اذا حاضت في البائع قبل قبض المشتري
 لم يجنب تنكك الحضنة وفيه ايضا ولو تقايلا قبل التسليم الى المشتري لا يجب الاستبراء ولو تقايلا
 بعد التسليم يجب ولو ردت الجارية على البائع نجسا شرط لا يجب الاستبراء سواء كان البائع يبيع
 او يشتري وفي البيع الفقه لو ردت الجارية الى البائع قبض المشتري يجب الاستبراء وفيه ايضا
 لا استبراء على الزنى وفيه ايضا غصبها غصب فوطئها او البقت الى الحرب ثم عادت الى صاحبها

بوجه من الوجوه للاستبراء عليه وفي باب الفقه في باب النكاح في فصل المحرمات ومن طبع جارية ثم زوجه
 فله زوجان ان يطأها قبل ان يستبرأ في الوجهين جميعا وفي التمهيد في كتاب النكاح وطبع جارية ثم زوجه
 فالزوج بطأها بدون الاستبراء وقال المتأخرون الافضل ان يستبرأ بها بحضة اقربا عن ابتداء النسب
 وهو قول محمد رحمه الله وعليه الفتوى وكذا اذا اراد ان يزوج امرأة تزني فترد بها وقال محمد رحمه الله حبلى
 ان يستبرأ بها بحضة وفيه النص في باب الاستبراء تزوج امته وقد كان لها ملك وطبها ليس على الزوج
 الاستبراء وعن محمد رحمه الله يستبرأ بها بحضة استحسانا وفي السراجية اذا وطئها قبل الاستبراء ثم زوجه
 بعد ذلك وفي السراجية خزانة الفقه والمبينة لا توطأ حتى تحيض او يفيض نهر ان كانت صغيرة او آيسة
 وفي الخانية رجل انكر وجوب الاستبراء اختلف المتابع رحمه الله فيه قال بعضهم كبر لانه انكر ما فيه
 اجماع المسلمين وقال عائشة بنت محمد رحمه الله لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى وما ملكتم ابائكم يقتضي اجماع
 الموطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالحدث فلا يكفر جاحده كذا في الهداية وفي السراجية
 المجردة لا سقط الاستبراء يجوز اذا لم يقربها المولى بعد ما حاصت عنده وطهرت وفي خزانة المجتهد
 وفي نسخة الامام الشافعي رحمه الله من ساء الحجة ذكر في الفتاوى انها ان طهرت ولم يحضها في الطهر
 حتى باعها باج وان وطئها ثم باعها قبل ان تحيض لا باج قيل هذا قول محمد رحمه الله وعندنا ما باج مطلقا
 وفي الابانة في فصل الاستبراء المجردة في اسقاط الاستبراء ان يزوج البائع الجارية او الامن الذي
 يريد تزواها ان لم يكن له زوج ثم يبعها منه فيبطل النكاح ويحل له وطئها من بضاعته وليسقط الاستبراء
 في بيع المتقاضي ان هذا قول الجعفي رضي الله عنه لا يوسف رحمه الله عليه الاستبراء ان قال الشيخ الامام
 طهير الدين رحمه الله روايت في كتاب الاستبراء لبعض المتابع رحمه الله انها يحل للمشتري وطئها
 في هذه الصورة ولو تزوجها وطئها ثم استبرأ لانه يملكها في عدتها اما لو استبرأ قبل ان يطأها
 فكما استبرأ بطل النكاح فلا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق شبهة وهو اصل النكاح
 بملك اليقين قال هذا ولم يذكر في الكتاب وهذا دقيق وان كان البائع قد وطئها قبل التزوج ولم
 تكن حاضمت بعد وطئها لا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء في قولها وقال محمد رحمه الله لا يحل له
 ان يطأها قبل الاستبراء وفيه ايضا في جامع الصغير فان كان للمشتري زوجة ^{محرمة} فالحلية فيه ان
 يزوجه من الرجل لم يمت له امراه ^{محرمة} ثم يبعها من الذي يريد تزواها وليقبضها ثم يطأها الزوج

قبل دخوله الخلع للمشتري ان يطأها من ساعتها قد سقط عنه الاستبراء وان كان الزوج قد قطعها
 قبل قبض المشتري لا يسقط الاستبراء في الخاصة فان كانت حرة زوجه من غيره ثم نكحها
 وقبضها ثم طلقها الزوج بعد القبض يسقط الاستبراء على الروايات اجمعت فان طلقها قبل القبض
 على رواية الخلع يسقط وعلى رواية البيع لا يسقط وان ابيع ان يزوجه من غيره فليس بها فوط
 قبل القبض ثم يقبضها ليطلقها الزوج فيسقط الاستبراء على الروايتين وفي نكاح الاوراد حل
 اسقاط الاستبراء مسطورة في الكتب الا ان الحجة التي ذكرت في الزينة اسهل الحل وهي ان
 الرجل اذا اشترى امرأته كاتبها ثم فسخ الكتاب برضاها جاز له كولي الوطى وللأستبراء عليه
باب الاستحقاق في الهداية ومن اشترى جارية فولدت عنه فحقها حل
 بنيتها فانه يأخذ ما ولد فان اقربها لرجل ثم متعها ولدًا وجه الفرق ان البنية حرة مطلقة كانت
 بنيتها فيظهر ملكه من الاصل والولد كان مقصداً به فيكون له اما الاقرار حرة فاصرة ثبتت له
 بالضرورة الا ان روقد اندفعت بنيتها بعد الانفصال فلا يكون الولد له لان النكاح بالضرورة
 يتقدر بقدر ما تم قبل بدخول الولد في القضا بالامتعاق وقبل نكاح القضا بالولد اليه ليس لغيره فان
 القاضي اذا لم يعلم بالزوايد قال محمد رحمه الله لا بدخول الزوايد في الحكم وكذا الولد اذا كان في غيره
 يدخل تحت الحكم بالامتعاق وفي كسر الدقائق البنية حرة مستعدة لا الاقرار وفيه ايضا مسبعة ولدت
 فاستحققت بنيتها متعها ولدًا وان اقربها لرجل لا وفي الفصول في مسائل تحديد العتق اذا كان الولد
 يد غير المدعي عليه فاذا قضى بالامتعاق لا يقبض بالولد حتى تمام البنية بخضرة من في يده الولد انه
 مملوك لهذا المدعي ولد في ملكه من هذه الامة وذكر في كتاب الفوايد القضا بالجارية قضاء
 بالولد وكذا ذلك في الحيوان لان القضا حرة كانه تجلس الاقرار فانه لا يتناول الولد لانه حرة
 هذا اذا كان الولد في يد المدعي عليه اذا كان في ملك الاخر بان باعه مملوك يدخل تحت القضا
 المشترج رحمه الله فيه هذا في فصل القضا اما في البيع مملوك متعها بن اشترى بقر اوله ولد ولم يذكر
 الولد وقت البيع ذهب في التندب القائل ان كان الولد رضيعاً يدخل في الاطلاق وهكذا ذكر في
 فوايد ابي بكر الفضل وقبل لا بدخول من غير ذكر سواء كان رضيعاً او لم يكن وهو المصحح في الفتاوى لا بد
 وان كان رضيعاً وقال بعض الفقهاء وكذا الابل والضان وفي الفرس على قبس قول بعض

رضي الله لا يدخل وعلى قياس قولها يدخل ان كان ضعيفا وسباني نحوه في كل سنة سادة انما
 وفي كسرة الدقايق والتف قض منع دعوى الملك لما الحرب والطلاق والهنس في حاشية قوله عوي
 الملك صورة اشترى امته ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها واقام المشتري بنبه على دعواه
 باقيل لان اقداسه على الشراء وليس على انها ملك الباع فاذا ادعى لغيره كان متبا قضا اما محرية فصورته
 اشترى امته وقضها ثم ادعى انها معققة لفلان والامته تدعى واقام البينة باقيل ويرجع بالتمس على الباع
 واما الطلاق فصورته اختلفت نفسها من زوجها ثم اقامت بنبه على ان زوجها طلقها عن قيل
 فانسمع دعواها واما الهنس فكما اذا باع عبدا ولد عنده وقبض المشتري ثم قال الباع هو البني
 قوله منسب النسب وفيه الضاد ان قال عبد لثمة اشترى فانا عبد فاشترى فاذا هو حر فان كان
 الباع حاضرا او غائبا غيبه موقوفه فلا شيء على العبد ولا يرجع المشتري على العبد والعبد على الباع
 بخلاف الرهن وفي معدن الحقائق اذا اخذ الى حنفية رضي الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع المشتري
 على العبد كذا ذكره الامام العياشي في جامع الصغير وانما قبل قوله اشترى فاني عبد لانه ان قال
 وقت البيع اني عبد ولم يدره الشراء او قال اشترى لم يقل اني عبد لا يرجع عليه بالاتفاق كذا ذكره
 الامام الترمذي رحمه الله في جامع الصغير وفي الهداية في باب الاستحقاق ومن اشترى عبدا
 فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني عبد فان كان الباع حاضرا او غائبا غيبه موقوفه
 لم يكن على العبد شيء وان كان الباع لا يدرى اين هو يرجع المشتري على العبد وفيه ايضا ثم في وضع
 المدة ضرب اشكال على قول الى حنفية رضي الله عنه لان الدعوى شرط في حرية العبد عند حنفية
 رضي الله عنه والتا قص لعبد الدعوى وقبل ان كان الوضع في حرية الاصل فالدعوى فيها ليس
 بشرط عند بعضهم تحريم فرج الام وقبل هو شرط لكن التناقض غير مانع لغير العلوق وان كان
 الوضع في الاعتاق فالنقض لا يمنع لاستبداد المولى به وصار كما اختلفوا ثم الهنس على الطلاق
 التمس قبل الخلع والمكاتب يقيمها على الاعتاق قبل الكتابة وفي المحقق شرح المنع من اشترى
 عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني عبد فان كان الباع لا يدرى اين هو يرجع
 المشتري على العبد ويرجع هو على الباع وان اراد ان يمتد بها ليعود به فوجد الم يرجع عليه
 كل حال ومن الى يوسف رحمه الله انه لا يرجع بهما لان الرجوع بالمفادضة او بالكفالة والموجود

ليس الاخبار كما ذابها ركا اذا قال الاجنبى ذلك او قال الربى فاني عبده وهى المستدرة
ولها ان المشتري شبع في الشراء ومعه على امره واقراره انه عبداً والقول له في الحرية فنجعل
العبداً بالامر بالشراء ضماناً للمشتري له عند تقرر رجوعه على البائع دفعا للضرر والغرم ولا تغزر للا
فيما لا يعرف مكانه والبائع عقد مفاوضة فافكر ان يجعل ضماناً للسلامة كما هو موجود بخلاف الرهن
لانه ليس بمفاوضة بل هو وثيقة الاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن ببدل الصرف والضم
مع حرمة الاستبدال فهذا يجعل الامر ضماناً للسلامة بخلاف الاجنبى لانه لا يعاين فلا يتحقق
الغرم ولا يظفر مستغنى المولى بالعبداً هذا فاني قد اذنت له ثم ظهر الاستحقاق وجوز
بقيمة وفي دستور القضاة من العتبية عبداً قال رجل اشترى فاني عبداً لم يقبل ذلك ولكن اقر
بالرق وكان ساكتاً فاشترته وغاب البائع ثم اقام منبته انه قد قبل ورجع المشتري عليه ثم
رجع هو على البائع اذا حضر وكذا يرجع المشتري على العبد اذا كان ساكتاً وقت البيع وفي
الكبرى اشترى جارية ثم باعها وتداولها المايدي الرابعة ثم ادعت انها حرة فردا على الباع
بقولها وقبل البائع منه وقبل الثاني من الثالث وطلب الاول ان يقبل من الثاني فان
ادعت العتق فله ان لا يقبل لان العتق لم يثبت بقولها وان كانت ادعت حرية الاصل
قد انقضت ببيع فان بيعت وسلمت الى المشتري وهى ساكنة فذلك له ان لا يقبل لان اوثاق
البيع قد اقرت بالرق فلم يثبت حرية الاصل بقولها وان لم يكن انقضت ببيع ليس له ان لا يقبل لان
القول قولها في دعوى حرية الاصل اذا لم تقرر بالرق وفي الثانية في فصل الاستحقاق دعوى الحرية رجل
اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من الثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فردا على
على بائعها بقولها وقبل البائع الثاني من الثاني في رد ما على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية
العتق كان للاول ان لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها
حرة الاصل فان كانت حين بيعت اسلمت انقضت كذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لانه انما
البيع والنسب فقد اقرت بالرق وان لم يكن انقضت ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول ان
لا يقبل لان القول في حرية الاصل لها فاذا اتفق نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الاول ان
لا يقبل قال بعضهم ادعت الجارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع

لان الحرية لا تثبت بقولنا وفيها البضاي في موضع آخر في فصل الاستحقاق ولو انشئ جارية فباعها
 من غير ما قد اولتها لا بدى فادعت عند المشتري الرابع انها حرة فردا بالبيع على ان لا يثبت
 على ان في الباع الاول ان يقبلها قالوا ان كانت الجارية ادعت الحق فله ان لا يقبل
 الجارية بقولها وان كانت ادعت انها حرة الاصل وقد انقضت البيع والتسليم بان يثبت
 على المشتري وهي ساكنة فله بالبيع ايضا لا يثبت لان البقاء دأ على الوجه بمنزلة الاقرار ببارق ولو ادعت
 العبدية ثم ادعت الحرية لا يقبل قولها الا بينة وان انكرت البيع والتسليم ليس للباع الاول
 ان لا يقبل لانها اذا لم تقرب بارق فالقول قولها في الحرية وللمشتري ان يرجع على الباع بالتمسك
 وثبت الحرية بالينة وقيل اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يرد على الباع بقولها لكن ينبغي ان
 يبرؤهما احتياط وفيه ايضا ومن انشئ جارية كان الاحتياط في ان تبرؤها حتى يحل لها
 بالتحكم او بملك العبد الصحيح انه اذا لم يسبق ما يكون اقرارا ببارق كان القول قولها في دعوى
 الحرية وللمشتري ان يرجع على الباع بالتمسك بقولها وذكر في المنتقى رجل انشئ جارية والى تسليم
 كمن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري وهي تقرب بارق ثم باعها المشتري من غيره والجارية لم تكن حرة
 عند البيع ان في قبضها المشتري ثم قالت الجارية انها حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم
 على بعض التمسك فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت ببارق فأنكر المشتري الثاني في ذلك
 ليس للمشتري الاول بينة على اقرارا ببارق فالمشتري الثاني يرجع بالتمسك على المشتري الاول والمشتري
 الاول لا يرجع بالتمسك على بابه وفي الحيط ولو ان العبد لم يسحق ولكن اقام العبدية على المشتري
 على حرية الاصل وقضى القاضي بهما رجوع كل واحد منهما على الباع بالتمسك قبل ان يرجع عليه تسمية لان
 القضاء بالحرية بوجوب الفسخ للبيعات وبطلان الرقبة مملوك وفيه ايضا ان استحقاق المشتري
 على المشتري بوجوب الرجوع بالتمسك على الباع اذا كان الاستحقاق بسبب سابق على التزاول
 البيع معاوضة وبسبب المعاوضة على التساوي والمساواة فيما قلنا واذا كان الاستحقاق
 بسبب تنازع عن البيع لا يوجب الرجوع بالتمسك على الباع لان الواجب على الباع اثبات التسمية
 على المشتري لا ادائه بده لغير البيع عن ذلك هذا الفصل يشمل على النوع الاول اذا ادعى
 المشتري استحقاق المشتري واراد الرجوع على الباع بالتمسك لا بد وان يفسر الاستحقاق بغير

سببه لا ذكرنا ان الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالتمس على البائع اذا كان الاستحقاق بسبب
سابق اما اذا كان بسبب متأخر عن البيع فلا ودعوى الاستحقاق مطلق كما تجل ويعد
الاستحقاق بسبب سابق على البائع بان كان الاستحقاق بالنتج او بالملك المطلق تجل الاستحقاق
بسبب اوس من المشتري متأخر بان كان الاستحقاق بسبب اوس من المشتري اذ بسبب
الاستحقاق ومع ذلك انكر البائع البيع منه واقام المشتري البينة على البيع قبلت منه وكان
له الرجوع بالتمس ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المتأخرين رحمه الله وبعده كان
يفتق طهير الدين المرفي في رحمه الله اذ ذكر سبب التمس وصفاته وذكر مقدار التمس كفاه
لان العبد غير مقصود وفي هذه الدعوى في هذه الشهادة فلا يشترط حضرة المشتري وفي القام
رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه ان كان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالتمس على
بائعه فان رجح قبل ان يقبضه القاضي له بالتمس على بائعه واقام البائع البينة انه له لا يسمع ودعوى
البائع لان البائع صار مقضيا عليه القضا وعلى المشتري وان اقام البائع البينة على انه كان اشترى
من المستحق قبلت منه وطل قضا القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك البينة على المشتري
اقامها بعد ما قبضه القاضي عليه بالتمس للمشتري لا يقبل هذه البينة لان البيع الذي جرى بينهما قد
الفخ بقضا القاضي بالتمس للمشتري فخرج المشتري من ان يكون خصما اقامها بعد ما قبضه المشتري
على البائع ولم يقبض القاضي له بالتمس قبلت منه البائع لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم
ينفخ لان الاستحقاق لا يدخل البياعات الماضية في طاهر الرواية فكان للبائع ان يبرم
البيع للمشتري فكان المشتري خصما ويقبل منه البائع عليه ويكون ذلك قضا على المستحق ويأبى
جنس هذه السابك كتاب الدعوى في فصل دعوى العتق اثبات الدعا وفي الفصول ذكر
في فتاوى رشيد الدين رحمه الله اذا اشترى دارا وقبض ودفع التمس في رجل وقال هذه الدار
فانشرى منه الضامن فما يستحق الدار بالبينة ويقبض له رجح المشتري منه الضامن فما يستحق
دعوى الدار بالبينة ويقبض له رجح المشتري على كلا الباعين ويشترط التمسين جميعا لو جاز
النشر ومنها وفي الضامن وذكر طهير الدين المرفي في رحمه الله في شروط اذا استحق نصف الدار
شاهدا او ثلثها او ربعها فاشترى بالثمن او عندنا ان شاء ودعا بقى ورجح بجميع التمس وان

شرا منكم باقى درج على البيع الثمن استحق وفي سوع الزخيرة اذا اشترى دارا وبني
 فيها ثم استحق نصف الدار شرايا او جميع ما بقى من الدار رج نصف قيمة البناء وان استحق
 نصف الدار بعينه فله ذلك النصف والارجح لشي من قيمة البناء وفيه ايضا ولو اشترى
 حيا بطا وبني عليه ثم استحق ثلثه فله ان يرد البيع ورجح بالتمسك وثلث قيمة البناء على البيع و
 فيه ايضا ولو كان في يد رجل ارض فموس فيها او بني ثم استحق نصفها او ثلثها او اشترى
 ارضا فموس فيها ثم استحق نصفها شرايا على كل الأرض كالمسكة واقعة العقوبة
 وينبغي ان يكون الحكم فيها حكم بناء واحد الشرايين في الارض المشتركة وتقسيم الارض
 بينهما فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن يوما بقلعه وفيه ايضا ولو طلب المشتري
 الثمن من البائع قال المستحق خذ الثمن مني واخذ الثمن فارد ان يسترد ليس له ذلك
 باتفاق الروايات وفيه ايضا واذا قال المشتري للمشتري بعد القضا خذ الثمن الذي اعطيت
 البائع مني فقبض فعلى الرواية التي تنفيح البعاعات بالقضا المستحق يكون قاضيا ومن
 ما يعم بطريق التبع فيجوز وعلى الرواية الثانية ان اوى قبل رجوع المشتري على ما لا يكون
 قاضيا وبه فيكون له ان يسترد ما لان الذي لم يجب عليه ما يعم قبل الرجوع ولم ينفيح
 بيع السابق بمجرد القضا والمستحق وانه ظاهر الرواية وفي الحجة اشترى من اخو دارا وقبضها و
 استحق فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع فاخذ ثم اراد المستحق ان يسترد
 ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل ان لا يكون ذلك والدليل منه انه اوى
 ومن البائع متبرعا لان البيع السابق لا يفسخ بالاستحقاق وجب على البائع رد الثمن على
 المشتري ومن اوى من غيره متبرعا لا يكون للودى ان يرجع اوى وعلى ظاهر الرواية له ان
 يسترد ذلك لان على ظاهر الرواية لا يفسخ البيع السابق بمجرد القضا والمستحق فكلما
 الثمن على البائع ولا يصير موديا ومن البائع ولو ان المشتري رجح البائع وطلبه الثمن فقال
 المستحق للمشتري خذ مني الثمن فاخذ ثم اراد المستحق ان يسترد ليس له ذلك باتفاق الروايات
 لان رجح المشتري على البائع بالتمسك بفسخ البيع الذي جرى بين البائع والمشتري
 ووجب الثمن على البائع فبصر المستحق قاضيا ومن البائع على وجه التبع فلا يكون له

ان يستر منه وفي الخلاصة رجل اتى حمارا من يده وقبض المصحح عليه لئلا يهرب منه فذكر
 ان يكون هذا سجل قاضي بخارا فقام البنية ان هذا سجل قاضي بخارا لا يجوز لقاضي بخارا ان يقبض
 بالنسبة على البائع وانما يقبض ان لو اقام البنية قاضي بخارا يقبض للمصحح واخذ الحمار منه وفي الخط لان
 الخط يشبه الخط فلا يجوز الا على نفس السجل بل بشرط ان يستشهدوا على قبض القاضي
 وعلى قصر المصحح عليه وفيه ايضا في الفصل السابع استحقاق الغرض من يد المشتري في غير المبيع
 حاشا للمشتري بالسجل لا يلد البائع وكان المكتوب في السجل صفقة الغرض المصحح بغيره ركن مع
 المبني فقال البائع الغرض الذي اجتمعت بلاكى واقام البنية فالبنية بينة المشتري وفيه ايضا
 في الفصل السابع من الاستحقاق واذا استحق البيع من يد المشتري وادار المشتري الرجوع لثب
 على بائعه واداره السجل فانما الاستحقاق فقبل السجل ووعده ان يودي الغرض ثم الى ذلك فالتعا
 يحبره على دفع الغرض وان لم يستحق ولكن وعد له دفع الغرض لا يحبره على الوعد لا يزعم
 وفيه ايضا اذ ارجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قبل كان البائع ان يرجع على الجميع الغرض
 ايضا اشترى من آخر عبدا بغيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم اتى من يده رجع هو عليه
 البائع الاول يمكنه كذا فتوى من الاسلام الاورجندى وهذا الجواب انما يستقيم على الرواية التي نقول
 فيها ان القضا بالملك المستحق بوجوب الفسخ البيعات فمع المشتري الاول وشرا ثانيا
 من العين وصار كانه لم يرد من غيره اما على الرواية التي نقول ان القضا بالملك المستحق لا بوجوب الفسخ
 البيعات فتعقب مع المشتري الاول وشرا على حاله فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن يرجع
 هو على بائعه ثم بائعه يرجع عليهم ثم يرجع على البائع الاول ويسمى المشتري الثاني جعفر فيرجع المشتري الاول
 وهو زيد على بائعه وهو جعفر لان جعفر بائعه في الكثرة البنية ثم يرجع جعفر على زيد لان زيد بائعه في الكثرة
 ثم يرجع زيد على البائع الاول وقبل يجب ان يكون الجواب في الرواية بغير نظير الجواب في الاستحقاق
 يتبين ان في مسئلة لو وجد المشتري وهو زيد بالدار عينا قد باعها بائعا من جعفر ثم اشتراه ثانيا جعفر
 كان زيدان يرد على جعفر ثم يرد جعفر على زيد ثم يرد زيد على البائع الاول من هذا لان حق الرد بائعه
 ان كان يقطع بالبيع الا ان القضا بالرد على البائع الاخر يفسخ العقد الذي جرى بين المشتري الاول
 البائع الاخر وصار كانه لم يكن حيث لو كان الرد من المشتري الاخر بغير قضا لا يكون البائع الاول يرد

بالبيع وفيه البضار رجل يشتري من رجل عبداً بدينار من غيره وقبضه في ذلك اليوم ثم اشتراه من ذلك الغريم
 ثانياً ثم اطلع على عيب به فذلك عند البيع الاول ثم يرد على الذي اشتراه منه لانه لا يقبل ما يرد عليه
 كان للمرد وعليه في الحال فلا يقبل الرجوع ولا يرد على البيع الاول لان هذا الملك غير مستفاد
 من جهة البيع الاول فلهذا ليس بدينار المسئلة يجب ان يقال في فضل الاستحقاق ان ريد الرجوع
 على جعفر لانه لا يقبل في الفصول دعوى الزهيرة الحق المشتري من يد المشتري فاراد الرجوع بالتمسك
 البيع فقال البيع للمشتري قد علمت ان الشهود شهدوا بوزور وان البيع لي فقال المشتري انا
 اشهد لك ان البيع لك وان الشهود شهدوا بوزور فلهذا يشتري ان يرجع على البيع بالتمسك مع
 هذا الاقرار لان البيع لم يسلم له فلا يحل له التمسك وفي النسخ يسلم الدين بدينار من رجل من رجل
 حماراً وقال عند البيع بدينار شرط مبيعاً ثم كرهت يعني لا يرجع عليه بالتمسك اذ استحق من يده
 فاستحق ذلك من المشتري هل له ان يرجع على البائع بالتمسك الذي اعطاه قال نعم لان الرجوع بالتمسك
 على البيع عند الاستحقاق حتى ثابت في البيع الجاز والفاسد جميعاً قبل له فان قال بغيره
 ان لا يرجع بثمنه على اذ استحق من يدك ولم يعل فيها غير عليه قال فذلك له الرجوع عند الاستحقاق
 بثمنه قبل له فهل يوجب ذلك في البيع قال نعم وفي الفصول في فضل الاستحقاق ذكر في موضع
 الجاه في الفتاوى لو قال البيع بدينار شرط مبيعاً ثم كرهت يرد ان لا يرجع بالتمسك ولو استحق
 فاستحق له الرجوع وفي فتاوى الديباجي اشتري ثياباً وهو يعلم ان ليس ملك البيع ثم استحق يرجع
 بالتمسك ولو اقام البينة ان المشتري او بملكته المبيع للمشتري لا يسطر حق الرجوع وفي الفصول اشتري ثياباً
 من رجل ثم استحق من يده ثم وصل اليه يوم ما من الدهر لا يوم بالتمسك الي البيع لانه وان جعل مقراً
 بالملك للبايع لكن بمقتضى الشراء وقد انفسح الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار ولو اشتري وقد انفسح
 ان ملك البيع ثم استحق من يد المشتري يرجع بالتمسك على البيع ثم وصل اليه يوم ما يوم بالتمسك الي البائع
 لان اقراره بالملك لم يسطر وفي الخطوط رجل يشتري من اخيه عبداً بالدينار وكفل عن المشتري
 بالتمسك فكيف يملك المشتري ونقد الكفيل البيع التمسك غاب الكفيل استحق العبد من يد المشتري
 وخرج او مكاناً او كانت جارية فوجدت ام ولد فاراد المشتري ان يرجع على البيع بالتمسك
 قال فظهر ان كان الكفيل فدرج على المشتري بما يقبضه البيع كان للمشتري ان يرجع على البيع

وقد كان

لان المشتري في هذا الوجه قام مقام الكفيل ان يرجع على البائع بما نقده له من الثمن فلو لم يكن
 قام مقامه او يقول الكفيل لا يرجع على المشتري وانخذ منه مثل ما صدر المنقود ملكا للمشتري فكان
 للمشتري ان يرجع بذلك عند عدم سلامة المبيع له والكان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده
 البائع ليكون للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان في هذه الصورة المشتري ما قام مقام الكفيل
 ولم يملك المنقود وفيه ايضا اذا حضر الكفيل فان يرجع البائع بما نقده وان يرجع على المشتري
 لانه وجد في كل واحد منهما ما يوجب الضمان في حق الكفيل اما البائع فلانه قبض مال الكفيل بحكم كفا
 باطله لان يظهر بهذه الاشياء تبين مال الثمن لم يكن راجعا على الاصيل والكفيل متحمل عنه او نقول
 الكفيل قضى دينا على انه عليه تبين انه ليس عليه كان ان يرجع بما قبضه على العاين اما المشتري فلان
 لا امره بالكفالة عنه بالثمن فقدمه بان يقضيه وبه يشترط الضمان فيضمن باو الكفيل عنه وفيه ايضا
 قال محمد بن في الزيادة رجل اشترى من رجل عدا وقضيه ضمن رجل للمشتري ما ذكره من ذلك
 آخر مسلم اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر مسلم اليه ثم استحق من رجل المشتري حقه
 بالثمن وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الاخر وعلى الباعته اجمع حتى لو اقام
 المشتري الاخر او احد من الباعته بئنه على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بئنه وكان لكل واحد من المشتري
 ان يرجع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البئنه وفيه ايضا قال محمد رحمه الله في الزيادة
 رجل اشترى من رجل عداية وقضيه ثم جاء مستحق من رجل المشتري وقضى القاضي بذلك فبذره
 المسلم عليه ثلثه اوجه الاول ان يستحق بئنه في هذا الوجه يرجع المشتري بالثمن على البائع لان المبيع استحق
 على المشتري بما هو حقه في حق الكس كافة فيظهر الاستحقاق في حق البائع كما يظهر في حق المشتري
 الوجه الثاني ان يستحق بئنه المشتري وفي هذا الوجه لا يرجع المشتري بالثمن على البائع لما عرفت ان
 الاقرار بئنه في حق المقر دون غيره فلم يظهر الاستحقاق في حق البائع فلما ثبت له حق الرجوع على البائع
 والوجه الثالث ان يستحق بئنه المشتري في هذا الوجه لا يرجع المشتري بالثمن على البائع واعتبر كونه بئنه
 وفي الثانية رجل اشترى عداية فاستحق من بئنه بئنه لم يكن له ان يرجع بالثمن على البائع فان اقام بئنه
 بئنه كونه على البائع ان الجارية كانت المستحق لا تقبل بئنه الا ان يقبضها على اقرار البائع به وهل له ان
 البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يحلف وكذا لو كان العوض المعصني على المشتري بقراره وفيه ايضا

ظن

ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاختلقت المشتري فكل اقراره اقام بينة على ما لو كانت حرة
قبل بنية على البائع وكذا لو استحقها رجل انها له اعتقها او ورثها او ولدته وصدة المشتري ثم اقام هو
البينة على البائع بذلك قبلت بينته وفيها ايضا ولو ادعى المشتري ان جاريته وانه اعتقها او ورثها او
استوله ما وقر المشتري بذلك او فكل لا يرجع المشتري بالنس على البائع وان اقام المشتري بينته على البائع
يرجع بالنس على البائع فيطهر ان شهدت بينته فحق مطلق او بغير مؤخر بارج قبل الشراء قبلت يرجع
بالنس وفيه ايضا واما ان شهدت وبعث مؤخر بارج بعد الشراء لو قبلت بينته لقبلت على الملك
لكل ثابت للمشتري باقرار المشتري ونكوله فقامت البينة على انبات ما ثبت فلا يقبل وفيه ايضا
قال محمد رحمه الله في الزيارات ايضا انه في بدر رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له ابراهيم لرجل
يقال له محمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي لعين منك يا لعمري وسمعتها انك لم تقصد
النس الا ان عبد الله غلب عليك وغضبا منك وصدة محمد في ذلك كله وعبد الله يكر ذلك كله
ويقول الجارية جاري فالتقوا في جارية قول عبد الله لكونه صاحب يد ويقض بالنس لابراهيم على محمد
لانها تصادقا على البيع وتسليم وعلى ان عبد الله غضبا بعد البيع والتسليم والنس تبطل وتبطل في
حقها كان بين عينا ولو على القاضى ذلك البيع تقضي بالنس لابراهيم على محمد لان الواجب على البيع
انساب يد المشتري على المبيع لا استدانته به فكل ذلك لو سخر رجل الامة من يد عبد الله بعد
اخذ ابراهيم النفس من محمد فاراد محمد ان يرجع بالنس على ابراهيم وقال الجارية التي اقبلها مني ورد عليها
الاستحقاق لا يلتفت الى ذلك لان القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقصر عليه لم يقبل الى
محمد حرم الله لان الملك بالقضاء المطلق على ذي اليد انما يغدو بالغايب يد على ملك من جهته
وذو اليد هو عبد الله لم يد على الملك من جهته محمد وفي كسر الدقايق ولو باع عبد الله بغير امره
فبغير من يشتري على اقرار البائع او رب عبد الله لم يبره بالبائع واراد رد البيع لم يقبل وان اقر
البائع بذلك والقاضى بطل البيع ان طلب المشتري وفي المحيط رجل يشتري من رجل جارية قبضها
جاء رجل ادعى ان المشتري انها لهذا المدعى وصدق البائع المشتري في انها لهذا المدعى فاراد
المشتري ان يرجع على البائع بالنس فقال البائع للمشتري انها كانت لي للمدعى لانك وبها فاقول
قوله ولا يرجع المشتري عليه بالنس وفيه ايضا وفي نهادات المتقن سخرت جارية منها وده شادين

عدلين عدلهم المشهود عليه قال اسأل عن الشاهد ان رجع المشهود عليه
 الباع بالتمس وان لم يركبها قضى على المشهود عليه ولا يرجع هو على الباع بالتمس بمنزلة الاقرار
 وفي الفصول ذكرني دعوى المتبقي المستحق عليه او اراد ان يحلف للمستحق بالبداء بامه ولا وجه
 ولا صدق به ولا اخرج من ملكه بوجه من الوجوه حلف ذلك فان قال قد كنت بعتك وقد خرج
 من يدي ولكن اشتريته من فلان رجل معروف بنسبه الى ابيه وجده منسوبة وانا امكته منسوبة
 ونسبه مشهوده انه عبده اشتريته منسوبة ليحسب حقا له ولو قالوا هو عبده يملكه منسوبة لم يقص حجة
 بنسبه وان اشتريته من فلان وفي النسبة في باب البيع يلزم الدين عن بيع ارض من رجل
 واخر ثم استحق رجل بقضاء القاضيه وطلب المشتري من الباع التمس فدفعه اليه ثم طرأ القضاء
 بقضوى الائمة هل للمستحق عليه ان يسترد ذلك الارض من الباع ويقول بطل القضاء قال لا لانها
 تقابل البيع بالمعاطي ثم تيراد ولكن القاضيه قضى للمستحق بالارض فبسخ البيع ثم اذ طرأ
 القضاء بالاستحقاق طرأ دفع الفسخ ايضا اما هنا فالعقد ان تعاضا ففسخ وفي المحيط احوال الباع
 رجلا على المشتري بالتمس وادى المشتري التمس الى الخلل له ثم اتى الدار من يد المشتري على من
 يرجع بالتمس ذكره مجموع النوازل عن الشيخ الامام السعدي رحمه الله ان المشتري يرجع على الباع
 قيل له فان لم يظفر المشتري بالباع هل يرجع على الخلل له قال لا **باب** **المشغرات**
 في خلاصة المضمرات من الزفيرة رجل يبيع وينتري على الطريق فاراد ان ان ينتري شيئا
 بان كان في قعوده ضرر على الناس ينبغي ان لا ينتري شيئا هو الخلل لانه لم يجعل مشترا
 ما جلس مكان الشراء اعانته له على الاثم والعدوان وان لم يكن فيه ضرر للناس لا بأس بالانتري
 وفي قنوى الى الليث رحمه الله سئل عن رجل يبيع وينتري على الطريق قال ان كان الطريق
 واسعا ولا يكون في قعوده ضرر بالمارة فلا بأس وما اذا كان في قعوده ضرر فنبع دروي عن
 عبد الله القعقشي انه قال لا اري بالانتريه بأس لان في ثراية تنزع الطريق وقال ابو يوسف
 لا ينبغي ان ينتري منه لانه اذا لم ينتري لم يجلس هناك وفي مطالب المسلمين رجل يبيع التعويذ
 في مسجد الجامع لا يخل مع الطعام وغيره كذلك كذا في الخلاصة وفي النسبة يلزم الدين عن
 عن رجل يبيع في البقال وقال له انه زيف فاعطى به كذا فاعطاه ثم جاء البقال بالخط في

يقول انه لا يبرج واراد ان يرد عليه حل له ذلك قال الا اذا كان زيفاً لا عيباً وقد
به فاما اذا ظهر فسوق في زماننا يقولون الحجة فله ان يرد له لان باع بالقطعة وهذا ليس بنظر في
في تناقض من الثانية رجل اشترى خذاً منظر في ذوق الخلق فوكت قطرة دم من أنفه في الدن
بفس ولا ضمان عليه ان نظره باذن الخلل وان نظره لغيره اذنه كان ضماناً وفي منطق القينة اشترى
من عارة البعثة على المسلمين مصحفاً وغيره ثم يهدم ولا يعلم صاحبه فهو كاللغطة وفي نوادر العقاد
ربن كتاب مصحف غاراً برقصه انكه چون مالک أن يهدى آيد وادهر وادبود وفيه ايضا
اروى بسيم ام خري بخر منعت كرفن بران حرام بود اما كرم مطلق بر آورد واما بسيم
رام كذا ومنعت كرفن اذ ان حلال بود وفي السيرة رجل اكتسب مالا حراماً واشترى
بملك الدرهم ثياباً ودفعها للطبيب له ولصدق به ولو اشترى بملك الدرهم ودفع غير ثياب
اشترى بدرهم آخر ثياباً ودفع درهم الغضب اختفوا فيه الفتوى على الطبيب دفع المخرج عن النكاح
هو قول الكندي والديلميت رحمه الله وفي الثانية في فضل ما يكون زراعا من الربوا ولو اشترى من
ان تجوزا هل يلزمه السؤال انه حلال ام حرام قالوا ينظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب هو
حلال في اسواقهم ليس على المشتري ان يسأل ان حرام ويتبع الحكم على الظاهر وان كان الغالب
حرام او كان البائع رجلاً يبيع الحلال والحرام يبيحاً ولب ان حلال ام حرام وفي الشيف في مسائل
بيوع بين نعم الدين رحمه الله عن عبد المجور اكتسب مالا واشترى به قرداً ونحوها وكل انشأ
بها قارداً من رجل فقضاه هو من هذا العبد وسلم الى المشتري فلم يعده عليه بل على الكوكن ضمان
ذلك قال نعم لان كسب العبد لمولاه وامر المجور بالبيع لا بقبض الماله لمولاه بغير اذن مالكه فغناه
بل له وهل لهذا العبد ان يطالب به ووجب عليه تسليم اليه قال نعم لانه اخذ منه وعلى العبد ما اخذ
حتى رده وهو كغاصب يكون للغاصب حق الاسترداد منه ويرأى بوجه اليه وقد حرمه في كتاب
لغصب قيل له ان يطالب بمن باع المحرور منه قال في الشيف ياخذ منه لانه لا يغصب
وبعجه لم يبيع وفي منطق القينة المختص بهذا في الفتوى والفتوى قال لا تقرأه عنه وفي التجريد في
باب العارية رجل اشترى جارية وهي لغير البائع او اشترى ثوباً وهو لغير البائع فوطئها المشتري
وليس الزنوب وهو لا يعلم روى ابو جعفر عن محمد رحمه الله قال جماعة وليس هو وطئها حرام

الا انه يوضع عنه لان لم يوقع عليه السلام رفع من امتي الخطاء والسيئات وما سكره وقال ابو
 رحمه الله هو حال لانه مغرور لكنه ما خذ ايتان الجارية لئلا تتركه التثبيت وفي النسب من ثم الله
 رحمه الله من رجل اشترى من رجل ارضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذا الارض وقف
 كذا او قبلت باليس لك بوجه قبضت النفس مني فغير حق فعليك ان ترده على من له هذه المصلحة
 قال لا ولا يصح الخصومة في الوقت الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم
 يكن له المتولى فيصحب القاضي رجلا يخاصم فاذا ثبت الوقفية طهر بطلان البيع واسترد من شري
 النفس المودى الى البائع في السراجية من قبل المتفرقة اذ باع عبده ثم اقران البيع كان جازم
 به المنشئ عن النفس وفي النسب قال محمد بن سدر رحمه الله في رجل ساء ولم يقدر فيشترى فاختار
 صاحب الرجح ليعطيه فوقع على اقداح صاحب الرجح فاشكر القدر وما وقع عليه من الاقداح
 لاضمان عليه القدر الذي دفعه اليه بغير ما بالاقداح لانه جاني عليه واذا اخذ من غير
 ان يدفع اليه صاحب الرجح وبغير امره فهو ضامن لكلا وفيه ايضا السمسار اذ باع الاعيان
 ومات له وارث فطالب صاحب الاعيان بالمنشئ بالشئ فقال دفعه الى السمسار فليس له
 ان يطالب الوارث بذلك لم يثبت قبض السمسار للنفس ليس له ان يطالب المنشئ
 الا بما مر وصح السمسار لا يصدق على العياض النفس وفي الفصول واذا طوله للبيع
 من الدلال بدراهم معدومة فوضع عند الذي طاله فقال ضاع مني كان عليه فتمت لانه اخذ على
 الشراء بعد بيان النفس قالوا ولا شئ على الدلال هذا اذا كان ما دون ما يدفع الى من يريد
 الشراء فان لم يكن ما دون ما في ذلك يكون الدلال ضامنا وفي الابانة دفع الى الدلال عين للبيع
 ففرض الدلال على صاحب الدكان وترك عنده فترك صاحب الدكان وذهب بالمتاع بغير
 الدلال لانه لا يجوز للدلال ان ترك العين عند ان كان وعليه ان ياتخذ اذا عرض لانه ائتمن
 وليس له ان يودع وفي النسب الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى السمسار لم يثبت به اليه
 ويجوز على هذا وعلى من حسب فضاء في يده من يضمن الوكيل بالبيع قال لا لانه مضى
 البيع ولا ياتى بالبيع قال لا على هذا الوجه فيطلق له ذلك وفيه ايضا بل شيخ الاسلام
 رحمه الله عن دلال معروف في يده ثوب مبيع فظفر انه كان مسروقا فطلب المسروق من ذلك

الثوب فقال رودة على الذي دفعه الى ابن براد بن ابي اقال نعم لان الغصب من الغاصب
 لكنه اذا رد الغصب على الغاصب الاول يري لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تزدد وردد
 الذي اخذه منه في النسيء رجل دفع الى رجل ثوبا يسقط له على ان زاد على كذا فهو له فمذه اجازة ثابة
 وهو من الثوب ان ضاع وفي تاريخي من الكبري رجل عاب فاقترع عليه ان يسحق السعة
 ويسلم منها الى فلان فباع التميد وبسك الشئ عنه حتى يملك لم يضمن وفي اللبابة كذا ولا الى كذا
 وكذا لا فوجت ثم استحق البيع او رد بالعيب بقضاء او غير قضاء ولا يستر منه الدلالة كذا قال في كذا
 وفي النسيء وسيل نجم الدين رحمه الله عن امرأة هي ولادة جارت بولوا ان من معها وكان على سطح
 فقال ليلصق الدار ان فلانا مع لولوة وهي هذه في كذا فقال انما الى فريها الى صحف الدار فظهر
 فلم يمان وقد ضاعت هل على هذا الامر يرمى ضمان قال لالانه لم يضمن في اللولوة ثوبا والدلالة رمانا
 من غير ان يغير كرمته محو على ذلك من جهة فالت نجم الدين رحمه الله عن هذه الدلالة مثل بغير
 ضمانته يرمى قال لظانها مباشرة بضع وهي غير مضطرة الى هذا البضع وفيه ايضا سيل نجم الدين
 رحمه الله عن رجل قطن او نحوه من رجل يملكه والقطن المتعاقدان على ردة في البيع يسمى بقاء
 ورام وقبض ايضا بديلين من الجاني ثم ان ملك القطن تقبض المتري في الورام وهو موهود من الثمار
 في مثل هذه السعة الحكم في ذلك قال المودف عفا كما المودف شرط وهو صحيح والوفاء واجب
 وفيه ايضا وسيل نجم الدين رحمه الله عن رجل في كرمه باع اوراق الفضة وبغير ان صاحب الكرم واخذ
 النسيء هل يصاحب الكرم على النسيء هل قال ان اجازة البيع في هذا الفصح الاجازة فيه جاز ولا النسيء
 وان لم يجز اجازة بعد استهلاك المتري الاوراق فله ان يضمن المعلن ان ثارا ويضمن المتري لان
 كل واحد في حقه متعه هذا تبليغه وذلك بالقبض ويضمن القيمة لانه غير متي قبل له لا يكون هذا المتري تبليغه
 الا نزال والعدالت التي يملك المعامل معها المطلق اذن المالك له بالبيع ويكون النسيء منها على شرط
 المذكور على عقد المعاملة من التملك والرابع او نحو ذلك قال لان النسيء لم يتعارفوا الا استيفاء
 بهذه الطريق ولم يتعارفوا وبيعون النسيء عن اخذ الاوراق من التجار ثم يتعدون من فعل
 ذلك جانيا فكان له التضمن وفي المحيط في الفضل بالسبب والعين في التفقات ولوان حلا
 ارسل رسولا الى بازار ان البعث التي ثوبا كذا وكذا انشئ فبعث اليه البزار مع رسوله ومع غيره ضاع

التوب قبل ان يصل الامر فلا ضمان على الرسول فبعد ذلك ينظر ان كان الذي ضمن منه التوب
رسول الامر فلا ضمان لان الرسول قبض التوب على سبل المسومه وقبض رسول القبطه كان رسول
البراز فلا ضمان على الامر الا اذا وصل التوب اليه فحينئذ يقضه وفي النسخة قال نصير الدين رحمه الله سمعت
ابن زياده رحمه الله يقول رجل جارية بالفت درهم فرفع اليه كين وقال فيه الف درهم فمست الي
المشرك فاذا فيه ما فيه بها ليردوا اليه فضع في الطريق قال ابو حنيفة رضي الله عنه ورد رحمه الله
عليه وقال ابو يوسف رحمه الله موضوع لان اخذنا على انه له وقال الحسن اخذ يقول لا خيفه وزر رحمه الله
وقال الحسن رحمه الله في رجل له على رجل الف درهم فباعه بقبضه فوز له الف ومائتين ثم ضمت
في يده الذي قبضه فموتوا في اللان في المائتين مائة فان ضاع نصفها وبقي نصفها لم يضر
الباقي منها على ستة اسم للداغ خمسة اسم ولوانه غزل مائتين ليرد ما فتر منه
قبل ان يرد ما عليه صارت الالف منها على ستة للداغ السمس وللقاين خمسة اسم ولو
انه غزل المائتين بعث اليه ثم ضاعت الالف من بيته فله ان يرجع عليه الداغ بخمسة اسم
المائتين ولوانه حين سرق المائتين ولو جعل الالف في كفه ودفع المائتين الى غلامه فسرقت المائتان
من بدل الغلام وسرقت الالف من يده لم يرجع واحد منهما على شي وهذا كله قياس قول الاخيه وزر رحمه الله
والله وعنه الى يوسف رحمه الله موضوع للمائتين ضمت منه او لم يضع وفي الثانية صبي مبع وشتر
وقال ابن ابي عمير قال بعد است بانه فان اخبر عن البعوث بان كان سنة اشى عشرة او اكثر لا تقرب
جوده بعده لانه اخبر عن امر محتمل فان ادنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويقيم ثمان عشرة فاذا طلع بالبعوث
لا يبلغ جوده بعده وان كان سنة دونه لا يبلغ اخبره بالبعوث فيصير جوده وفي النسخة الوكيل اذا مات
لا يتقبل حتى المطالبة الى الموكل وانما يتقبل ذلك الى وصي الوكيل ان كان له وصي فان لم يكن له وصي
فالتعاضد فيضيب وصياعته وفي القرائن الى من الخداصة رجل دخل داره الازاك واخذ ثوبا
داره وذهبوا به وعجز المالك عن استرداده فاستحق ان رجل ليرد فقال ذلك الرجل بعد منى فباعه
فباع الرجل وحلف ان هذا ثوبه لا يحنث والبيع جائز لان مع المصوب اذا كان الغاصب متوالجايز
وفي الفصول غاصب اخذ ثوبا من دار رجل غرض حب التوب عن الاسترداد فقال رجل له يعني حتى استرد
منه فباعه من ثمن معلوم في المشتري الى الغاصب واراد ان ياخذ منه التوب وهو قال لي فخذ به الظالم فحلف

وان

على

ل

المشتري بطلاق امرأته من ان توبه قالوا لا يكون حاشا لان شرط المصوب صحيح ذكره الكرخي رحمه الله
في مختصره غير ان الباع اذا عجز عن التسليم كان المشتري او طعنا فاشترى ما عليه برأيه وتوقفا قبل نقد
الدرهم كان العقد باطلا وهذا فصل في حفظه وان من غنه غفلون فان العادة فيما بينهم ان من كان له
على الغير خط او غيره او ما يشبه ذلك فضاهاها بخدم من عليه عتداء السوء خطا بالذنب ثم ذلك
والمسومة فيما بينهم كندم راها كردند فانه فاسد لكون الافتراق عن دين بدین وفيه ايضا وتوان
رجل مال اليتيم من الوصي بالف درهم ورجل اخر بالف ومائة والاول ملا من ان في بيع الوصي
من الاول وكذا لو استأجر رجل مال اليتيم ثمانية واخر لستاجر ليشتره والاول ملا في بيع الاول
وكذلك متولى الوقف وفيه ايضا في الفصل الثالث والعشرين ولو ضاع الوصي ان يخذل في بيع
معتق فاراد ان يبعه جازمه وان لم يكن اليتيم حاضرا الى غنه ولو طبع السلطان في اليتيم فاعطاه الوصي
شيئا من مال اليتيم ان لا يقد عليه في دفع الظلم من غير اعطائه شيئا ليعض وان كان ليعض من وفي الشئ
اشترى مال المسجد وارا للمسيح ثم باعه ثم من ثم قال اختلف المتأخر رحمه الله في جواز هذا البيع قبل
في المتأخر عندك قال يجوز بيعه يدي وفيه ايضا متولى مسجد باع من لا سوقا على المسجد من رجل
بشئ معلوم وقبض الثمن وسلم المنزل ومنه على ذلك ان ثم غزل القاضيه هذا السؤال وفي غيره قال
هذا ان في على من شري المنزل ان يذلل ببيع باطل ورفعه الامر الى القاضي والبطل القاضيه البيع وسلم الى
هذا المتولى وقد سكت المشتري زمانا بل يجب احراز هذا المنزل قال نعم لانه نقد الاجارة وثبت
الاجارة تقدير النجب الاجور وفي القرائن الى من جامع الصغير الى السلطان اذا اكره رجلا
باع عبده لا يجوز وفي الايضاح ولو اشترى الزمي عبدا مسلما جازمه ويجزى على عبده وقال النافعي رحمه
الله لا يجوز البيع وعلى هذا لو اشترى مصحفا وفي الخلاصة الباع اذا اكره الاصل فالقول قوله وفيه
الظهيرية رجل اشترى من رجل دابة والبيع ركب فقال المشتري احملني معك فخذ منه فوطيت الدابة
بذلك من مال المشتري لان ركوب المشتري قبض منه وفي الثانية عبدا اشترى لنفسه من مولاه
رجل اخر بالف درهم صفقة واحدة ذكر في المتن انه يجوز البيع في حصه العبد وحصه الشريك باطل
ولا يشبهه الا اذا اشترى ولده مع رجل اخي يجوز العقد في الكل وفي الشئ رجل لا يعبده و
فقال العبد ان مولاه وهو عبدي ولا يتيه للمولى فانه يولي بعبده ففقت العبد فقبض من بامر السلطان

انه يجزئة العبد فايها شرف من التقية فهو العبد وفي القرائن من الخلاصة في كتاب السبع
 في الفصل الـ ولس شرف لو كان الرجل ليس في حق عبده فزعه الى القاضي ونهجه ان قال محمد بن
 الدجاني على وجه ولكن ينبغي المولى عن ذلك فان اعدا ادب بالفرج والجلس كذا في نصاب
 الاحتساب من مذهب الناصري وفيه ايضا ومن السراجية والظهيرية المغربية بعد لطلب البين
 مولاه وهو مقر بانه محس صحة فانه يعذر لانه متفقه كذا في الخلاصة **باب الصرف**
 في فتاوى السراجية الصرف هو بيع الذئب بالذئب او الفضة بالفضة او الذئب بالفضة والذئب
 بالدينار او الدرهم بالدرهم او الدنانير بالدينار وفي كسر الدقاييق هو بيع بعض الاشياء ببعض فلو كان
 شرط التماثل والتعاقب وان اختلفا جوده وصيغته والاشترط التعاقب في التمدد وهو بيع
 احد التقدين بخمسة او بالآخر مضروبا او غير مضروب منفردا او مجموعا مع غيره من السلع ومخصوصا
 سائر البليات ثلثه ثمان ان لا يفرق ان من غير قبض وليس لها ولا حد عا حيا راوا حل ولو لم
 فيه خيار او اجلا فابطل قبل الافتراق ينقلب حيازا اجلا فالزفر حله الدعا خيرا العيب والروية لا ينعان
 صحة الصرف لكن خيار الروية لا يثبت في الدرهم والدينار ويثبت في التبر والحي وفيه ايضا
 اشترى دينارا بعشرة دراهم ثم نقد وسم في المجلس جاز ولو نقد البعض دون البعض فالبيع كانه
 في الكل خلافا لها والمجلس فيه كالمسألة بقرينة التي لو كانا وديناران معا فهو مجلس الى ان يتفرقا وفي
 الهداية والمراد منه الافتراق بالابدان حتى لو ذهب اثنين معاني جهة واحدة او انا في المجلس او
 انما لا يبطل الصرف في الهداية وان افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد
 لقوات الشرط وهو القبض وللهذا لا يصح شرط الحيا رفيه ولا الاجل لان باجدها لا يمتنع استحقا وبطلان
 ينفوت القبض المستحق الا اذا اسقط الحيا ر في المجلس فبيد الى الجواز لا تفاعله قبل تفرقه وفي الهداية
 باع ذمبا بفضة مجازة جاز ولو باع بخمسة مجازة لم يجز ثم لو وزنا في المجلس وكانا سواء جاز استحقا
 خلافا لفرز محمد بن عبد الله ولو وزنا بعد المجلس وكان سواء لم يجز انما عا د في البين مع واذا كان الناب على
 الدرهم فقطه في حكم الفضة في ازان سابع بخمسة متفاضلا يريد به ان يكون الغش غالبا لو اصرق بالذئب
 يكثر في الفضة ولا يتخلص منه شي وسبق الغش كماله فاذا كان بهذه الصنفه لم يجز بالفسوس و
 العوض يكون الفضة في الغش ساقطة العبرة كما عرف ان كان يتخلص منه شي وان قل

فليس في حكم الوضوء وكذلك الذهب في التهنيت سبعت فضة بفضة بفضة مغشوشة فان كان
الفضة غالب فهو في حكم الفضة فيكون جيدا ورويا سوارا وان كان الغش غالب لا يجوز الا ان يكون
الفضة اكثر مما في المغشوش وكذا الدراهم التي غلب فيها النحاس ان كانت تخلص كل واحد من الاخر
بالصيانة جاز بقدره وان كانت الفضة لا تخلص وهي محترقة فهو ناس كل واحد الغشوش النافعة فمن
اصطلاحا حتى لا يتعين في العقود كالقدين وفي الهدايا وغيرها من احوالهم ليدلوا بغير ذلك
في العلامى والقطارفة لانا اعلم الاموال في ديارنا فلو ارجع التقاض فيه انفتح باب الربا في الفضة
سبل ثم الدين رحمه الله عن القطارفة اي بمنزلة الدراهم في حق الصرف في اشتراط التقاض
لثبوت من العوضين قال في بمنزلة الدراهم التي فيها غش ويجوز بيع الواحد منها بالثمنين باتفاق
بين اصحابنا الشافعية رحمه الله ويصرف غش هذا الى فضة ذلك وغش ذلك الى فضة هذا البيع
درهم ودنيا بدينارين ودنيا رين وذلك يجوز عند الشافعية خلافا لوزنهم الدلائل من التقاض
في المجلس وفيه ايضا واجاب الغش بالفضة فقد اجازة الوضيفة والوجود في رحمه الله خلافا لوجه
رحمة الله وفيه ايضا سبل ثم الدين رحمه الله عن بيع القطر ما بعد ليات فقال صرف ولا بد
من التقاض في المجلس البديل لوجود الفضة في الطرفين وهو بخلاف بيع العدوس بالدراهم
ان قبض احدها يكفي للجواز لانه ليس بصرف حتى ينشأ قبضها ولا بد من قبض احدها محررا عن
الكافي الكافي في الهداية ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دينار بديناره
دراهم ولم يقبض عشرة وسلم الدينار حتى لو اشترى بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد وفي الاصحاح
ولو اشترى ثوبا بدراهم وسلم الدراهم ولم يقبض العدوس حتى كسدت فتح البيع بالاجزاء وفي تحقير
المقدوري ومن باع سيفا بمائة درهم وحلته خمسون فدفع من ثمنه خمسين جزءا جاز البيع وكان
المقبوض حصه الفضة وان لم يمين ذلك وكذلك او اقال فخذ هذا الخمسين حتى اقر فابطل العقد
في الحلبة والسيف وان كانت لا تخلص من غير ضرر فالبيع جاز في السيف وبطل في قدر
الحلثة وفي التهنيت اشترى بدراهم سيفا على بفضة ينبغي ان يكون وزن الدراهم اكثر من
الحلثة حتى يكون الحلثة بمنزلة الباقي بازاء النصل والحلبل ثم ما قد نبه حتى اقر فان امكن تخلص
الحلثة عن السيف بغير ضرر بطل البيع في الحلثة وجاز في السيف وان لم يكن بطل في الكحل

في الهداية قال ومن باع جارية فتمتبا الف متقال فضته وعتقا طوق فضته فيه الف متقال
 بالمتقال فضته ونقد من الف متقال ثم اقترافا فالذي نقد من الفضته لان فضته
 الطوق وجب في المجلس والظاهر ان الايتان بالواجب وكذا الواسعة بالمتقال الف
 والف نقد فالنقد من الطوق لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والمبتعة
 على وجه الجواز هو الظاهر منها وفيها ايضا ومن باع انا وفضته ثم افترقا وقض بعض ثمنه بطل البيع
 فيما لم يقبض صح فيما قبض وكان انا منسزا كانهما لانه صرف كله فيصح فيما وجب شرط وبطل
 فيما لم يوجد والف وطاري لانه يصح ثم بطل بالافتراق فلا يشترط ولو استحق بعض انا وانسرى
 بالمتقال ان شاء الله الباقي بحصة وان شأ رده لان الشك في بيع انا وان باع قطعة
 نقرة ثم استحق بعضها اخذ ما بقي بحصة ولا خلاف لانه لا يضر بالتقبض وفي كسر الدقائق ولو استحق
 شيئا بنصف درهم فلو س صح وفيه ايضا ولو اعطى صبرها درهمها قال اعطيه به نصف درهم فلما
 ونصفا الاجته صح وفي حاشيته اى اعطى صبرها درهمها صغير الوزن نصف درهم كبيره نقص
 بحته فيكون نصف درهم الاجته بمثله ونصف درهم وجه بمقابلة العكس في الشراء
 انسرى شيئا بنصف درهم فلو س حاز وعليه اى بنصف درهم من العكس وفيه ايضا
 دفع الى صبرها درهمها وقال اعطيه بنصف فلما بنصفه نصفها الاجته حاز البيع

بيع الوفا في فتاوى السراجية في فصل بيع الدور والعقار بيع المعاملة مع الوفا ولقد وانه مع
 فاسد للشيخ يشترط لا يفتضه العقد وانه يقبل الملك عند اتصال القبض كير البيع الف
 مذكورة في فتاوى ابوبكر بن الفضل عن السيد الامام ابي نجيب والقاضي الحسن المازندراني
 القاضي الامام علي السعدي رحمه الله ان بيع الوفا ومن حقيقته ولا يطلق الانتفاع للشيخ
 الاباذن الباع وهو ضامن لما اكل واستهلك للبائع استراذاه وقضى منه من شيئا ولا نهم
 يريدون البر من حقيقته والعبرة للمعاقد للملا لفظ الا يرى ان الكفا له في شرط اياه الاصيل
 حوالته نحو الوفا لانه مطابقة الاصيل كفا له وعن الشيخ الامام الايجاني رحمه الله ان
 ان بيع جائز ولو في الوعد وفي الفضول وغيره مع الوفا هو في الحقيقة ومن البيع في يد المشتري
 كالممن في يد المثلث لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الاباذن المالك وهو ضامن لما اكل

من غرة وما استهلك من غنمه والدين ساقط بملكه في يده اذا كان به وفا بالدين ولا يملك
عليه في الزيادة اذا اهلك من غير ضمه للبائع استرداده اذا قضى دينه وفي الثانية خففوا
في البيع الذين يسمونه الكس مع الوفاء وروى الجوزي قال قلت لشيخ رحمه الله سلم السلام
الاجل المتيقن والقاضي العام ابو الحسن البغدادي رحمه الله حكم الرهن لا يملك المشتري في
المشتري ما اكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا باباحة المالك وبقيت الدين بكونه
اذا كان له وفا بالدين ولا يضمن الزيادة اذا اهلك للبضعة والبائع ان يستره اذا اطلق
الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط
الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكره وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع
الجائز وعند هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا لك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر شرط
على وجه المواعدة فحكمه تالفي في الرواية التي تليه وفي الفصول من مجموع النوازل قال في السلم
النفسي رحمه الله الفسخ من غير ثمن في هذا الزمان على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف
رضي الله عنه لانها تلفظ بالبيع من غير شرط فيه والعبارة للمفوض دون المقصود وفي فتاوى
الامام في السلم والدين رحمه الله ان البيع الذي اشتراه اهل يهر فسد رحمه الله بضموع مع الوفاء والصحيح
ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشرط في البيع
فسد البيع وان لم يذكره فسد البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع الجائز
في البيع غير لازم فكذا لك يعني يكون فاسدة وان ذكر البيع بغير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة
جاء البيع ويترجم الوفاء بالوعد لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل لازمة لحاجة الناس وفيه ايضا
في سائر مع الوفاء ولو باع داره معا جازا وتقا بضاعة من المشتري من اخيهما باسالم
وغاب اهل البائع الاول ان يخاصم المشتري الثاني ويستره والدار منه اجابهم الدين
النفسي رحمه الله نعم له ذلك وان كان للمؤمن حق الجبس لكن يدينه الثاني غير محقق و
البائع الاول ملك لما علم ان يستره وملكه ممن قبض بغير حق ثم اذا حضر المؤمن ما خذ ما من
يده وفيه ايضا واستفتي الصدر السعيد تاج الاسلام احمد بن عبد العزيز والقاضي الامام
صدر الامة احمد بن محمد بن تاج الاسلام طهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز

المرفعی فی رحمۃ اللہ و الشیخ الاسلام علاء الدین عمر بن عثمان المعروف ببدر رحمہ اللہ
 رحمہ اللہ اندر آنکہ مردی بیکه خرید از دیکری بکسرط آنکه بایع هر دوفی که بباوی بازدهد شش
 بیج بازدهد و یا بدان شرط خرید که چون ببا بازدهد فلا بیج منها و قبض کردند برین بیج مسیح
 ملک مشتری شود یا فی کتب بران الدین صاحب المخطوط عن ابیہ الصدر الامام شیخ
 رحمہ اللہ شود و اللہ اعلم و اجاب علاء الدین بدر رحمہ اللہ شود و در حق انتفاع و موقوفه
 و اگر مشتری بیج را بکسی و بکس بفرستد بیج صحیح بایع اول را رسد که باز کرد و چنانکه بیج
 مکره یا فی کس چنانکه در ساعات فاسد کتب بران الدین رحمہ اللہ و ظہیر الدین رحمہ
 چون برضا تسلیم کرده بود و کتب علاء الدین بیج مشتری در دست فی بود و اللہ اعلم و ممکن
 اختیار بران الدین رحمہ اللہ و الشیخ الاسلام و اولاده رحمہ اللہ و ممکن انفق بیج را تا زمانه
 اللہ علی ان مشتری شرا و جایز الایکالک البیع من غیره و علیہ الفتوی البیضاستغنی الشیخ
 الامام جمال الدین عمر بن عثمان و الشیخ الامام علاء الدین عبد الوهاب و شیخ الامام منهاج الدین
 و الشریعہ محمد بن محمد بن الحنفیہ رحمہ اللہ مردی زرعی خرید بیج و فاد و غله این زرعی نزدیک آمد
 شش از آنکه غله بر دارد و فروشنده بسم باز میداد قاضی و برابر گرفت بسم جبر کند یا فی اجاب
 الدین رحمہ اللہ و اجاب منهاج الدین رحمہ اللہ کند و اجاب علاء الدین رحمہ اللہ کند
 بشرط آنکه حصه گذشته ازین زرعی بدو موقوفه اگر مسلم بر حال خود بود و سال اول غله برداشت
 و غله سال دوم نزدیک آمد نگاه فروشنده بسم نقد کرد قاضی بخنده را جبر کند بر گرفتن بسم
 تا بیج فسخ کند یا فی اجاب علاء الدین رحمہ اللہ و اگر سال دوم غله گذشته باشد و اجاب
 و جواب انت و موقوفه اگر مسلم بر حال خود باشد و بیج منتقل بود یا خانه بود هرگاه که بود توان
 که بسم بدو اجاب و اجاب و اللہ اعلم و بیل غرم من الشیخ رحمہ اللہ و بعضی بعضی است
 لم یخرج العقد بعد ثم نقد البایع النفس بل للمشتري قسط من العقد التي لم يخرج بقدر ما مضى من السنة
 لا قال بعضهم ليس له ذلك بخلاف ما اذا اخرجت العقد نقد وقال بعضهم له قدر ما مضى من
 السنة خرجت العقد او لم يخرج و بعضی العقد فی حقه و فیہ ایضا و است فی رهن فاد
 شیخ الاسلام علاء الدین الدیناری رحمہ اللہ بایع بسم آورد و شش از آنکه مشتری غله بردارد

قاضی جبرکند بر اقاله یابی قال تا آنکه غلبه بر دار و الدائم و فیہ ایضا و است مستغیر جواب
و صورته را جل بایع که با جواز اولم لیسلم التشری الثمن الی البیع حتی یضی بعض المدته بل
للبيع ان یکسب ثمن البیع بقدر ما لم یأخذ الثمن بکتاب جواب بده المسئله وقد ذکرنا قبل هذا انه
انما التشری و ارا جواز البیع لم یقبض الثمن لا یلکک البیع فین البیع من غیر حضرت
التشری و لا یلکک بعباس غیره و فیہ ایضا خرند و بوفامحدود و باید بکری فروخت بیع و فایع
بانه یکشاید این تصرفات از وی نافذ باشد یا بی اجابوا جمیعاً فی الدائم و ما قولهم خرند بوفام
ببر پیش از اقاله بیع مبیع بمرکز و ورثه و بر امیرات شود یا بی اجابوا ان ورثه یقومون بقیه
فی الاحکام الوفا و الدائم و فیہ ایضا و سیلوا رحمه الله مردی خانه فروخت بیع و فایازی خرید
بنا و این خانه و یاد در خان این زرافت سعادتی سلاک شد قیمة آنچه سلاک شد بانه خرند بانه
قاضی خرند و ابراقا جبرکندی بی اجاب عماد الدین رحمه الله اختیار بود مرد و نشنده را خواهر خرند
ماند و خواهر صبیحه و بجه دی از بها و اجاب منهاج الدین رحمه الله کنی کند یعنی الیکون علیه فی
ما ملک و بکره علی اقالته و اجاب عماد الدین رحمه الله من بی بود چون سیم بر بیع اقاله کند
و ما قولهم و اگر خرند بنا و یاد در خان را سلاک کند قیمت تهمل بروی باشد یا بی اجاب عماد
الدین رحمه الله باشد و اجاب عماد الدین رحمه الله فی الدائم و فیہ ایضا خرند و بوفامخرم بود و
و دعوی بحال غیبت فروخته یا بی اجاب عماد الدین رحمه الله فی حفرة فروخته و اجاب عماد الدین
رحمه الله بود و اجاب منهاج الدین رحمه الله بود و لکن بیع باید که حاضر بود و الدائم و فی نوایسج
الاسلام بر مان الدین رحمه الله فی دعوی التشری شرعاً جواز اهل بیع طحفة البیع و التشری شرط
قال نظام الدین رحمه الله انما یستفقت من فرغانه بده المسئله فاجاب کثیر من بیع شرط
رحمه الله که حسب الاقاضی الامام عماد الدین رحمه الله فانه قال ان یشرط فحصل فیہ اختلاف
المنسج رحمه الله و فی خلاصه المضمرات من الزفره و لو ادعی بیع الوفا و ادعی التشری البیع البت
فان کان الوفا و بشرط فی البیع فمذ البیع فاسد فصار حاصل التنازع ان البیع یدعی العناد و
و التشری یدعی الصحة فان اقام البینة فالبینة بینة البیع لانه یدعی امر بخلاف الظاهر قال الوفا فی
البیع خلاف الظاهر و ان لم یکن بشرط فی البیع فالبیع جازم و المختار و فی الفصل فی الفصل

ان من والغنمين في سبيل مع الوفا وسيل شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله عن مع داره
 بها جاز اولم يقبض النفس فزود شنده وتواند كبري حضور شترى ان مع رافخ كند وتواند كبري سري
 بي رضا شترى اولم كسي ديكر فزود شنده اجاب في والله اعلم وفيه ايضا في سبيل مع الوفا
 وسيل شيخ الاسلام بزيان الدين اذا اخذ المشتري البايع بالبيع الجاز في بلد اخر وطلب النفس
 بعد الفسخ هل له ذلك قبا على سلة الرمن اذا كان له حمل وموتة واخذه في بلد اخر له ان يطالبه
 بدينه وفي السجوة في فصل مع الدور والعقار وقال بعض المتأخرين من اراد ان يرضى ببيع
 له الفقة فالوجه فيه ان يرضى المحذور بشرط ان يرضى المشتري البايع بعد التفرق عن مجلس العقد
 بشرط ان يقبل هذا البيع اليه اذا ادلى اليه جميع ما ادى من النفس بعد ان يرضى عنه واخذه واكثر على قدر
 ما اراد وقال شمس المأينة المرغني في رحمه الله يعني ان نقول لا توافقه على ان لا يكون هذا بشرط
 ملحقا باصل العقد **باب الديون والقسم** في بيان الى الميت رحمه الله قال
 الشيخ الفقيه ابو الليث لا باس بان يستدين الرجل اذا كان له حاجة لا بد منها وهو يريد قضاء ما
 ولوانه استدان دينا وقصد ان لا يقضيه فهو اكل السحت وروى عن عابسه رضي الله عنها انها كانت
 تسدين فغير لها مالك النبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان عليه
 دين فتوى قضاها كان مع من الله تعالى غوان فاما النفس فذلك العون وفيه ايضا وروى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تزوج ونية ان لا يودي مهره باجر يوم القيمة زانيا ومن اشترى شيئا
 ان يذبحه بغيره باجر يوم القيمة امره ان يذبحه ايضا قال لقمان الحكيم حملت الجنين والحديد فلم اجد شيئا
 اقل من الدين وفي التندب ولو اجد في القروض فلاجل باطل وفي تحقير القروض في باب
 المراجعة والتولية كل دين حال اذا اجد صاحبه جاز تاجيله الا القرض فان اتاجيله في القرض لا يصح
 في خلاصة المضرات قوله الا القرض فان تاجيله لا يصح حتى يثبت ولاية المطالبة في الحال اذا اجد
 عند الاراض مدة معلومة او بعده وفيه ايضا ولا يصح تاجيل القرض الا في مسألة واحدة وهو ان اوصى
 اجل بالف درهم على سبيل القرض الى سنة وهو يخرج من ثلث ماله وفي منقطة القيمة والحكمة في
 لزوم الاجل في القرض ان يحل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فصيح
 يكون المال على المتأجل عيلا لذلك الوقت ولا سبيل للمفروض ولا نورته عليه فان مات المتأجل

عليه كحل ويؤخذ من تركته وفيه ايضا قال الدين للمدبوع بعد المطالبة او سبوا على كل
غيره فليس تأجيل لانه امر بالاعطاء وفي الفصول في المجلد الثاني وقال صاحب المحيط ينبغي ان يصح
من الوارث على قول البعض قال واحد منها من الفقهاء ورايت ان القرض اذا صار مستمكاً
فأجبل صحح والصحيح انه باطل والمقرض اذا أجبل في كل شهر فارد الرجوع له ذلك وذكرتمس الائمة رحمة الله
الاسرى في كتاب العرفان التأجيل في بدل المستمك صحح سوا ذلك ليس مستمكاً دراهم او ذخير
او غير ذلك وقال زفر بن يحيى والليث في تعجيل تأجيل القرض ان يحل المقرض القرض بدو تأجيل
المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح حتى لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض بذلك الدين
ليس له ذلك وفي العرفان تأجيل كل دين سوى القرض وفي التهذيب في باب الخيرات
من عليه الدين اذا ما استقرض الاجل اجماعاً ولو مات من له الدين لا يسقط وفي الفصول في الفصل
الخمس والعشرين الاستقراض الفاسد بغير ملك حيث ما يوجب الاستقراض الصحيح حتى لو
استقرض داراً وقبضها ملكه وكذا في سائر الاعيان وكجب القيمة على المستقرض وفيه ايضا ان
يبيع واقعات الاثني با استقرض الثياب لا يجوز لانها ليست من ذوات الامثال والكل
في القرض رد للمثل وكذا استقرض الخطب والخبث والعصب والرياحين والارطبة والبقول لا يجوز
لانها ليست من ذوات الامثال وكذا استقرض الحيوانات لا يجوز عندنا لانها ليست من
ذوات الامثال وان فني لا يجوز استقرض الحيوانات كما يجوز السلم فيها الا في الجوارى فانه لا يجوز
استقرضها واما الخمر والوثمة والرياحين والبسته التي يحال فلها بئس استقرضها لانها مضمونة
بالمثل عند الاستهلاك فم في كل موضع لا يجوز القرض لا يجوز الانسقاء ولا اندام صنعة الخيل كما في البيع
القاسد لكن يجوز بيعه لثبوت الملك فيه لان المقبوض حكم القرض الفاسد والمقبوض حكم البيع
القاسد سوار وفيه ايضا فروي استقرض ثوراً فاغار عليه الا اذا لم يضمن لانه استقارة وذكر بعضهم
ان استقرض الحيوان يصح ويحب الضمان قال السيد الامام ابو القاسم رحمه الله تعالى تعارفوا
من لفظ من لفظ الاستقراض الاستقارة فالجواب هو الاول وان تعارفوا من لفظ الاستقراض
التمس من بيع النور والنفقة فنوضح في التهذيب وهو جائز في كل شيء يجب بملكه كشد
من الكليات والوزونات والعدودات المتعارفة كالجوز والببيض وعندنا في رحمة الله

يجوز في الحيوان الثاني الجوارى وفي الفصول رجل استقرض ثيابا من الفواكه وربما فقم بقبضه
 حتى القطع فانه يحرم صاحب القرض على التخي الى ان يحكي الحديث الا ان تراصيا على القيمة
 وفي لفظ القينة في مبيع الاكل والشرب يجوز للمحتاج الاستعاض بالرجل وفي الفصول في
 الجملد الثاني رجل دفع الى ابنه مالا ثم اراد الاسترداد وكان القول انه دفع وصلا لانه هو الملك
 وفيه ايضا ادعى اخو النبي اقرضت لابيكم الف درهم وانه قد مات ولم يوف الى شيء واقام واثرة
 البينة ان الاب اعطاه الف درهم في حال حيواته يقبل قوله ويكون القول قول الوارث ان
 الاب اعطاه بمجهته الدين لان الوارث قام مقام المورث فيكون القول له في جهة التملك
 وفيه ايضا اذا كان الرجل على رجل دينان نقض الواحد منهما وقال قضيت عن كذا واقام
 القابل منية انه قضى دينه الا يقبل لانه يطلع على ما في ضميره الا اذا اقام ان الطرف اقرانه دفع بمجهته
 البينة فحينئذ يقبل وفيه ايضا اذا كان على رجل دينان من جنس واحد فادى الدين من جنس المال
 فالقول قول الدافع انه دفع بآي جهته فيسقط ذلك الدين عن دونه ولو كان من جنسين بان كان
 احدهما من الذهب والاخرى من الفضة او احدهما من الخطه والاخر من النسيئة فادى الفضة قال
 ادبت عوضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الذهب وان كان هو المملك لم يقض
 رب الدين عوضا عنه لان المعوضة لا تتم ما وجد الطرفين وفيه ايضا ولو اقرض صبي او معتوقا ما استهلكه
 الصبي او المعتوق لا يضمن عند ابي حنيفة ومحمد حرمة الدماء وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن بان اقرض
 عبدا محجورا فالتلف لا يوافق قبل العقد عندها وهو الودعية سواء في النسيئة رجل اقرض صبي مالا
 فاستهلكه لا شيء عليه لانه سلطة على الاستهلاك وليس هذا كالودعية وفيه ايضا ولو اقرض
 عبدا الماذون الدين الف درهم فالملو الحق بها ولو اشترى بها متاعا فالملو الحق به
 وفي الفصول ولو باع من صبي محجورا مالا سلم اليه واستهلكه الصبي لم يضمن عندها خلافا لابي يوسف
 رحمه الله وعلى هذا الخلاف اذا اقرضه او ادعه فان تلف القرض او الودعية وفيه ايضا في
 موضع اخر ان اقرض الصبي الماذون واستقرضه جازان وهو كالبائع فيها وان كان محجورا
 لم يصح اقرضه وان اقرضه النان فدام عينه باقيا كان لصاحب المال ان يسترده على قول
 ابي حنيفة رضي الله عنه ١١٠ رخصت ورجع الدماء اما اذا انفقه الصبي او تلف فلا ضمان عليه

عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله إذا انفقه كان له ان يرجع عليه بضمان
ذلك اما اذا ملك بنفسه فلا ضمان عليه بل خلاصتهم وكذلك الصبي المحجور لو اتلف
الوديعة التي عنده لا يضمن عندنا خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو استملك مال الغير من غير
سابقة الاقراض والايدي يضمن بالاتفاق وفي الشئ في سبيل البيع استقرض من رجل
طعاما في بلد قديمة الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غالي فاخذ الطالب فليس له ذلك
ولكن يوم المطلوب بان يوفق له حتى يوفيه في البلد الذي استقرض فيه وفي التمسك
استقرض دراهم تجارية فالتقيا ببلدة لا ينفق فيه التجارة عليه قيمتها من الذهب وان كان
ينفق لكن يوجد فيه يوجد مقدار المسافة ذاهبا وجائبا فليست توفى منه بكفيل وان لم يرض
المقرض ما يخذ قيمتها وفي الفصول هو اقراض الدراهم التجارية بخارتم لقي المستقرض في
بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه بحمد الله
المسافة ذاهبا وجائبا ليست توفى منه بكفيل والايادة قيمتها وقيل اذ البعثة في بلد ينفق فيه تلك
الدراهم الا انها لا يوجد فانه يوجد قدر المسافة جابا وذاهبا فاما اذا كانت لا ينفق في
البلد فانه يؤخذ قيمتها وكذلك لو باع بالدراهم التجارية شيئا ثم التقيا في بلد اخر لا يوجد فيه تلك
الدراهم وفيه ايضا ولو بعث رجلا يستقرض الف درهم فاقضه فضاء في يده ان قال الرسول
اقض فلانا المرسل فهو للمرسل فعليه الضمان وان قال اقض فلانا المرسل فاقضه فضاء
في يده فعلى الرسول فالى صل ان التوكيل بالاستقراض لا يجوز وبالاقرض يجوز والرسالة
بالاستقراض يجوز ولو اخرج الوكيل بالاستقراض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض للأمر وان
اخرج مخرج الوكالة فان اضاف الى نفسه لم يغير مستقرضا لنفسه ويكون استقرض من الدراهم له
وله ان يبيع من الموكل وفي تاريخي ان قال الوكيل للمقرض على وجه الرسالة ان فسلما
يقول لك اقضه كذا كان القرض على الوكيل وفي الفصول ولو بعث كتاب مع الرسول لا
رجل ان بعث كذا ادراهما قرضا لك على فبعث مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان
رحمه الله عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يكون ذلك من مال الاخر حتى يصل اليه وفيه ايضا
ولما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعث عشرة درهم قرضا فقال نعم وبعث ببيع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ضمانا اذا اقرض رسول له وقبل وفيه ايضا لو قال بغيره يستقرض لي من فلان عشرة دراهم
 فاستقرض الامر وقبض وقال دفعته الى الامر وحجده الامر ذلك فان الحال يكون على الامر
 ولا يصدق الامر على الامر وفيه ايضا من نواكس شيخ الاسلام برهان رحمه الله تعالى يكي را
 از ري داو كه بعد منسج ^{حظ} بستانى بدى اين خطا سنده داو من بعض اجاب نعم بعضين
 وفيه ايضا ولو استقرض رجل دراهم فاما المقرض بالدرهم فقال المستقرض القم بالارقالا
 قال محمد رحمه الله لا شى على المستقرض وفيه ايضا اذا قال المنقرض وجبت المقرض يوفى
 او بغيره وكان ذلك بعد ما استكملها لارجح على المقرض شى ولكنه يرد منها وفي الهبة
 ولو كان له على رجل دراهم حقه فضا يوفى ولم يعلم صاحبه به حتى ملك عنده لارجح عليه كجوده
 لان الجوده اذا قبلت بالجنس لا قيمه لها وقال ابو يوسف رحمه الله يرد مثل ما اقرض يوفى و
 يسترد اليه وفي الفصول ولو استقرض الفئوس الراكية تكسرت قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 منها ولا يرد قيمتها وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمتها يوم قبضها وقال محمد رحمه الله عليه
 في اخر يوم كانت راكية وعليه الفتوى وكذلك العلأى ولو غصب الفئوس الراكية وهلك
 فهو على هذا الخلاف وفي الرضى قوله فكسرت يعنى في جميع بلاد امارا كراخ است ^{بعضه}
 بلاد يس برورد مثل وحب شود ويحبس تحت رقيقه ابو الليث وفي الثانية ثم ما امت
 تروج يكون انما لا يتعين وان كانت لا تروج فهي مملوكة يتعين بالتعين كذا في مجمع البحرين
 وفي الخلاصة والامقطع كالكسار والمنقطع ان لا يوجد في السوق وفي التهذيب كل قرض
 يرتفع بكرة كى لو اقرضه لبيع منه شيئا او اقرضه وراهم غلله ليرده صحاح ولورده صحاح غير شرط
 جاز وفي مفيد استيفيد من الواقات قال محمد رحمه الله في كتاب الصرف عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه انه كان يكره كل قرض من منفعة وجه النهى فانه رحمه الله قال انه صلى الله عليه وسلم نهى من
 قرض جلفا قال الكرخي رحمه الله اذا كانت المنفعة مشتركة في العقد وان لم يكن مشتركة ^{عطا}
 المستقرض اهودا عليه فلا بأس به لانه يبعد ترعا بخلاف المنفعة ومنها وفيه وفي القرائن
 من الايضاح وانما يكره ذلك اى زيادة فضل او اشتراط في القرض كحال يقرضه عليه ليرده عليه
 صحاح او ما شبهه فاما اذا لم يشترط فاعطاه الذي عاين الحق اهودا فلا بأس به لان هذه يوجبها العقد

وانما هو متبرع فجاز هذا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استقرض فلان وقال للوزن ان زلت
 ولم يكن الرجاء منسوطا في العقد فجاز وفيه ايضا ولو استقرض بعد الكد ووجاز في المحيط
 رجل استقرض من اخيه من الكيل او الوزن والقطع عن ايدي الناس قال كسب للمقرض
 على التخيير حتى يدرك الحديته عند ابى حنيفة رضي الله عنه لان الانقطاع عن ايدي الناس يحرم
 مجرى الملاك ومن ينسب الى حنيفة رضي الله عنه ان الحق لا ينقطع عن العين بهلاك العين
 على ما عرفت في موضعهم واذا بقي الحق في العين لوجود العين علامة معلومة كسب على التخيير الى
 وقت وجوده ليصل اليه عين حقه وفيه ايضا كل شيء يكال او يوزن نحو الخطه والتغير في
 التمر والريب جاز استقرضه وفيه ايضا يوادى من عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يفرق
 فرض الخطه والدينق بالوزن وكذا اكل التمر وان كانت حيث يوزن وفيه ايضا لا يجوز في
 الخطه ان يقرض وزنا فان اخذه واكمله قبل ان يكت له فالتقول قول المستقرض انه كذا وكذا
 تغية او في الفصول اقراض الخطه وزنا لا يجوز فان استقرضها واكملها قبل الكيل كان على
 المستقرض منها من الكيل قال اختصا بمقدار ما كيدا وتغير اكان القول قول المستقرض مع يمينه
 وفي المحيط قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز اقراض الخبز ولا استقرضه لاعد او لادينا وفيه ايضا
 وذكر في مواضع عن محمد رحمه الله انه يجوز عد او لا يجوز وزنا قال لان العادة جرت بتقرضها عد
 لا وزنا والقيس بن تركم العادة وذكر في المتفق عن محمد رحمه الله انه يجوز فرض الخبز عد او لا
 ذلك عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه وقال انه ايضا الوزن في فرض الخبز من الربا والعقد جاز الى
 وفي الهندية اقراض الخبز لا يجوز عددا وعند محمد رحمه الله يجوز عد او لا والقول على قول محمد رحمه الله
 وقال ابو الحسن رحمه الله يجوز وزنا ايضا اما السهم فيه لا يجوز اجماعا وفي الفصول من سوي غير الربا
 وفرض الخبز في الواحد والائيس يجوز وفيها راو لا يجوز لاعد او لا زنا وذكر في فتاوى القاضي الامام
 فخر الدين رحمه الله لا يجوز فرض الخبز والدينق عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يعد او قيل
 يجوز في الثلث عد او لا يجوز في الزيادة وفي خلاصة المضرات من الطحاوي على قول محمد رحمه الله
 ثلث من الزيادة استقرض الخبز وزنا والقيس بن تركم الجرم والنظر في مرانه وفي المحيط و
 يجوز استقرض الكافه عدو لانه عدو متقارب كذا ذكر الشافعي رحمه الله في واقعة وفي الفصول

من هو غريب الرواية استقرض الكاغذ يجوز وكذا استقرض الجوز وفيه ايضا ولو اقرض الجوز
كبلا جاز وفي المحيط استقرض الباذنجان عدد يجوز وفي الفصول ولو استقرض اللحم وزنا يجوز وفيه ايضا
استقرض الجوز ونا يجوز ولو استقرض في الصيف وسم في الشتاء وخرج عن العدة وفي الكبرى
اقرض على ان يكتب اليه كذا لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له سفينة الى بلد اخر جاز وفيه
الزمني مكره مستهذي كرون ببال وان رضى به است كه دوران جوفه مقرضت بياض
ضراوه وان ربوا سنود سقوط خطر راه ورسول عليه السلام نهي كرده است از قرضي كه دوران جوفه
مقرض از مقرض بياض ضرر كند وفيه ايضا اگر مرسل اليه يكن وكاغذ هندی ريسل امتنع اورد
انچه ضامن شود آزار رسد مر او را في طحاوي رحمه الله يكرهه بكون قبول كرد كتاب هندی را
وكذا اعد النجدة دروي مسطور است وحب شود برومال والفتوى على ما تقدم وفي الايضاح وقال
اصحابنا رحمه الله ان السفاتي التي تعامل بها التي ركروته لانه منقطع باسقاط الخطر في الطريق فغير
في حكم القرض الذي فيه منفعة وما روى عن ابن عباس رضي الله عنه استقرض بالدينه على ان يرد
بالكوفه فحجل انه استقرضه مطلقا ثم كتب سفينة وهذا لا يكره وانما يكره اذا شرط في الاقراض في
الخلاصة القرض بالشرط اعم بان يقرض على ان يكتب اليه كذا لا يجوز وفيه وفي الزماني اگر
بر مسلمي دين است بس اذان دين را از شمس خمر ميکند او حلال نباشد مر صاحب دين را که
بکبره ازانده ميديون را که ادا کند ازانرا که ان شمس بيع باطل است اما اگر دين برومي است
طالب او مسلم است روا باشد مسلم را که بکبره ازاندي بهما خمر زيرا که بيع خمر جاز است مرومي را که ادا
في جامع المضمرات في بداية الفقه في باب الكراهة واذ امانع المسلم خمر او اخذ منها وعليه دين فانه
يكره لصاحب الدين ان ياخذ منه وان كان نصرانيا فلا بأس به **باب المشرق**
في المحيط هدية استقرض ان كانت الهدية مشروطة في الاستقرض فهو حرام ولا ينبغي للمقرض
ان يقبل وان لم يكن الهدية مشروطة في الاستقرض وعلم انه هدي اليه للاجل القرض فاقبل
واذا لم يكن مشروط في الاقراض ولم يعلم انه هدي للاجل الدين او للاجل الدين قال شيخ الاسلام
انه لا بأس بقبولها والتورع عنها او لم يكره احكي عن بعض الشيوخ رحمه الله وبعده اقالوا اذا كانت
الهدية مستخرى بها فمقرض القرض بسبب القرابة والصدقة وكان المستقرض معروفا بالجود والسخاء

فمذاقهم مقام العلم اعطاه للاجل الذين فلما نبوع عنه وفي المضمرات من الكبرى من عليه
 ومن نسبة لواء اخذ به يوم القبة وان كان الدين من جهة التجارة يرجي ان لا يواخذ به يوم القبة لانه
 ناسي وقد فرغ عن الامة النسيان بالحدث وان كان الدين من جهة الغصب لواء اخذ به
 لان في اوله جاز في انهم وفيه ايضا من مات وعليه فرض استقرضه فمات قبل ان يكون
 رجوت ان لا يواخذوا اذ كانت من نية القضا لانه ضئيل لا تحقق المطلق وفيه ايضا من
 مات ابوه وعليه من نسبة والابن يعلم بوليده فان لم يكن الابن حتى مات هو ايضا لا يواخذ به
 يوم القبة وفي الكبرى في الفصل السادس وعوى ديون لم يمت يدلون مات من الدين
 وارثه ووصيه فله ان يرفع معذارة من علمه غير علم الورثة وفيه ايضا من لم يمت اذ ماتت
 منه في صحة المالك الذي كان له عليه وقال سائر النوا قبضت منه في مرضه فان كانت
 قائمة شاركوه فيها لان الاخذ ثابت في حاله الى اقرب الاوقات وان كانت تالكة
 لا شيء لم قبله لانه ظاهر فيكون الدفع للاستحقاق وهم دائعون حال قيام المالك اما بعد
 هلكا كما يدعون عليه استحقاق الضمان فلا يكفهم الظاهر والد اعلم بالصواب
كتاب الشفعة في المداينة الشفعة تستحق من الشفعة وهو الضم من شريك
 لا يفي من فم استرى الى عقار الشفعة وفي الشفعة في وهي في العدة ما خرد من الشفعة الذي هو ضد
 للوثر وهو الضم وفي الشفعة عبارة عما يملكه المرء على الشفعة حين استرى العقار من شريك
 او جاره واما سببها عند عامة المتأخرين رحمه الله تعالى ملك الشفعة بملك المبيع لان
 الشفعة انما يجب لدفع ضرر سوء المعاشرة وانما يتحقق هذا الضرر عند اتصال ملك الشفعة بملك
 المبيع ولهذا قلنا كما ثبت حق الشفعة للشريك في وقبة المبيع ثم ثبت للشريك في
 حق من حقوقه نحو الطريق والشرب ثبت للشريك في حد من حدوده وهو الجواز فان اتصال
 ملك الجارين شريكه في الحد انما كان كذلك لان الضرر بسبب اتصال الملك بوجوده
 هذه الوجوه وفي خزانة الفقه الشفعة وجبة ثلثة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع
 وهو الشرب والطريق ثم الجار وليس للخليط في الشرب والطريق شفعة في الرقبة مع خليط
 في نفس المبيع فان سلم فلا شفعة في الطريق فان سلم فلما روي في السراية الشفعة

ثبت الشرب في البقرة والآدم في الحقوق كالشرب وسيل الماء والمروءة ثم الجار الملاقاة
وفي الهداية اما الشرب فلقوله عليه السلام الشرب الحق من اللطيف والخلط الحق من الشفيع فكذلك
في نفس البيع والخلط حقوق البيع والشفيع الجار وهو الجار ولان الاتصال بالشرب في البيع
اقوى لان في كل جزء وبعده الاتصال في الحقوق لانه شرب في مرافق الملك والشرح تحقيق بقوة
السبب ولان ضرر القسمة ان لم يصح عند صلح في حوائجها ايضا وليس شرب في الطريق
والشرب الجار شفع مع اللطيف في الرقية لما ذكرنا انه مقدم قال فان سلم فالشفيع للشرب في
الطريق فان سلم اخذ الجار ما بين من الشرب والماء او بعد الجار الملاقاة وهو الذي على ظهر
الدار المشفوعة وبانه في سكة اخرى وفي التهذيب اما الشرب كما لو كانت اوقية من عسل في
اوقية او نهر صغير فبيعت فراح منها بشرية فهاك سائر الاقضية شفع فيه والطريق كما لو بيعت
دار في زقاق غير نافذ في ملك دور الزقاق شفع فيه ولو كان النهر كبير بحيث يجري فيه
السفينة او الطريق نافذ الاستحقاق بالشفعة والبولوسف رحمه الله لم يحل في النهر الكبير اصلا
وفي السراجية نهر خاص تبع منها ارض محدودة او كروم محدودة فبيعت ارض من تلك الارض
او كروم فتم شفعها كلهم وان كان عاملا او العام والخاص مفوض الى راي القاضي في الرضى شفعي
وهم حسب خريطة راد ونفس مبيع يعني انك شريك باشد در نفسيه و خانه مشترک در بیان ایشان
غير معنوم باشد وبعد از وی و حبست شفعة مرا که شریک است در حق مبيع یعنی خانه که در نهر و
آب و نهره کوی که آن حق گشت و حق خانه شرب و جاره نیست که طریق و شرب هر دو خاص
مرا بنان را و شرب خاص آنست که جوی خور و باشد که کنشی در آن رود و گشته باشد هر دو همسایه
آب ازین جوی باشد و اگر در آن کنشی رود و عام باشد و کوی خاص آنست که کوی جوی شرب
در خانه انسان در آن کوی باشد و بعد از وی شفعة مرهمسایه را و حبست و همسایه آنست که
خانه او بلسنت اینجا متصل است و در خانه او بطرفی دیگر است این جار ملاقات است بسبب
حق شفعة مرهمسایه است ازین سه طایفه و لیکن بهر من ترتیب که گفته آمد لقوله عليه السلام الشرب
الحق من اللطيف والخلط الحق من الشفيع و ذکر که اتصال شرب یک در مبيع قوی تر است بسبب اینکه
اختلاط او در هر جری است و بعد از وی اتصال در حقوق که ان شربت مرافق ملک است و این

ترتیب نیست حقوق فرست زیرا که ضرر نزدیک که در نفس مبیع است پس از نزدیک راه
گذشت و ضرر نزدیک راه گذر پیش از همه پس نیست و جواز شفعه از برای دفع آنکه ضرر است
تا اگر غیر این کس دیگر خرد احتمال ضرر است و راه گذر نزدیک و شرب مشترک قسمت
نه پذیرد پس بضرورت بمسایه اولی و ششتم آمد بجهت دفع ایزار او و ضرر او اگر چه شفعه
بر خلاف قیاس است زیرا که شکار مال غریبه است بغیر رضا او و بقول شافعی رحمه الله نیست
شفعه بجواز الصحیح قول ما ذکرناه صورت است این مسئله که جامع است مرجع مرتب است
باب را نیست خانه است که در وی منازل است و در خانه بسوی کوجه است سر به غیر
نافذ و ابواب این منازل بسوی این خانه است و نه منزلی ازین منازل مردی وارد خانه
میکند منزلی مشترک است در میان دو مرد و آن خانه را جدار ملاصق است پس نیست او
پس بیع کرد یکی ازین دو نزدیک مضییب خود را پس شفعه مرز نزدیک دوم است زیرا که او
خطیط است و در نفس مبیع اگر او مسلم داشت شفعه را و یا آنکه باطل شد حق شفعه مرا محاب
منزل است زیرا که ایشان شریک اند در حق مبیع و آن راه گذر است و ایشان احق اند
بدان از اهل کوجه زیرا که احتیاط ایشان اخص است از احتیاط اهل کوجه پس اگر ایشان
نیز مسلم داشتند شفعه خود را و یا آنکه باطل شد حق شفعه ایشان پس شفعه مر اهل کوجه است
زیرا که ایشان نزدیک اند و راه گذر خانه و هم درین برابر آمد ملاصق و غیر ملاصق که پس نیست
این خانه است و فی الاصل اگر کوجه است غیر نافذ و در وی خانه است که راه گذر ایشان
درین کوجه است پس بیع کرد یکی از ایشان خانه خود را از بالاترین کوجه و یا فروترین
پس شفعه مرجع اهل کوجه است زیرا که ایشان همه نزدیک اند و در راه گذر و اگر کوجه است
نافذ پس بیع شد خانه در آن کوجه پس شفعه مر جدار ملاصق است نه مر جدار مقابل و اگر کوجه است
غیر نافذ و در وی کوجه است که آن نیز غیر نافذ است پس بیع شد خانه در کوجه مضییب شفعه
مر اهل آن کوجه مضییب است خاص و اگر بیع شد خانه از کوجه اعلی پس شفعه مر اهل هر دو کوجه است
اعلی و اسفل و فی السعانی قال علماء و ما رحمه الله الشفعه بحکم ما لحق بالکافیه و هی الشریکة فی
الحقوق نحو الطريق و النهر و بحکم بالشریکة فی البقعة و قال الشافعی لا یحب الا بالشرکة فی البقعة

انما يقول بالشركة في البقعة اذا كانت البقعة مما يحل القيمة كالدار والارض ولما فيها لا يقسم كل عام
 والرحى والبئر والنهر والدور الصغار فغده لا تحب الشفعة في ذلك وعندنا يجب فيها تقسيم
 وفيها لا تقسم كذا في الايضاح والشفعة انما يجب لدفع الضرر الذي ينشأ من سوء الجوار وقبح الدوام
 ولهذا لا يجب في المنقولات مقصدا وفيه ايضا واربعين رجلين ورجل فيها طريق فباع احداهما
 الدار فشرى في الدار حتى بالشفعة ولا شفعة لصاحب الطريق لانه من قبل ان الشركة في نفس
 المبيع اقوى من الشركة في حققة والطريق من جهة الحقوق فكان الشريك موقوف على الشريك في
 الدار وكذلك سائر اصحاب الحقوق وفي الهداية ثم لابد ان يكون الطريق والشرب خاصيته
 يستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان يكون نهرا
 لا يجري فيه السفن ولا يجري فيه فروع عام وهذا عندنا الى حقيقته رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان
 ان يكون نهرا يسقى منه قراحي او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام وفي الهند يجب بعت دار فيها
 سبل او رجل للشفعة فيها وفيه ايضا ولا يثبت في المنقول كما لو بيع البناء دون الوصية لا شفعة
 فيه وفي مختصر القدوري ولا شفعة في العوض والسفن في الهداية قال ولا شفعة في السفن لقوله
 عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حابط وهو حجة على مالك في الجبايا في السفن ولان الشفعة لا يجب
 لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والمالك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار فلا يجب به في بعض
 المختص ولا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت دون الوصية وهو صحيح مذكور في الاصل وفيه ايضا
 قال لمسلم والذي في الشفعة سواء للمعومات ولانها ليست بمان في السبب في الحكم
 فيستويان في الاستحقاق ولهذا السوى فيه الذكر والانشى والصغير والكبير والباغي والعادل والمهر
 والعبد اذا كان ما دونها او مكانا في السراية الشفعة للمسلم والنوم على السواك كذا في الخلاصة و
 في الهداية قال اذا ملك العقار بوجوه مال وجبت فيه الشفعة لانه يمكن مراعات شرط الشفعة
 فيه وهو التملك لمن يملك به المشتري صورة او قيمة على امر وفيه ايضا وقال ولا شفعة في دار يرفع
 الرجل عليها او يخلع المرأة اوليتها جربها دارا او غيرها او يصالح بها عن دم عدا ويقتل عليها لان
 الشفعة عندنا انما يجب في مبادلة المال بالمال لا بين وهذه الاعراض لم يثبت باموال واجبا للشفعة
 فيها خلافت المشتري وقلب الموضوع وعندنا في حكمه لا يجب فيه الشفعة لان هذه الانواع

نصفه

العود

مسألة

مستوفى عنه فأمكن المأخذ فبقينا ان نأخذ بمبدأ كما في البيع بالعوض وفي التمدد ولا يجب التفتة
في عقد ملكة في مقابلة النافع كالمهر والاباحة والصلح عن دم العهد خلافا لما في رحمه الله ولا يجب
بالميراث ولا الوصية اتفاقا وفيه ايضا ولو دسب عقار بشرط العوض يجب التفتة عند التفاضل
لا قبله وعند ذرجه الله يجب قبل القبض ولو دسب بغير شرط العوض ثم عوض لما يجب التفتة
اتفاقا وفيه ايضا جمعت قرية بدور ما وارضتها وقراج منها على ارض رجل فله التفتة في بيع ذلك
القراج دون الباقي وفي الكبرى اشترى عشرة اوقعة منها زنة والتفتع ملازق بعضها فليس له ان
ياخذ الا ذلك القدر وكذلك القرية الاراضي لان السبب انما وجد في البعض فلا نسبت
الحكم في حق الكل وان كان لغزوين الصفقة على المشتري القراج والغزوين زرين ساوذه كذا في
بناشد وفي التجريد دار كسيرة فيها مقاصع صاحب الدار منها مقصورة او قطعة معلومة فبها التفتة
لجدار الدار الكبرى جدار من اى نوحها لان المبيع من حبل الدار بخار الدار يكون جدار المبيع فان سلم
التفتع التفتة ثم باع المشتري ما اشترى لم يكن التفتة للمال با ذلك القدر لانه صار ذلك مقصودا
فخرج من ان يكون لبعض الدار وفي الكبرى كذلك لو اشترى منها من دار والدار كلها لو اشترى التفتة
لجدار الدار وان لم يكن جدار ذلك البيت المشترا وان كان التفتع سلم التفتة ثم باع المشتري
ذلك البيت فلا تفتة للتفتع الذي سلم التفتة ان لم يكن جدار ذلك البيت لما قلنا وفيه
بيع ثلثة ابيات في دار كل واحدة لثلاث باع كل واحد منهما فان كان طريق الكل في
الدار فطلب قيس ان يشتركا في التفتة لانها سواء في شتركة الطريق وان كان ابواب
البيوت في السكة فان باع الاوسط فلما على والاسفل ان ياخذوا بالتفتة لانها جاراين له
ان باع الاعلى فاللاوسط اولى لانه هو الجار الملازق وفيه ايضا وان باع الاسفل فاللاوسط
ايضا اولى لانه هو الجار الملازق وفيه ايضا وارجحت ولها ما بان في رفاقين فان كانت
الدار المبيعة في الاصل دارين باب احدهما في رفاق وباب الاخرى في رفاق اخرى فان
رجل ودفع الى رجل من منها حتى صار تارا دارا واحدة فلما كل رفاق ان ياخذ الجانب الذي عليه
لانها لم كانت دارين في الاصل كان المائل كل رفاق جوار ياخذ بها وان كانت الدار
في الاصل دارا واحدة ولها ما بان فان تفتة لاهل الرفاقين وكانت العدة للاصل دون

والعارض ويظهر هذا الرافق التي في أسفلها رفاق أخرى إلى جانب الآخر فدفع إلى بطرس بها
حتى صارت الكل سكة واحدة لاهل كل رفاق شفعه في الرفاق التي لهم خاصة ولا شفعه لهم في
الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة دفع إلى بطرس سعتها حتى صارت نافذة لاهلهم
شركاء لان المنفعة تحدث دائما ينظر إلى اول الامر لا إلى ما صار في الانتهاء وفيه ايضا ولو اشترى
رجل دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى بعد ذلك أخرى كان لاهل تلك السكة ان يأخذ
الدار الاولى ويكونون شركاء في النية لان شراء الاولى لم يكن المشتري شركا في السكة و
شراء النية هو شركا في النية دون الاول لهذا وكذلك بين منة فخر دار فاشترى رجل
بضيم واحد بعد واحد فلما كان يأخذ الثلث الاول وليس على الثانيين الباقين سئل لما قلنا
ولو كانت الدارين اربعة فاشترى رجل بضيم الثلثة واحد بعد واحد والرابع غائب ثم
حضر فلما ان يأخذ بضيم الاول فهو في بضيم الآخرين شركا لما قلنا ولو اشترى احد الدارين
بضيم الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شركا في الضعيفين جميعا لان هذا المشتري
شركا في شراء بضيم وفي الصورة التي قبل هذا المشتري لم يكن شركا وقت شراء بضيم
الاول في الهداية ومن باع بشرط الجاني فلا شفعه للشفيع لانه يمنع زوال الملك على الباع و
ان اسقط الجاني روجبت الشفعة لزوال المانع وبشرط الطلب عند سقوط الجاني في البيع ويصح
سبب زوال الملك عند ذلك وان اشترى بشرط الجاني روجبت الشفعة لانه يمنع زوال الملك
عن الباع بالاتفاق وفي التذنب البيع اذا كان فيه خيار للبائع لا يثبت الشفعة قبل سقوط
الخيار ولو كان الجاني للمشتري ثبت باعلى ان خيار الباع يمنع خروج المبيع عن ملكه وخيار المشتري
لا يمنع وفي التجريد رجل اشترى دارا على ان الباع بالجاني فكنت الشفعة عن الانسحاب وقد تكلم
لانه يوجب الطلب وقت البيع وان كان حتى البيع يسقط عند الاجازة الا ان الاجازة ليست إلى
الوقت العقد لان الاجازة اثبات صفة العقد والصفة لا تقوم بنفسها وانما تقوم بالموصوف
فتنسب إلى وقت العقد مع حكمه وهو القطع حتى الباع فيكون وقت الطلب وقت العقد وهذا
قول أبي يوسف رحمه الله وروى عنه انه رجع في هذه المسئلة التي قبل هذه وقال سكونه عن الطلب
وقت العقد لم يتسلم وروى عن محمد رحمه الله في هذه المسئلة انه يوجب الطلب وقت الاجازة

وقت م

والسئلة

قال لان حق البيع يقطع وقت سقوط الخيار في البيع بشرط الخيار وكذلك الخلف في بيع الغنم
 وفي البيع الفاسد بغير الطلب وقت تصرف المشتري لان حق البيع يقطع بتصرف المشتري
 تصرفه لا يستند الى وقت المشتري لهذا وفي السراجية لا تنفع في الدار المبسوطة بغير فاسد او
 التجديد رجل يشتري دارا ثم يبيعها فلم يطلب الشفعة الشفعة وقال انظر سنة بطلب شفعة
 لان علمه ثبوت حتى الشفعة انقطع حتى البيع وحق البيع انقطع عند الانقضاء الصحيح فيجوز
 في هذا الوقت وان لم يكن معلوما فوقت العلم فاذا اتقاه عن الطلب مع العلم بالبيع الصحيح
 بطلت وفي الهندية ولو سلم الشفعة ثم رد المشتري على البائع نجى الشرط والروية تجدد الشفعة
 ولو رد البائع ان كان قبل القبض او بعد القبض بالقضاء لا يجد وان كان بالرضا وفيه ايضا
 في الما قبل تجدد قبل القبض وبعده وفي التجديد رد من عن محمد رحمه الله فيمن اشترى دارا لم
 يرأى ثم بيعت دارا بغيرها فاحداه بالشفعة لم يطل خبره في التي اشترى بها الخلف في الشرط حيث
 يطل في وفي تحضر القدر في الشفعة ان يرد الدار بخيار العيب والروية وفيه ايضا اذا قضيه
 للشفيع بالدار ولم يرأى فله خيار الروية وان وجد بها عيب فله ان يرد بها وان كان المشتري شرط الميرة
 منه وفيه ايضا فان صالح من شفعة على عوض واخذ بطلت الشفعة ور العوض في الهندية
 لو صالح على درهم بطلت شفعة ولا يجب البديل بدل الصلح ولو طلب الكل ثم صالحه على ان يبيع
 الشفعة بقي في الكل اتفاقا ولو طلب الصلح ابتداء بقي غدا على يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
 يطل في الكل وفي القدر ويكيل البيع اذا باع دارا وهو الشفعة فلا شفعة له وكذلك ان ضمن
 الدرك عن البائع وهو الشفعة ووكيل المشتري اذا اشبع وهو الشفعة فلا شفعة وفي الحق
 ولو اشترى الشفعة الدار بوكالة المشتري لم يطل شفته وفي الهداية ووكيل البائع اذا باع وهو الشفعة
 فلا شفعة له وفي الكبرى وازمجت وفيها دعوى رجل هو شفيعا فلو طلب الشفعة بطل دعواه
 ولو اقدم على الدعوى كان من اقصا فلو اراد ان يطلب الشفعة على وجه لا يطل دعواه يقول
 طلبته الشفعة ان لم يثبت فيه الحق الذي ادعيت فيها وفي التجديد تمام رحمه الله عن محمد رحمه الله
 في رجل باع دارا وشفيعا بزم ان رتبة الدار له في ف ان ادعى رقبته بطل فيها شفته وان
 ادعى الشفعة بطل دعواه في الرتبة كيف يضع قال محمد رحمه الله يقول ان هذه الدار دار